المراقب الاقتصادي والاجتماعي

2010

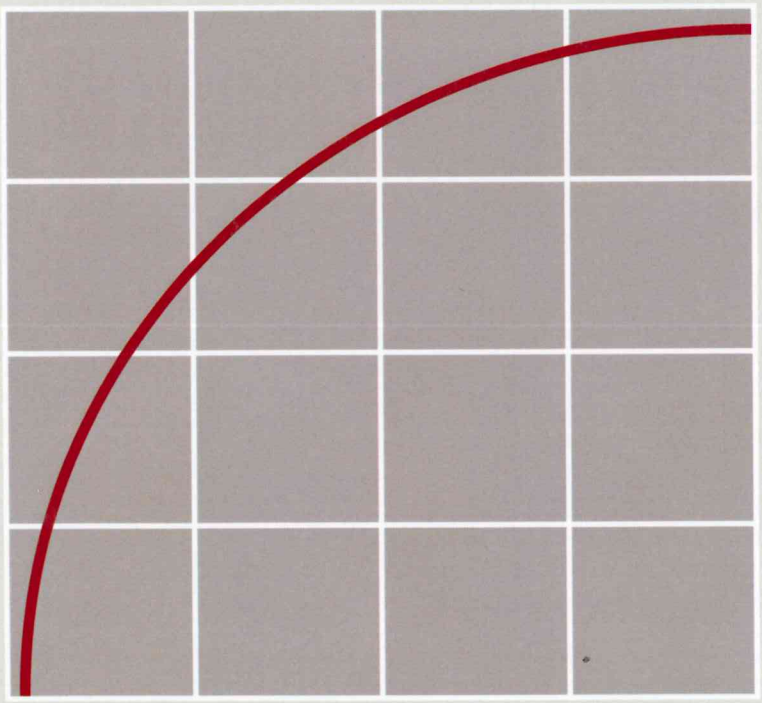

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

عـــدد20

شارك في إعداد هذا العدد:

د. فضل مصطفى النقيب (المحرر)

من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس):
عبيدة صلاح (المنسق العام)
حنين غزاونة قصي صيفي

ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:
أمينة خصيب (منسق)
أشرف سمارة أحمد عمر سعدي المصري
حسن دويكات عادل قرارية جميل ريماوي

ومن سلطة النقد الفلسطينية:
محمد عطاالله (منسق)
معتصم أبو دقــة محمد عابد

حقوق الطبع
© 2010 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@pal-econ.org
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2010 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2010 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma-palestine.org
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

حزيران، 2010

تقديـــــــــم

يعرض هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي مجمل تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الرابع من العام 2009، والعام 2009 ككل. وسيرى القارئ أن الأوضاع الاقتصادية في شهور نهاية العام تشابه إلى حد بعيد ما كانت عليه في شهور منتصف العام من حيث تحسُّن النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، واستمرار الأوضاع المتردية في قطاع غزة الذي يعود بالدرجة الأولى إلى استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وعدم حدوث أي تقدم جدي في معالجة الآثار الكارثية للعدوان الإسرائيلي على القطاع (27 كانون الأول 2008– 18 كانون الثاني 2009). وبشكل عام، فإن الأوضاع الاقتصادية طوال العام 2009، وإن شهدت بعض التحسن في الضفة الغربية، إلا أنها كانت أسيرة الوضع السياسي المأزوم والمتمثل في التعنت الإسرائيلي الرافض لتطبيق شروط خارطة الطريق، والممعن في ممارسات الاحتلال من قتل وتشريد ومداهمات وإقامة الحواجز وإغلاق المعابر من جهة، والانقسام السياسي في الجانب الفلسطيني من جهة أخرى.

ويحتوي هذا العدد من المراقب على تقرير عن وضع النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية وفي الدول العربية المجاورة، كما يحتوي على تلخيص للبيانات الإحصائية عن أعداد اللاجئين الفلسطينيين والتي صدرت مؤخراً عن وكالة الغوث عن اللاجئين الفلسطينيين. ويضم هذا العدد أيضاً ثلاثة صناديق مستقلة عن النص. يتعرض الأول لموضوع القرار العسكري الإسرائيلي الذي صدر مؤخراً وفسرته وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنه سيسمح للسلطات الإسرائيلية بتهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الضفة الغربية. بينما يتناول الصندوق الثاني نشاط الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية منذ صدور قرار الحكومة الإسرائيلية (25 تشرين الثاني 2009) بتجميد جزئي للاستيطان لمدة عشرة أشهر. ويتناول الصندوق الثالث قرار الحكومة الفلسطينية الأخير بتخفيض ضريبة شراء المركبات.

أما بالنسبة لموضوع صندوق "قضايا اقتصادية،" فقد ابتدأنا في هذا العدد مناقشة سلسلة جديدة بعنوان"التقلبات الاقتصادية"، وكنا في العدد الماضي قد انتهينا من مناقشة موضوع "النمو الاقتصادي" الذي تعرّضنا له في أربع أجزاء.

ونود هنا أن نجدد التزامنا بالسعي المستمر للتواصل مع القراء، والاسترشاد بآرائهم، وذلك من أجل الارتقاء بتحرير المراقب ليكون قادراً على تلبية رغباتهم واحتياجاتهم. كما نود أن نشكر فريق العمل في المؤسسات الثلاث، الذي أشرف على إعداد المراقب وتحريره.

سمير عبد الله	**علا عوض**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	القائم بأعمال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

1- رؤية المراقب **1**

2- النشاط الاقتصادي **4**

3- سوق العمل **9**

3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 10

3-2 البطالة 12

3-3 الأجر وساعات العمل 15

3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة 16

4- تطورات المالية العامة **19**

4-1 الإيرادات 20

4-2 التمويل الخارجي 22

4-3 النفقات 24

4-4 الفائض (العجز) 26

4-5 موازنة العام 2010 28

5- التطورات المصرفية **30**

5-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف 31

5-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي 37

5-3 نشاط غرف المقاصة 38

5-4 عدد المصارف والفروع 38

6- سوق فلسطين للأوراق المالية **39**

7- الأسعار والقدرة الشرائية **44**

7-1 الأسعار 44

7-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية 46

7-3 أسعار المنتج 47

7-4 أسعار صرف العملات 48

7-5 القدرة الشرائية 49

8- النشاط الفندقي **50**

9- مؤشرات الاستثمار **51**

9-1 تسجيل الشركات 51

9-2 رخص الأبنية 56

10- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية **57**
10-1 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام 57
10-2 الإنتاج 57
10-3 التشغيل 57
10-4 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل عبر الاقتراض 58

11- الإجراءات الإسرائيلية **58**
11-1 الشهداء والجرحى 58
11-2 عوائق الحركة والتنقل 58
11-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة 59
11-4 الاعتداءات على الممتلكات الفلسطينية والأجهزة الأمنية 59
11-5 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين 59

12- واقع النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية **60**
12-1 مؤشرات ديموغرافية 60
12-2 مؤشرات التعليم 60
12-3 مؤشرات سوق العمل 60
12-4 النساء الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية 61

13- اللاجئون الفلسطينيون **61**

قضايا اقتصادية التقلبات الاقتصادية **63**

قائمة الجداول

جدول 1: النمو الاقتصادي والبطالة للأرباع: الرابع 2008– الرابع 2009 5

جدول 2: نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي 6

جدول 3: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية* للأرباع: الرابع 2008– الرابع 2009 6

جدول 4: نسبة متوسط دخل الفرد في فلسطين من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة (%) 7

جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الرابع 2008– الرابع 2009 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (%) 7

جدول 6: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس لأرباع العامين 2008 و2009 10

جدول 7: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع العامين 2008 و2009 11

جدول 8: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأرباع العامين 2008 و2009 11

جدول 9: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: أرباع العامين 2008 و2009 12

جدول 10: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: أرباع العامين 2008 و2009 13

جدول 11: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأرباع العامين 2008 و2009 13

جدول 12: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأرباع العامين 2008 و2009 14

جدول 13: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل الربع الرابع 2008– الربع الرابع 2009 15

جدول 14: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال أرباع العامين 2008 و2009 16

جدول 15: عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية 2007–2009 18

جدول 16: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الرابع 2009، والربع السابق 19

جدول 17: تطور الإيرادات العامة للربع الرابع والعام 2009 22

جدول 18: هيكل المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية للعام 2008، ولأرباع العام 2009 23

جدول 19: تطور النفقات العامة للعام 2008 ولأرباع العام 2009 26

جدول 20: تطور عجز/ فائض الموازنة للعام 2008 ولأرباع العام 2009 27

جدول 21: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة لأرباع العامين 2008 و2009 33

جدول 22: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني الربع الأول 2008– الربع الرابع 2009 37

جدول 23: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2006–الربع الرابع 2009 37

جدول 24: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة 2006–الربع الرابع 2009 38

جدول 25: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الرابع من العام 2009، والأرباع الثلاثة السابقة 42

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب القطاع (عام، خاص، أهلي) خلال العام 2009 17
شكل 2: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب المنطقة الجغرافية خلال العام 2009 18
شكل 3: الدعم الخارجي الشهري المقدم لدعم الموازنة 2008، 2009 20
شكل 4: تطور الإيرادات العامة: الربع الرابع 2008- الربع الرابع 2009 21
شكل 5: تطور النفقات العامة: الربع الرابع 2008- الربع الرابع 2009 25
شكل 6: نسبة النمو في موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع للعامين 2008، 2009 31
شكل 7: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل نهاية الربع الرابع 2009 32
شكل 8: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة للفترة: الربع الأول 2008- الربع الرابع 2009 32
شكل 9: هيكل موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الرابع 2009 34
شكل 10: تطور ودائع الجمهور حسب الربع للعامين 2008 و2009 35
شكل 11: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع العملة نهاية الربع الرابع 2009 35
شكل 12: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور للفترة: الربع الأول 2008-الربع الرابع 2009 36
شكل 13: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الرابع 2009 36
شكل 14: عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية للفترة 2006-الربع الرابع 2009 39
شكل 15: عدد الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر العام 2009 41
شكل 16: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر العام 2009 41
شكل 17: مؤشر القدس لأشهر العام 2009 42
شكل 18: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للعام 2009 43
شكل 19: قيمة الأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للعام 2009 43

قائمة الصناديق

صندوق 1: قرار عسكري إسرائيلي يتيح طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية 3
صندوق 2: عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي بعد التجميد!! 8
صندوق 3: ضريبة الشراء الجديدة على المركبات 30

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 1994– 2009

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)																
الأراضي الفلسطينية	–	–	–	2,871.6	2,962.2	–	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25
الضفة الغربية	–	–	–	1,838.8	1,891.2	–	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4
قطاع غزة	–	–	–	1,032.8	1,071.1	–	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8
الحسابات القومية (مليون دولار)																
ن.م.ج **	3,012.3	3,193.2	3,286.0	3,701.6	4,147.9	4,511.7	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,820.9	5,147.2
ن.م.ج للفرد (دولار)**	1,406.2	1,388.2	1,347.8	1,437.7	1,558.4	1,640.3	1,450.2	1,287.9	1,084.8	1,210.9	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,340.4	1,389.9
الإنفاق الأسري**	3,061.5	3,093.3	3,106.1	3,493.3	3,806.8	4,180.2	3,982.0	3,901.4	3,627.8	4,103.1	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,803.2	–
الإنفاق الحكومي	568.4	609.0	735.7	814.7	924.4	1,010.6	1,100.7	1,022.7	947.9	903.1	1,048.9	833.3	870.4	892.7	963.4	
التكوين الرأسمالي الإجمالي **	1,051.5	1,065.0	1,160.7	1,310.6	1,531.2	2,081.2	1,561.1	1,120.0	954.1	1,204.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,315.1	–
صافي الميزان التجاري السلعي **	(1,609)	(1,522)	(1,652)	(1,786)	(1,951)	(2,636)	(2,432)	(2,055)	(2,082)	(2,382)	(2,210)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,169.8)	–
الواردات السلعية **	2,021.6	1,980.4	2,163.5	2,326	2,601.4	3,271.4	2,978.5	2,418.6	2,423.8	2,776.8	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,763.6	–
الصادرات السلعية **	412.5	458.1	511.7	539.9	650.7	635.4	546.6	363.2	341.8	394.4	412.3	457.5	535.2	537.8	593.8	–
الأسعار والتضخم																
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.010	3.010	3.239	3.554	3.802	4.162	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.93
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	4.304	4.304	4.548	5.007	5.351	5.839	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.54
معدل التضخم (%) ***	–	–	–	7.6	5.6	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75
سوق العمل																
عدد العاملين (ألف شخص)	–	417	429	481	549	588	600	505	477	564	578	633	622	666	648	717
نسبة المشاركة (%)	–	39	40	40.5	41.4	41.6	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	41.3	41.6
معدل البطالة (%)	–	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	26.0	24.5

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأوضاع الاجتماعية																
نسبة الفقر (%) ****	–	–	23.6	22.5	20.3	–	–	27.9	–	–	25.6	29.5	30.8	34.5	–	–
نسبة الفقر المدقع (%)****	–	–	14.3	14.2	12.5	–	–	19.5	–	–	16.4	18.1	18.5	23.8	–	–
المالية العامة (مليون دولار)																
صافي الإيرادات المحلية*****	–	–	–	807	868	942	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4
النفقات الجارية وصافي الإقراض	–	–	–	862	838	937	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,919.6
النفقات التطويرية المدعومة خارجيا	–	–	–	500	520	474	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	46.8
فائض (عجز) الموازنة الجاري قبل الدعم	–	–	–	(55)	30	5	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,412.7)
إجمالي المنح والمساعدات	–	–	–	520	530	497	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	غ.م	1,401.9
فائض (عجز) الموازنة الكلي	–	–	–	(35)	40	28	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)
الدين العام	–	–	–	212	309	309	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	99.8
القطاع المصرفي (مليون دولار)																
موجودات/ مطلوبات المصارف	–	–	–	2,908	3,337	3,857	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893
حقوق الملكية	–	–	–	216	222	246	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910
ودائع الجمهور لدى المصارف	–	–	–	2,090	2,415	2,875	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111
التسهيلات الائتمانية	-	-	-	578	777	967	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109
عدد المصارف	7	13	15	19	21	21	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 1994– 2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004 –2009 هي سنة 2004، و بيانات العام 2009 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 1994–2006 كانت 1996 (1996=100)، سنة الأساس للأعوام 2007 و2008 و2009 هي 2004 (2004=100).

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر بالعلاقة مع ميزانية الأسرة. الفقر المدقع: أية أسرة قياسية (6 أفراد: 2 بالغين، 4 أطفال) تحوز ميزانية تقل عن 1,886 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن. الفقر النسبي: أية أسرة قياسية تحوز ميزانية تقل عن 2,362 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن، والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل الأخرى.

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الرديات الضريبية منها.

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

الملخص التنفيذي

النشاط الاقتصادي: شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعا بنسبة 1.6% مقارنة بما كان عليه في الربع الثالث من نفس العام، وبناء عليه، نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8% لنفس الفترة، ليبلغ 354 دولاراً. وبمقارنة الناتج المحلي الإجمالي للعام 2009 مع العام السابق، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد نمواً بنسبة 6.8%، ونمواً في نصيب الفرد من الناتج بنسبة 3.7%.

سوق العمل: انخفض معدل البطالة من 25.8% في الربع الثالث من العام 2009، إلى 24.8% في الربع الرابع. كما شهد الربع الرابع 2009 تراجعا في نسب مشاركة الإناث في الأراضي الفلسطينية وصولاً إلى 15.1%. أما فيما يخص معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر، فقد سجل انخفاضاً في الضفة الغربية بمعدل 2.2%، وبلغ 85.6 شيكل. فيما ارتفع المعدل في قطاع غزة بنسبة 0.3%. من جهة أخرى، بلغ عدد إعلانات الوظائف الشاغرة في الربع الرابع 641 إعلاناً.

المالية العامة: بلغ إجمالي صافي الإيرادات في الربع الرابع من العام 2009 حوالي 397.3 مليون دولار، بانخفاض 12.5% مقارنة بالربع السابق. فقد انخفضت الإيرادات المحلية بشكل كبير وبلغت حوالي 130.6 مليون دولار، وشكلت 32% من إجمالي الإيرادات. كما انخفض إجمالي النفقات وصافي الإقراض بنسبة 37.3% مقارنة مع الربع السابق، وبلغ 597 مليون دولار.

التطورات المصرفية: ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع في الربع الرابع من العام 2009 مقارنة بالربع السابق، وبلغت 35.5%. وقد بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية في الربع الرابع 2009 حوالي 2,234 مليون دولار، بانخفاض 1.2% مقارنة بالربع السابق. كما انخفضت قيمة موجودات الجهاز المصرفي في الربع الرابع من العام 2009 بنسبة 0.8% مقارنة مع الربع السابق، وبلغت 8091.1 مليون دولار.

سوق فلسطين للأوراق المالية: انخفض مؤشر القدس في نهاية الربع الرابع 2009 بنسبة 1.2% عن إغلاق الربع السابق. وعند مقارنة مؤشر القدس في نهاية العام 2009 بمستواه نهاية العام 2008، نجد أنه قد انخفض بنسبة 17.3%. إذ انخفضت أسعار أسهم قطاعي الخدمات والتأمين، في حين ارتفعت أسعار أسهم قطاعات البنوك والاستثمار والصناعة. وقد تراجع عدد الأسهم المتداولة في السوق في الربع الرابع من العام 2009 ليصل إلى 40 مليون سهم، وبحجم تداول 85.3 مليون دولار. أما القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة، فبلغت نحو 2.39 مليار دولار.

الأسعار والقوة الشرائية: شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعا بنسبة 1.3%. إذ ارتفع في الضفة الغربية بنسبة 1.85%، وبنسبة 1.63% في القدس. أما في قطاع غزة، فقد بلغت نسبة الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 0.86%. في حين تراجعت القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار في الربع الرابع بنسبة 0.69% و0.49%، على التوالي.

النشاط الفندقي: ارتفع العدد الإجمالي للفنادق في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الربع الرابع من العام 2009 إلى 126 فندقاً. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع 2009 ما مجموعه 142,504 نزيلاً، 10.5% منهم من الفلسطينيين، و36.6% من دول الإتحاد الأوروبي. ويتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 49.1% من مجموع النزلاء.

تسجيل الشركات: شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً بحوالي 25.5%، حيث تم تسجيل 438 شركة من نهاية شهر حزيران وحتى نهاية شهر أيلول. وبذلك ارتفع رأس المال المسجل خلال الربع الرابع بشكل كبير وبنسبة 55%، وعند المقارنة بين قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال

العامين 2008 و2009، فإن رأس مال الشركات المسجلة قد ارتفع ما بين العامين بنسبة تجاوزت الـ 100%.

رخص الأبنية: ارتفع عدد رخص الأبنية في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2009 بنسبة 51.2%مقارنة بالربع المناظر له من العام 2008. في حين ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة بحوالي 50% مقارنة بالربع المناظر 2008. أما بيانات قطاع غزة، فهي غير متوفرة للربع الرابع 2009، كما هو الحال في الربع الأول والثاني والثالث من العام 2009.

اتجاهات وآراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية: أفاد 28.8% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية أن أداء مؤسساتهم قد تحسن بشكل عام خلال شهر كانون الأول 2009 مقارنة بما كان عليه في شهر تشرين الثاني من العام نفسه. كما أشار 80.9% من أصحاب ومدراء المؤسسات إلى أنه لم يطرأ أي تغيير على عدد العاملين خلال شهر كانون الأول 2009، أما على المدى المتوسط (أي خلال الأشهر الستة القادمة)، فقد أشارت التوقعات إلى أن 26.7% يتوقعون ارتفاعاً في مستوى التشغيل في الأراضي الفلسطينية.

الإجراءات الإسرائيلية: بلغ عدد الشهداء 11 شهيداً خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010، فيما بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين 104 جريحاً للفترة نفسها. وبلغ عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية المفاجئة (الحواجز المؤقتة) في الضفة الغربية 1,192 حاجزاً خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010. كما بلغ عدد مرات الإغلاق الكلي للمعابر مع إسرائيل خلال نفس الفترة 283 مرة. وبلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم الفلسطيني خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010 (9) اعتداءات، أما بالنسبة للقطاع الصحي فقد تعرض إلى اعتداءين خلال نفس الفترة.

واقع النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية: تشكل النساء ما نسبته 49.2% من إجمالي عدد السكان في الربع الرابع 2009. وبلغت نسبة الإناث الملتحقات في المرحلة الأساسية 49.5% من إجمالي الطلبة الملتحقين في المرحلة الأساسية للعام الدراسي 2009/2008.

اللاجئون الفلسطينيون: بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، خلال النصف الأول من العام 2009 (4.7) مليون لاجئ فلسطيني. ويدرس الطلبة الفلسطينيون في المخيمات في مدارس تابعة للأونروا، والتي بلغ عددها في بداية العام الدراسي 2010/2009 (689) مدرسة. أما فيما يخص مراكز التدريب المهني التابعة للأونروا، فقد بلغ عددها خلال النصف الأول من العام 2009 (10) مركز، وبلغ عدد المراكز الصحية 137 مركزاً خلال نفس الفترة.

1- رؤية المراقب

تم في العدد الماضي من المراقب وصف المشهد السياسي العام بأنه مشهد يسيطر عليه وضعان متناقضان. يتمثل الوضع الأول في ظهور إجماع دولي غير مسبوق على تبني "حل الدولتين" للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، حيث تبنت الدول العظمى والأمم المتحدة هذا الحل في "خارطة الطريق"، وتبنته جامعة الدول العربية في "مبادرة السلام العربية". كما أن الموقف الإسرائيلي الرسمي لم يعد ضد قيام دولة فلسطينية كما كان عليه في الماضي. أما الوضع الثاني، فيظهر في الممارسات الإسرائيلية اليومية في الضفة الغربية التي يصفها كثير من المعلقين على أنها تهدف إلى تقويض أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية في نطاق "حل الدولتين"، وهذا ما دعا كثير من المراقبين إلى القول بأن حل الدولتين لم يعد ممكناً من الناحية العملية.

وقد تميزت الأشهر الماضية في بروز هذا التناقض على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي بشكل صارخ، ما أدى إلى قيام مختلف الأطراف المعنية بالصراع إلى تبني سياسات واتخاذ إجراءات تعمل على التخفيف من حدته، وذلك على أساس أنه إذا كان الوجود الحقيقي للتناقض يخدم مصالح بعض أطراف النزاع، فإن ظهوره الصارخ بدون أي غطاء سياسي وما يترتب عليه من جمود سياسي في العملية التفاوضية ليس من مصلحة أي طرف من الأطراف المنضوية تحت مظلة العملية السلمية.

من الواضح أن الطرف الذي أوجد هذا التناقض ويعمل على الاستمرار فيه هو الطرف الإسرائيلي، فكل الدلائل تشير إلى أن القبول اللفظي للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمبدأ قيام دولة فلسطينية بعد تبني الولايات المتحدة لذلك المبدأ، هو قبول يفتقد إلى أي مضمون يختلف عن مضمون الموقف الإسرائيلي القديم المعادي لقيام الدولة الفلسطينية. ومن الواضح أيضاً أن الاستمرار في الأمر الواقع هو من مصلحة إسرائيل على أساس أن فيه استمراراً لعمليات التوسع الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية واستمراراً في تهويد مدينة القدس وتقليص ارتباطها ببقية الضفة الغربية. وفي نفس الوقت، فإن من مصلحة إسرائيل أن لا يبدو استمرار الأمر الواقع على حقيقته المتناقضة بين ما تعلنه عن قبول "حل الدولتين" وبين ما تقوم به من تدمير مبرمج لإمكانية ذلك الحل. ولذلك، فهي تعمل بشكل مستمر على صناعة ستار من الدخان لحجب الحقيقة عن الأعين، وهي تعتمد في ذلك على أسلوبين: الأول، هو دعوة الجانب الفلسطيني إلى المفاوضات بدون قيد أو شرط، وعندما يرفض الفلسطينيون المفاوضات مع استمرار عمليات الاستيطان وتهويد القدس، فإنهم يبدون أمام المجتمع الدولي وكأنهم الجانب المتعنت الذي يعرقل تقدم العملية السلمية. والثاني، هو تضخيم وتهويل "الخطر الإيراني" بشكل يستأثر باهتمام العالم، ويكرس في الأذهان المقولة الإسرائيلية القديمة في أن الصراع العربي- الإسرائيلي ليس هو بالدرجة الأولى المسؤول عن عدم الاستقرار في المنطقة وعن تهديد المصالح الغربية في العالم العربي.

أما بالنسبة للجانب الأمريكي، فلقد كان موقف إدارة جورج بوش الابن (2001-2008) لا يختلف من حيث الجوهر عن موقف الحكومة الإسرائيلية، حيث قامت تلك الإدارة بتأييد ودعم كل الممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى تحطيم الإمكانات العملية لقيام الدولة الفلسطينية وإنهاء الصراع بأسلوب حل الدولتين. وقد شمل ذلك التأييد والدعم الاعتداءات الإسرائيلية التي أعادت فيها إسرائيل احتلال الضفة الغربية مخالفة الاتفاقيات المعقودة مع السلطة الوطنية، وعمليات التوسع في الاستيطان وتهويد القدس المخالفة لروح اتفاق مؤتمر أنابوليس (تشرين الثاني 2007) الذي رعته تلك الإدارة. ولقد طرأ على الموقف الأمريكي بعض التغير مع مجيء إدارة الرئيس أوباما (كانون الثاني 2009)، حيث بدأت أصوات أمريكية ترتفع محذرة من أن استمرار الوضع الراهن في الصراع العربي- الإسرائيلي هو من أسباب المتاعب التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وباكستان. كما تعززت هذه الأصوات مع تكوين مركز ضغط يهودي جديد في الولايات المتحدة (Street J) يعارض التوجهات المتطرفة لمركز الضغط اليهودي القديم (AIPAC)، ويرى أن من مصلحة إسرائيل التوقف عن التوسع في الاستيطان في الضفة الغربية والدخول في محادثات جدية مع الجانب الفلسطيني. وقد استجابت إدارة الرئيس أوباما لهذه الأصوات حيث أخذ

المتحدثون باسم الإدارة يعلنون أن استمرار الوضع الراهن في الصراع العربي– الإسرائيلي يتعارض مع المصالح القومية الأمريكية، وهي لغة أمريكية جديدة تحل مكان اللغة القديمة التي كانت تكتفي بوصف استمرار الوضع الراهن على أنه معيق لجهود عملية السلام. وسيظهر في الأسابيع والأشهر القادمة إلى أي مدى سيتطور الموقف الأمريكي؛ هل سيتحول إلى موقف معارض لاستمرار التناقض بين تبني إسرائيل اللفظي "لحل الدولتين" وممارساتها الواقعية الهادفة إلى تحطيم فرص ذلك الحل، فتقوم بالضغط على إسرائيل للكف عن العمل على تغيير الوقائع على الأرض، والاعتراف بقرارات الشرعية الدولية؟ أم أنه سيكتفي بمعارضة ظهور ذلك التناقض بشكل صارخ أمام المجتمع الدولي والتمويه عليه بالضغط على الجانب الفلسطيني لاستئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي؟

من الطبيعي أن تكون جهود الطرف الفلسطيني في الشهور الأخيرة قد أنصبت على محاولة تغيير الوضع الراهن، وذلك بحكم أن الفلسطينيين هم أكبر المتضررين من استمرار الممارسات الإسرائيلية اليومية الهادفة إلى تقويض فرص قيام الدولة الفلسطينية، ولقد توزعت تلك الجهود على ثلاثة محاور: الأول، هو محاولة تحقيق مصالحة وطنية بين حركتي فتح وحماس تنهي حالة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة. والثاني هو إيضاح السلطة الوطنية عن انضمامها لحركة المقاومة السلمية الشعبية النامية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية. والثالث هو الجهود التي تقوم بها الحكومة الفلسطينية لبناء المؤسسات والمقومات الضرورية لقيام الدولة الفلسطينية في غضون عامين.

ومن الواضح أن هذه الجهود لم تثمر حتى الآن في الخروج من الأزمة التي يعاني منها العمل الوطني الفلسطيني، والمطلوب هو أن ترتفع القيادات والنخب الفلسطينية إلى مستوى المسؤولية، فتقوم بإجراء حوار سياسي جاد وبنّاء يعمل لإنهاء الانقسام السياسي، وتأليف حكومة توافق وإنقاذ وطني تتصدى للقيام بأعباء المهمات الثلاث التالية: الأولى، هي صياغة وتنفيذ خطة وطنية شاملة لمقاومة الاستيطان في الداخل. وبنفس الوقت، العمل على الاستفادة من التعاطف الدولي المتزايد مع الفلسطينيين والمعادي للاستيطان، ومطالبة المجتمع الدولي بالتعامل مع الاستيطان كما هو بالفعل، جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي وليس كمجرد عقبة في طريق المفاوضات والعملية السلمية. والمهمة الثانية للحكومة، فتتلخص في تحضير الأجواء لاستئناف العملية الديموقراطية وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. أما المهمة الرئيسية الثالثة، فهي المضي في تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية، وتنفيذ خطة إعادة إعمار قطاع غزة، وخطة بناء مؤسسات ومقومات الدولة الفلسطينية مع التركيز على:

- ✧ إنهاء الحصار على قطاع غزة والشروع في عملية إعادة البناء والإعمار وتخفيف معاناة المواطنين، وإطلاق عملية التنمية فيه.
- ✧ إعادة ربط الضفة الغربية بقطاع غزة من الناحية الاقتصادية، وفي نفس الوقت ربط عملية الإغاثة في الأراضي الفلسطينية على الأمد القصير مع الخطة الوطنية للتنمية ومواصلة العمل على ربط المساعدات الدولية بالخطة التنموية.
- ✧ مواجهة سياسة التهميش الاقتصادي والاجتماعي لمدينة القدس بالعمل على دعم النشاط الاقتصادي والثقافي فيها، ومجابهة محاولات سلخها عن محيطها وتفكيك ارتباطها الاقتصادي مع المحافظات الأخرى.
- ✧ تخصيص المزيد من الموارد المالية لتنفيذ إستراتيجية "النمو المحابي للفقراء" وخصوصاً في المناطق المهمشة خلف الجدار والأغوار والأطراف الريفية، وذلك بتأمين الخدمات التعليمية والصحية مع تبني السياسات والإجراءات التي تساعد الفقراء والمهمشين على المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- ✧ انتهاج سياسات اقتصادية من شأنها إطلاق قدرات القطاع الخاص للتغلب على عوامل الإحباط في المناخ الاستثماري الذي كرسته أوضاع العدوان والدمار وعدم الاستقرار.
- ✧ إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الإستراتيجية، وخصوصا المطارات والميناء والربط الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، بما يستجيب مع الاحتياجات المستقبلية للشعب الفلسطيني ودولته المستقلة.

صندوق (1)
قرار عسكري إسرائيلي يتيح طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية

أثار القرار العسكري الإسرائيلي رقم 1650 ضجة كبيرة في الأوساط الفلسطينية والعربية والدولية. يهدف القرار الذي تم إصداره قبل 6 أشهر ودخل في منتصف نيسان/ إبريل 2010 حيّز التنفيذ، إلى منع التسلل إلى الضفة الغربية، وذلك بحسب ما ذكرته المصادر الإسرائيلية. ويمكّن القرار من طرد عشرات آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية بذرائع أنهم متسللون متواجدون بطريقة غير قانونية في الضفة الغربية، أو أنهم نزلاء غير شرعيون. والقرار الجديد ما هو إلا تعديل للقرار العسكري الإسرائيلي الذي صدر في العام 1969، حيث يوسّع هذا القرار تعريف "المتسلل" ليشمل أي شخص يدخل إلى الضفة الغربية بطريقة غير قانونية، فضلاً عن أي شخص متواجد في الضفة الغربية ولا يحمل تصريحاً قانونياً بذلك[1].والخطورة في هذا الموضوع هو أن القرار يعتبر أن كل فلسطيني موجود حالياً في الضفة الغربية هو متسلل ما لم يثبت العكس، والمرجعية النهائية للإثبات هي سلطة الحاكم العسكري.

القرار يطال فلسطيني قطاع غزة

وفقاً للقرار العسكري الجديد، فإن فلسطينيي قطاع غزة المتواجدين في الضفة الغربية والذين تحمل بطاقات هوياتهم عنوان قطاع غزة، وأولادهم –حتى لو ولدوا في الضفة الغربية–، وأي شخص يثبت أن أحد أبويه يحمل هوية غزية، سيتم خضوعه لهذا القرار، وبالتالي إمكانية ترحيله من الضفة الغربية.

إن شمل الغزيين في هذا القرار هو امتداد للتدابير التي اتخذتها إسرائيل في السنوات الأخيرة في محاولة التضييق على سكان القطاع والحدّ من قدرتهم على زيارة الضفة الغربية أو الوصول إليها لأهداف مرتبطة بالسكن والعمل والدراسة، وهو الأمر الذي ينتهك بنود اتفاقية أوسلو. وكانت إسرائيل قد اتخذت إجراءات مختلفة تجاه أفراد قطاع غزة، فمنذ العام 2000، تم اعتبار كل فلسطيني تحمل بطاقة هويته عنوان غزة ويقيم في الضفة الغربية على أنه نزيل غير قانوني، مثل أي مواطن غير فلسطيني. ولم تتوقف إسرائيل عن ذلك، ففي العام 2007 أصدر قائد منطقة الضفة الغربية في الجيش الإسرائيلي تعليماته العسكرية بإجبار الفلسطينيين الذين تحمل بطاقة هوياتهم عنوان قطاع غزة على الحصول على إذن من أجل البقاء في الضفة الغربية. وخلال السنوات الماضية، تم ترحيل العديد من الفلسطينيين إلى قطاع غزة، ومن ضمنهم أفراد ولدوا في الضفة الغربية[2].والهدف من كل ذلك هو تكريس الانفصال بين الضفة والقطاع بشكل كامل ونهائي.

القرار يطال العديد من الفئات الأخرى

ويشمل القرار فلسطينيي الضفة الغربية الذين ولدوا في الخارج وفقدوا إقامتهم لأي سبب كان. كما يشمل الأجانب المتزوجين من فلسطينيين والذين يقيمون في الضفة الغربية. إلا أن لغة هذا القرار تبدو عامة وغامضة جداً، إذ أنه بناءً على التعريف الغامض والفضفاض للمتسلل، فإن العديد من الفئات يمكن تعريفهم على أنهم متسللون. مثال ذلك فلسطينيو القدس الذي يعيشون في الضفة الغربية، والأجانب المتواجدون في الضفة والذين ترتبط بلدانهم بعلاقات ودية مع إسرائيل، بالإضافة إلى الإسرائيليين عرباً كانوا أم يهوداً. وبذلك يضحي تقدير قادة الجيش الإسرائيلي وتفسيراتهم لمعنى المتسلل هو المعيار. إلا أن المتحدث باسم مكتب الجيش الإسرائيلي أشار إلى أن القرار لن يتم تطبيقه على الإسرائيليين، وإنما المقصود به النزلاء غير القانونيين في الضفة الغربية.

التبعات القانونية

إن القرار الجديد ينقل المسؤولية القضائية لطرد "المتسللين" من ولاية المحاكم المدنية الإسرائيلية (التي أصدرت أحكامها في حالات قليلة برفض حالات طرد للفلسطينيين من الضفة) إلى ولاية المحاكم العسكرية الإسرائيلية. ويتيح القرار إمكانية ترحيل أي شخص يرى الضابط العسكري الإسرائيلي أنه متسلل خلال أقل من 72 ساعة، أو أنه يضعه تحت طائلة القانون وبالتالي يمكن استصدار عقوبات سجن بحقه قد تصل إلى سبع سنوات. وعلاوة على الطرد، فإن القرار يسمح للضابط الإسرائيلي الذي يكتشف وجود "متسلل" تغريم هذا المتسلل بمبلغ يصل إلى 7,500 شيكل (حوالي 2000 دولار) لقاء التكلفة المترتبة عن عملية اعتقاله وحجزه ومن ثم ترحيله.

---

1 CNN (2010) "Palestinians object to definition of "infiltrator". http://edition.cnn.com/2010/WORLD/meast/04/12/mideast.west.bank.order/index.html, accessed on 27/4/2010. Published on: 12/4/2010.

2 HAARTZ (2010). "IDF order will enable mass deportation from West Bank". Accessed on 27/4/2010. Published on 11/4/2010.

ويتضح من كل ذلك أن إسرائيل تنوي من وراء إصدار هذا القرار تحقيق ثلاثة أهداف:

- ✧ تكريس الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ✧ تكريس الوضع القانوني لأهل الضفة الغربية على أنه وضع يكتسب شرعيته من الحاكم العسكري الإسرائيلي.
- ✧ تهجير أكبر عدد ممكن من سكان الضفة الغربية.

هذا وقد وصف الخبير القانوني الفلسطيني الدكتور أنيس القاسم القرار على أنه من وسائل تطوير وتفعيل خطط التهجير (الترانسفير) الإسرائيلية[3].

2- النشاط الاقتصادي

سجلت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسناً في الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع الثالث، فلقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.6%. وقد قاد ذلك إلى نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج بمقدار 0.8%. كما تراجع معدل البطالة عن العمل بنسبة 3.9%. وعند النظر إلى مجمل العام 2009 مقارنة بالعام 2008، فإننا نرى أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما بمعدل 6.8%. كما نما نصيب الفرد بنسبة 3.7%، وتراجع معدل البطالة عن العمل بنسبة 5.4%. وهي معدلات جيدة، إلا أنه من المهم أن يتم تقييم هذا التحسن في الأداء الاقتصادي في سياق الملاحظات التالية:

- ✧ لقد حصل تراجع كبير في النشاط الاقتصادي في نهاية العام 2000 مع اندلاع انتفاضة الأقصى، واستمر ذلك التراجع حتى نهاية سنة 2002. وشهد النشاط الاقتصادي بعض التحسن في سنوات 2003-2005 الذي انتكس في العام 2006 ثم استعاد تقدمه في 2007 و2008 و2009. ومن هذا المنظور فإن تقييم هذا النمو يجب أن يتم عبر مقارنة مؤشرات العام 2009 بمؤشرات العام 1999، السنة التي سبقت حصول الانكماش الكبير في النشاط الاقتصادي.
- ✧ من هذا المنظور، يبدو أن هذا النمو هو في الواقع نمو استهلاكي وليس نمواً استثمارياً. فبينما ما زال حجم الاستثمار في العام 2008 أقل من حجمه عام 1999 (65.2% من مستواه في 1999)، فإن حجم الاستهلاك في العام 2008 زاد عن حجمه في العام 1999 (112.9% من مستواه في 1999).
- ✧ يعود نمو الاستهلاك بالدرجة الأولى إلى دفع رواتب موظفي القطاع العام الذي يتم بواسطة المساعدات الخارجية، فلقد بلغ حجم تلك المساعدات في العام 2009 ما يقارب من حوالي ثلاثة أضعاف حجمها عام 1999.
- ✧ تستحوذ الضفة الغربية على كل التحسن الحاصل في النشاط الاقتصادي، في حين لا يزال النشاط الاقتصادي في قطاع غزة يعاني من الانكماش والتدهور. وعند النظر إلى نسبة البطالة في الربع الرابع من العام 2009، نلاحظ أنها بلغت 39.3% في قطاع غزة (وهي نسبة تزيد على ضعف ما هي عليه في الضفة الغربية (18.1%)، وقد تكون أعلى نسبة للبطالة في العالم. ويعود السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى الحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على القطاع وتشل فيه كل جوانب النشاط الاقتصادي. ويكفي أن نلاحظ أنه بينما يقوم قطاع التشييد والبناء باستيعاب 15.1% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية، في الربع الرابع من عام 2009 فإن 1% فقط من العاملين في قطاع غزة يكسبوا رزقهم من العمل في أعمال التشييد والبناء وذلك بسبب منع إسرائيل إدخال مواد البناء للقطاع. كذلك الحال بالنسبة لقطاع التعدين والصناعة الذي يشغّل حوالي 15% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية، في مقابل 5.7% فقط في قطاع غزة.

[3] في حديث لبرنامج "الملف" في قناة الجزيرة، السبت أول أيار 2010.

جدول 1: النمو الاقتصادي والبطالة للأرباع: الرابع 2008- الرابع 2009

المؤشر	الربع الرابع 2008	العام 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	العام 2009
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	1,203.6	**4,820.9**	*1,213.9	*1,298.8	*1,307.1	**1,327.4	****5,147.2**
نصيب الفرد من ن.م.ج (دولار أمريكي)	331.0	**1,340.4**	*331.4	*352.1	*351.8	**354.6	****1,389.9**
معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.ج (%)	(3.9)	**2.9**	0.1	6.2	(0.1)	0.8	**3.7**
معدل البطالة (%)	27.9	**26.0**	25.4	22.2	25.8	24.8	**24.5**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.
* التنقيح الثاني، وهي أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.
** تقديرات أولية (الإصدار الأول) وعرضة للتنقيح والتعديل.
البيانات بالأسعار الثابتة وسنة الأساس هي 2004 وهي للأراضي الفلسطينية.
- الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

ومن الطبيعي أن يستمر هذا الوضع الاقتصادي الصعب في القطاع، وغير القوي في الضفة إلى أن يحدث تغيير جذري في مجمل الوضع السياسي متمثلاً في فك الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، وفي إنهاء ممارسات إسرائيل القمعية في الضفة الغربية التي مارستها منذ العام 1967. وكما هو معروف، فإن تلك الممارسات قد نجحت في جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً يعتمد بصورة رئيسية على الموارد الخارجية للدخل (دخل العمال في إسرائيل والمستوطنات، ودخل العاملين في بلدان الخليج)، ويعاني من تشوهات خطيرة تمثلت في سيطرة إسرائيل على جزء مهم من الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، والاختلالات القطاعية (الانخفاض الكبير لمساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي)، والاعتماد الكلي على إسرائيل في التصدير والاستيراد، بالإضافة لتدني كبير في مستوى الاستثمار الإنتاجي والخدمات الاجتماعية. وكانت النتيجة أن الاقتصاد الفلسطيني أصبح يعاني من العديد من التشوهات وأوضاع عدم التوازن، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

- **تشوه قطاعي (Sectoral disarticulation)**

إن نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جداً. ففي نهاية الربع الرابع 2009، بلغت مساهمة الزراعة والصناعة 19.6%، أما فيما يخص الزراعة والصناعة التحويلية بالتحديد، فإن هذه الحصص تنخفض إلى 16%. وهذه النسب أقل بكثير مما هي عليه في البلدان ذات الاقتصادات المشابهة للاقتصاد الفلسطيني من ناحية مستوى المعيشة (أنظر جدول 2 وجدول 5).

- **فجوة الموارد (Resource gap)**[4]

يعاني الاقتصاد الفلسطيني بشكل مزمن من فجوة مصادر تتجلى بالعجز الكبير في ميزان تجارة السلع (الواردات السلعية- الصادرات السلعية)، حيث تغطي قيمة الصادرات السلعية أقل من ربع قيمة الواردات السلعية. وشكل هذا العجز 45% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2008. إن الوجه الآخر لفجوة المصادر هو بالطبع العجز الموجود بين حجم الإدخارات المحلية ونفقات الاستثمارات (الاستثمار- الادخار)، حيث أن حجم الادخارات المحلية هو قيمة سالبة في الاقتصاد الفلسطيني، وهو يعادل نحو 18.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2008.

- **عدم توازن سوق العمل (Labor market imbalance)**

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من حالة اللاتوازن المزمن في سوق العمل. حيث أن النشاط الاقتصادي المحلي يستوعب (حسب بيانات الربع الرابع 2009) 67.6% فقط من الأيدي العاملة، بينما يعمل حوالي 7.5% منهم في الاقتصاد الإسرائيلي، وتبلغ نسبة البطالة عن العمل حوالي ربع القوة العاملة.

[4] تحسب قيمة الإدخارات المحلية على أنها الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه مجموع إنفاق الاستهلاك الأسري وإنفاق الاستهلاك الحكومي [الادخار= الناتج المحلي الإجمالي - (استهلاك خاص+ استهلاك حكومي)]. ويمكن النظر إلى فجوة الموارد أما على أنها الفرق بين حجم الصادرات وحجم الواردات، أو على أنها الفرق بين حجم الإدخارات المحلية وحجم الاستثمارات.

جدول 2: نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة
في الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مئوية

	1995	2003	2008
فلسطين	33.2	33.2	17.5
متوسط بلدان الدخل المتوسط الأدنى	–	58.0	–

المصدر: World Bank Development Report 2004, 2009.

جدول 3: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية* للأرباع: الرابع 2008– الرابع 2009

مليون دولار

المؤشر	الربع الرابع 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009
الناتج المحلي الإجمالي– بالأسعار الثابتة**	1,203.6	1,213.9***	1,298.8***	1,307.1***	1,327.4****
ن.م.ج للفرد بالأسعار الثابتة (دولار)**	331.0	331.4***	352.1***	351.8***	354.6****
المشاركة في القوى العاملة (%)	41.6	41.4	41.4	41.7	41.6
نسبة البطالة (%)	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8
معدل التضخم (%)*****	0.19	(1.00)	8.6	1.90	1.30
إجمالي صافي الإيرادات	302.9	**342.0**	**355.3**	**453.8**	**397.3**
النفقات العامة (بدون النفقات التطويرية)	1,064.0	**726.0**	**644.4**	**952.2**	**597**
فائض (عجز) الموازنة قبل الدعم	(509.0)	(392.7)	(350.9)	(555.2)	(258.3)
فائض (عجز) الموازنة بعد الدعم	(33)	(114.4)	(190)	113.4	35.8
المساعدات الخارجة الفعلية		272	177.9	668.7	294.1
ودائع الجمهور لدى المصارف	5,846.9	5,772.5	5,988.7	6,385.9	6,295.3
التسهيلات الائتمانية	1,828.2	1,842.9	2,099.7	2,261.2	2,233.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الحسابات القومية، الأسعار القياسية)، وسلطة النقد الفلسطينية (مؤشرات المالية العامة والمؤشرات المصرفية).

* الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

** البيانات بالأسعار الثابتة، وأن سنة الأساس هي 2004.

*** التنقيح الثاني، وهي أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.

**** تقديرات أولية (الإصدار الأول) وعرضة للتنقيح والتعديل.

*****تم احتساب معدل التضخم للأرباع بمقارنة معدل الربع للرقم القياسي لأسعار المستهلك مع معدل الربع السابق. سنة الأساس للرقم القياسي لأسعار المستهلك هي 2004 (2004=100)، علماً أن هذه البيانات للأراضي الفلسطينية (تشمل القدس الشرقية).

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

وتظهر الآثار الضارة لهذه التشوهات عند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني مع متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة. فبينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني يزيد قليلاً على متوسط دخل الفرد في مصر في العام 2000، أصبح يساوي أقل من ثلاثة أرباع ذلك المتوسط في العام 2007. وبينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني يساوي أكثر من 164% من متوسط دخل الفرد في سوريا في العام 2000، أصبح يساوي 69% من دخل الفرد السوري في العام 2007 (أنظر جدول 4).

جدول 4: نسبة متوسط دخل الفرد في فلسطين
من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة (%)*

الدولة	2000	2005	2007**
مصر	108	97	78
الأردن	88	49	43
سوريا	164	86	69
لبنان	35	22	21
إسرائيل	8.8	6.2	5.6

المصدر: حسبت النسب بناءً على بيانات World Development Indicators (2008).

* متوسط دخل الفرد: هو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلد.

** افترضنا أن الدخل القومي الإجمالي للفرد في الضفة والقطاع في 2007 يعادل مستواه في 2005 (علماً بأن الدخل في 2007 كان على الأرجح أقل منه في 2005).

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً طفيفاً في نسبة مساهمة قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، الذي قد يعود بشكل أساسي إلى موسم قطاف الزيتون. وعند مقارنة النسبة بنظيرتها من العام 2008، يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، وذلك بسبب أن موسم الزيتون في العام 2009 قد كان سيئاً خاصة بالمقارنة بمستواه من العام السابق. كما يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تنخفض هذه النسبة عادة في الربعين الرابع والأول (الخريف والشتاء) وترتفع في الربعين الثاني والثالث (الربيع والصيف). أنظر جدول 5 الذي يظهر أيضاً ارتفاع نسبة مساهمة كل من تجارة الجملة والتجزئة، النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي.

جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية*
للأرباع: الرابع 2008– الرابع 2009 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (%)

النشاط الاقتصادي	2008	2009				
	الربع الرابع	الربع الأول**	الربع الثاني**	الربع الثالث**	الربع الرابع***	مجموع العام**
الزراعة وصيد الأسماك	**5.8**	**4.8**	**5.1**	**4.1**	**5.2**	**4.8**
التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه، والكهرباء	**15.2**	**15.4**	**14.5**	**14.4**	**14.4**	**14.6**
التعدين واستغلال المحاجر	0.4	0.5	0.4	0.4	0.5	0.4
الصناعة التحويلية	11.5	11.5	10.9	10.8	10.8	11
إمدادات المياه والكهرباء	3.3	3.4	3.2	3.2	3.1	3.2
الإنشاءات	**6.3**	**7.0**	**8.2**	**7.6**	**6.9**	**7.4**
تجارة الجملة والتجزئة	**10.8**	**11.1**	**10.2**	**10.6**	**10.9**	**10.7**
النقل، والتخزين، والاتصالات	**8.7**	**9.1**	**8.4**	**8.5**	**8.7**	**8.7**
الوساطة المالية	**6.2**	**5.3**	**5.3**	**5.7**	**5.8**	**5.5**
الخدمات	**23.4**	**24.4**	**24.3**	**23.4**	**22.8**	**23.7**
الأنشطة العقارية والايجارية والتجارية	8.5	9.7	9.6	8.7	7.8	8.9
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.5	1.8	1.9	1.9	1.7	1.8
المطاعم والفنادق	1.4	0.8	1.2	1.5	1.5	1.3
التعليم	9.0	9.1	8.7	8.5	8.9	8.8
الصحة والعمل الاجتماعي	3.0	3.0	2.9	2.8	2.9	2.9
الإدارة العامة والدفاع	**13.8**	**14.9**	**14.0**	**14.3**	**14.7**	**14.5**

النشاط الاقتصادي	2008	2009			
	الربع الرابع	الربع الأول**	الربع الثاني**	الربع الثالث**	الربع الرابع***	مجموع العام**
الخدمات المنزلية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة غير المباشرة	-5.9	-5.3	-5.2	-5.4	-5.4	-5.3
زائد: الرسوم الجمركية	5.8	5.1	6.0	6.2	5.8	5.8
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	9.8	8.1	9.1	10.5	10.1	9.5
الناتج المحلي الإجمالي (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الناتج المحلي الإجمالي	**1,203.6**	**1,213.9**	**1,298.8**	**1,307.1**	**1,327.4**	**5,147.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.
تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والايجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

* الأراضي الفلسطينية: باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة للضفة الغربية بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

** التنقيح الثاني وهي أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.

*** تقديرات أولية (الإصدار الأول) وعرضة للتنقيح والتعديل.

صندوق (2): عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي بعد التجميد!!

في 25 تشرين ثاني 2009، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بالإعلان عن قرار تعليق/ تجميد الاستيطان جزئياً في الضفة الغربية لمدة 10 أشهر، ينتهي في أواخر أيلول 2010، وذلك تجاوباً مع الطلب الأمريكي بتجميد عمليات الاستيطان كما جاء في خطة خارطة الطريق حتى يتثنى استئناف المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي.

لم يكن ذاك القرار بتجميد الاستيطان بالجديد، فقد قامت الحكومة الإسرائيلية بالإعلان عن تجميد الاستيطان أكثر من مرة ابتداء من العام 1992. إلا أن تلك القرارات لم تعمل على تبطيء عمليات الاستيطان على الإطلاق، بل على العكس، لقد تضاعف عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية ليصل إلى أكثر من 500 ألف في العام 2008 مقارنة مع حوالي 269 ألف في العام 1993 (أنظر العدد 17 من المراقب).

في سياق تقييم نتائج القرار الأخير بتجميد الاستيطان، نورد الحقائق التالية عن توسع النشاط الاستيطاني منذ أواخر تشرين ثاني 2009:

- ✧ استثنى قرار التجميد التوسع في الاستيطان مدينة القدس الشرقية، العاصمة المرجوة للدولة الفلسطينية. فمنذ قرار التجميد في أواخر تشرين ثاني 2009، تم الإعلان عن عدد هائل من الوحدات السكنية والعطاءات في النبي يعقوب (Neve Yaacov)، وبسغات زئيف/ حزما (Pisgat Zeev) وغيرها من المستعمرات الإسرائيلية في القدس المحتلة. كان آخر هذه القرارات في آذار من هذا العام، حيث وافقت الحكومة الإسرائيلية على بناء 1,600 وحدة سكنية في مستعمرة رمات شلومو/ شعفاط (Ramat Shlomo).
- ✧ لم تكتفي الحكومة الإسرائيلية بالتوسع بالاستيطان وبناء وحدات سكنية جديدة في القدس المحتلة، بل قامت بمواصلة مصادرة المنازل في حي الشيخ جراح والاستيلاء عليها وتوطين اليهود فيها.
- ✧ موافقة رئيس بلدية القدس المحتلة، نير بركات، في أواخر شباط من هذا العام، على ما يسمى بـــ" خطة لتطوير" حي البستان في سلوان حيث ستقام حديقة وطنية "حديقة الملك" ومتنزه سياحي بدلاً من المنازل الفلسطينية. إن هذا يعني هدم ما لا يقل عن 88 منزلاً فلسطينياً وتشريد ما لا يقل عن 1,500 مقدسي، وفقاً لما تناولته الوكالات الإخبارية.
- ✧ لم يستثني قرار التجميد مدينة القدس المحتلة فقط، بل استثنى أيضاً الشقق السكنية طور البناء في بعض المستعمرات. فقد استثنى القرار فور صدوره ثلاثة آلاف وحدة استيطانية طور البناء "يحق لها أن تستكمل". وفي آذار من هذا العام، صادقت الحكومة الإسرائيلية أيضاً على بناء 112 وحدة سكنية في مستعمرة بيتار عليت (Beitar Illit) غرب مدينة بيت لحم بحجة أن ورشات العمل والبنى التحتية فيها انطلقت قبل قرار التجميد.

- من اللافت للنظر أن معدل النمو في عدد الوحدات الاستيطانية المصادق عليها منذ قرار التجميد حتى الآن يفوق كل معدلات النمو في عدد الوحدات الاستيطانية خلال سنوات الاحتلال قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (1967-1994). فلقد أشارت منظمة "سلام الآن" الإسرائيلية (Peace Now) إلى أن الوحدات الاستيطانية المصادق عليها منذ قرار التجميد حتى بداية آذار 2010 تظهر أن هناك 1,167 وحدة استيطانية لكل 100,000 مستوطن. مما يعني أن عدد الوحدات الاستيطانية يفوق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، التي أشارت إلى أنه بالمعدل هناك 836 وحدة استيطانية لكل 100,000 مستوطن.
- من جهة أخرى، قامت منظمة "سلام الآن" خلال الشهور الأربعة السابقة بتقديم التماس لدى محكمة العدل العليا الإسرائيلية تدعو فيها حكومة الاحتلال إلى إزالة البؤر الاستيطانية "غير القانونية"، فكان رد حكومة الاحتلال هو أنه من الصعب الحديث عن إمكانية إزالة البؤر الاستيطانية "غير القانونية" في ظل "العبء" المفروض على الحكومة نتيجة قرار التجميد المتخذ في 25 تشرين ثاني 2009. كما أبلغت حكومة الاحتلال محكمة العدل العليا الإسرائيلية إلى أنها تعمل على إعادة النظر في الوضع القانوني لبؤرتين هما هريشا وهيوفيل (Haresha and Hayovel) في اتجاه إبطال وضعهما غير القانوني.
- كان إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية في أواخر شباط من هذا العام عن ضم الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح في مدينة بيت لحم، الذي يقول اليهود إن به قبر راحيل والدة النبي يوسف، إلى قائمة "المواقع التراثية" اليهودية؛ خطوة جديدة خطيرة لتهويد المواقع الأثرية الدينية ولتصعيد التوتر.

وبالمجمل، فإن هناك، في الواقع، ما يزيد عن 5,000 وحدة سكنية يجري بنائها منذ قرار التجميد حتى الآن[5]. لذا من الصعب الحديث عن أي أثر إيجابي لقرار تجميد الاستيطان الجزئي الصادر أواخر تشرين ثاني 2009، بل أن آثاره السلبية قد ترجح كفة الميزان. ومن الجدير بالذكر أن منظمة "سلام الآن" كشفت النقاب عن سبب اختيار الحكومة الإسرائيلية لمدة عشرة شهور لتجميد الاستيطان (وليس سنة مثلاً). على أن مدة العشر شهور تنتهي في نهاية أيلول 2010، حيث تكون الإدارة الأمريكية منهمكة بقضايا انتخابات الكونغرس وغير معنية بالقضايا الأخرى.

3- سوق العمل

إن المؤشرات الرئيسية التي تحدد عدد العاملين في الاقتصاد هي ثلاثة: عدد السكان في سن العمل، ونسبة المشاركة في سوق العمل، ونسبة البطالة عن العمل. أما دور العمال في النشاط الاقتصادي فتحدده مؤشرات تخص رأس المال البشري الذي يملكه العمال، وكمية رأس المال المادي المتاح للعمال، وطبيعة المؤسسات التي لها تأثير مباشر وتأثير غير مباشر على العملية الإنتاجية. وتعكس أوضاع سوق العمل الحالة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام؛ فعلى الصعيد الكمي، نلاحظ ارتفاع في معدلات زيادة السكان في سن العمل وانخفاض في نسبة المشاركة وارتفاع نسبة البطالة. ويعاني سوق العمل من عدم توازن يتمثل في عجز الطلب من الوصول إلى مستوى العرض. وعند التدقيق في أسباب عجز الطلب على العمال من الارتفاع إلى مستوى العرض، نجد أن السبب الرئيسي يعود إلى التراجع في حجم الطلب العام على السلع والخدمات (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والتصدير)، وخصوصاً ضعف النشاط الاستثماري، وعدم قدرته على إحداث التراكم الرأسمالي المناسب لفتح فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة السنوية في الأيدي العاملة.

وقد تفاقمت مشكلة عدم التوازن في سنوات الانتفاضة بسبب التقليص الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي نتيجة لممارسات الجيش الإسرائيلي في القتل والدمار والحصار والإغلاق، وبناء جدار الضم والتوسع، وتقييد حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة والقطاع، وبين

[5] هذا المجموع هو عبارة عن الـ3000 وحدة استيطانية المستثناة من قرار التجميد، إضافة إلى 1600 وحدة في شعفاط في القدس الشرقية (رمات شلومو)، 112 وحدة سكنية جديدة في بيت لحم، إضافة إلى الوحدات السكنية في حزما (بسغات زئيف) والنبي يعقوب.

بلداتها وقراها. وخلال سنوات الانتفاضة، كان التزايد في معدل الزيادة في القوة البشرية أعلى من معدل التزايد في القوة العاملة (3.6% زيادة في القوة البشرية سنوياً، مقابل 3.5% زيادة في القوة العاملة سنوياً)، وهذا يدل على أن نسبة المشاركة كانت في تناقص، وهذا ما حصل بالفعل حيث تناقصت نسبة المشاركة بمعدل 0.1% في السنة. كما أن معدل تزايد القوة العاملة (3.5%) كان أعلى من معدل تزايد العاملين (1.1%)، وهذا يدل على أن معدل البطالة كان في تزايد، حيث بلغ معدل تزايده السنوي 13.4%. كذلك نلاحظ أن معدل زيادة التوظيف في القطاع العام زاد بشكل طفيف عن مثيله في القطاع الخاص.

3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

سجلت البيانات الربعية ارتفاعاً في أعداد العاملين، إذ ارتفع عدد العاملين من 709.2 ألف في الربع الثالث من العام 2009 إلى 724.2 ألف نهاية الربع الرابع 2009. وفي نفس الوقت، شهد متوسط نسبة المشاركة في أرباع العام 2009 ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بما كان عليه الوضع في أرباع العام 2008 (أنظر جدول 6).

وبالنظر إلى نسبة المشاركة على مستوى المناطق الفلسطينية، يلاحظ استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تعززت في سنوات الانتفاضة، خاصة في ظل فرض إسرائيل حصاراً مشدداً على قطاع غزة. وقد بلغت نسبة المشاركة في الضفة 44.1% في الربع الرابع 2009، في حين أنها لم تتعدَ 36.9% في القطاع. كما شهد الربع الرابع من العام 2009 تحسّناً طفيفاً في نسب مشاركة الذكور في الأراضي الفلسطينية، إذ ارتفعت بشكل طفيف من 67.2% في الربع الثالث إلى 67.3% في الربع الرابع 2009.

جدول 6: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس لأرباع العامين 2008 و2009

(نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	Q1/2008	Q2/2008	Q3/2008	Q4/2008	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009
كلا الجنسين								
الضفة الغربية	42.3	43.5	43.4	42.8	42.8	**44.4**	**43.7**	**44.1**
قطاع غزة	37.5	38.0	38.2	38.8	38.9	**36.9**	**37.7**	**36.9**
الأراضي الفلسطينية	**40.6**	**41.6**	**41.6**	**41.4**	**41.4**	**41.7**	**41.6**	**41.5**
ذكور								
الضفة الغربية	67.5	68.0	69.4	68.3	68.5	69.6	69.5	70.5
قطاع غزة	63.3	63.2	64.0	65.4	63.8	61.4	63.1	61.6
الأراضي الفلسطينية	**66.0**	**66.3**	**67.5**	**67.3**	**66.9**	**66.7**	**67.2**	**67.3**
إناث								
الضفة الغربية	16.5	18.2	16.9	16.7	16.5	18.7	17.3	17.1
قطاع غزة	11.3	12.0	11.9	11.7	13.5	11.8	11.9	11.6
الأراضي الفلسطينية	**14.7**	**16.0**	**15.2**	**15.0**	**15.4**	**16.2**	**15.4**	**15.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

أما بالنسبة للحالة العملية للعمال ، فتشير البيانات الربعية إلى ارتفاع نسبة العاملين في منشآت يملكونها أو يملكون جزءاً منها، بالإضافة إلى انخفاض نسبة المستخدمين بأجر. إن ارتفاع نسبة العاملين في منشآت يملكونها أو يملكون جزءاً منها هو امتداد لارتفاع هذه النسبة بعد السنوات الأولى للانتفاضة كنوع من التكيّف الذي قام به العاملون إثر فقدان عملهم في إسرائيل أو في القطاع الخاص، إذ اتجهوا للعمل لحسابهم الخاص (أنظر جدول 7).

جدول 7: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع العامين 2008 و2009

نسبة مئوية

المنطقة والحالة العملية	Q1/2008	Q2/ 2008	Q3/2008	Q4/2008	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009
الضفة الغربية								
صاحب عمل	4.2	4.3	4.5	5.0	6.0	7.0	7.5	7.3
يعمل لحسابه	22.9	24.1	22.8	16.4	20.8	19.8	20.2	22.0
مستخدم بأجر	64.2	60.4	62.2	67.9	64.6	62.5	63.1	62.0
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.7	11.2	10.5	10.7	8.6	10.7	9.2	8.7
قطاع غزة								
صاحب عمل	2.9	3.3	4.6	3.5	5.3	3.9	3.6	4.8
يعمل لحسابه	27.3	16.9	15.7	12.0	14.9	13.2	15.4	16.3
مستخدم بأجر	58.5	71.3	73.3	79.0	73.7	79.5	78.2	74.2
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	11.3	8.5	6.4	5.5	6.1	3.4	2.8	4.7
الأراضي الفلسطينية								
صاحب عمل	3.8	4.0	4.5	4.6	5.8	6.2	6.5	6.6
يعمل لحسابه	24.3	22.4	21.0	15.3	19.1	18.0	19.0	20.5
مستخدم بأجر	62.5	63.0	65.1	70.7	67.2	66.9	66.9	65.1
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.4	10.6	9.4	9.4	7.9	8.9	7.6	7.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير في نسب لتوزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، إذ شهد الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً في نسب العاملين في قطاع الصناعة وقطاع الزراعة، مقابل الانخفاض في قطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات، (أنظر جدول 8). إن الانخفاض الطفيف في نسبة العاملين في قطاع الخدمات لا ينفي حقيقة الاتجاه العام للارتفاع في نسبة العاملين في هذا القطاع والتي بلغت نهاية الربع الثالث الرابع (37.9%)، حيث ازدادت نسبة العاملين في قطاع الخدمات في سنوات الانتفاضة بشكل خاص. كما تميّزت سنوات الانتفاضة أيضاً بارتفاع أقل في نسبة العاملين في قطاع الزراعة، في مقابل انخفاض نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد إلى ما يقرب من نصف قيمتها قبل الانتفاضة، كما انخفضت نسبة العاملين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية.

جدول 8: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأرباع العامين 2008 و2009

نسبة مئوية

النشاط الاقتصادي والمنطقة	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/2009
الأراضي الفلسطينية								
الزراعة والصيد والحراجة	12.9	14.9	12.7	13.0	11.7	12.3	10.7	12.4
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13.0	12.1	12.4	11.1	12.6	11.4	11.8	12.6
البناء والتشييد	9.4	10.8	12.7	10.8	11.1	12.3	12.2	11.4
الخدمات والفروع الأخرى	38.5	38.2	37.2	39.4	40.5	40.4	39.4	37.9
الضفة الغربية								
الزراعة والصيد والحراجة	13.0	15.7	13.5	15.0	13.1	14.9	12.6	14.2
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	16.2	14.5	15.0	13.9	15.4	13.9	13.8	15.0
البناء والتشييد	12.7	14.1	16.8	14.2	15.1	16.5	16.0	15.1

النشاط الاقتصادي والمنطقة	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/2009
الخدمات والفروع الأخرى	32.8	30.9	29.1	29.8	31.6	30.9	31.5	30.0
قطاع غزة								
الزراعة والصيد والحراجة	12.5	12.3	10.6	7.1	8.4	4.8	4.9	7.3
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	5.5	4.6	4.8	2.7	5.6	4.2	6.0	5.7
البناء والتشييد	1.6	0.4	0.7	0.8	1.0	0.7	0.9	1.0
الخدمات والفروع الأخرى	52.0	61.4	60.7	67.9	16.9	67.0	63.2	60.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

توزع العاملون في نهاية الربع الرابع 2009 حسب مكان العمل على 64.2% من العاملين في الضفة الغربية، و25.8% في قطاع غزة و10% في إسرائيل والمستوطنات، حيث شهد الربع انخفاضاً في نسب العاملين في إسرائيل والمستوطنات لصالح ارتفاعها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. إن الزيادة في أعداد العاملين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين العامين 2008 و2009 كانت متقاربة جداً، وبلغت 10.4% و11.8%، على التوالي (أنظر جدول9). وتأتي هذه النسب بعكس ما كان سائداً في السنوات الأولى لإغلاق سوق العمل الإسرائيلي خلال سنوات انتفاضة الأقصى والتي شهدت ارتفاعاً في أعداد العاملين في الضفة الغربية أكبر منه في قطاع غزة. وتشير البيانات أن حصة الضفة الغربية من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية قد ازدادت في العام 2008 بحوالي 18% عما كانت عليه قبل الانتفاضة، بينما لم تتعدَ زيادة حصة قطاع غزة الـ 8%. إن ذلك يشير إلى أن استيعاب العمال الذين فقدوا عملهم في إسرائيل خلال سنوات انتفاضة الأقصى في مجالات السوق المحلية قد كان أكبر مدى في الضفة الغربية منه في قطاع غزة.

جدول 9: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: أرباع العامين 2008 و2009

مكان العمل	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/2009
القوة البشرية (ألف)	2,169.1	2,190.3	2,211.7	2,233.4	2,255.1	2,276.8	2,298.6	2,320.7
قوة العمل	–	–	–	896.1	934.0	949.8	955.4	963.5
عدد العاملين (ألف)	675.8	666.7	665.4	664.2	697.1	738.7	709.2	724.2
الضفة الغربية (%)	59.0	65.3	62.4	62.9	61.6	63.7	63.9	64.2
قطاع غزة (%)	29.8	23.9	25.5	25.0	28.4	26.1	25.4	25.8
إسرائيل والمستوطنات (%)	11.2	10.8	12.1	12.1	10.0	10.2	10.7	10.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

3-2 البطالة

إن مشكلة البطالة ليست حديثة في الاقتصاد الفلسطيني، وبالرغم من أن نسبها قبل انتفاضة الأقصى كانت أقل بكثير من مستوياتها في سنوات الانتفاضة، إلا أنها كانت نسب مرتفعة نسبياً. وقد شهدت البطالة ارتفاعاً منذ الربع الأول من العام 2008 ولغاية الربع الرابع من العام 2008. وعند مقارنة نسبة البطالة في العام 2008 مع ما كانت عليه قبيل الانتفاضة (1999)، نجد أنها ازدادت بأكثر من الضعفين. وفي العام 2008، استفحلت مشكلة البطالة في قطاع غزة تحديداً نتيجة للحصار الإسرائيلي، لتصل إلى 44.8% في الربع الرابع، وهي أعلى نسبة بطالة في العالم. ويشير الجدول 10 إلى حدوث انخفاض في متوسط نسب البطالة في أرباع العام 2009 مقارنة بأرباع العام 2008.

جدول 10: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: أرباع العامين 2008 و2009

نسبة مئوية

المنطقة والجنس	Q1/2008	Q2/2008	Q3/2008	Q4/2008	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009
الأراضي الفلسطينية								
ذكور	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3
إناث	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**
الضفة الغربية								
ذكور	19.9	16.6	20.5	21.0	20.1	15.1	17.2	17.9
إناث	15.0	15.2	21.6	14.9	16.8	18.8	20.3	19.1
المجموع	**19.0**	**16.3**	**20.7**	**19.8**	**19.5**	**15.9**	**17.8**	**18.1**
قطاع غزة								
ذكور	28.2	45.8	41.2	45.1	36.6	34.9	40.0	37.5
إناث	39.3	43.3	45.7	42.9	39.0	41.6	54.7	48.9
المجموع	**29.8**	**45.5**	**41.9**	**44.8**	**37.0**	**36.0**	**42.3**	**39.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

ومن أهم صفات البطالة في الأراضي الفلسطينية في الوقت الحاضر ما يلي:

- بلغت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة، وبخاصة بين الإناث. إن هذا يعني أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (أنظر جدول 11).
- بالنسبة لسنوات التعليم، هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل، ففي حين كانت نسبة البطالة للحاصلين على 13 سنة تعليم أو أكثر هي الأعلى بين الإناث، كانت هذه النسبة هي الأقل بين الذكور. وهذا الفرق موجود منذ مدة طويلة، مما يشير إلى أن نسبة المشاركة في العمل بين الإناث تنمو بمعدل أعلى من معدل تزايد الطلب على الإناث في سوق العمل (أنظر جدول 12).

جدول 11: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأرباع العامين 2008 و2009

نسبة مئوية

الفئات العمرية والجنس	Q1/2008	Q2/2008	Q3/2008	Q4/2008	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009
كلا الجنسين								
15-24	37.0	39.7	42.1	41.7	39.1	35.7	40.9	39.7
25-34	21.9	25.6	27.8	26.7	25.1	23.2	26.9	24.6
35-44	16.6	20.5	18.7	22.0	19.5	14.7	16.8	16.7
45-54	15.7	18.2	19.7	19.7	17.0	15.1	17.3	18.0
+55	11.1	11.9	15.3	19.4	15.6	10.9	10.3	13.7
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**
ذكور								
15-24	35.0	38.6	39.4	41.7	38.0	33.1	38.7	38.8
25-34	21.4	25.4	26.5	27.1	24.0	21.0	23.9	22.1
35-44	17.6	22.6	20.7	23.9	21.4	15.6	17.8	17.6

الفئات العمرية والجنس	Q1/2008	Q2/2008	Q3/2008	Q4/2008	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009
45-54	18.2	20.4	22.1	22.5	19.4	17.5	19.7	19.6
+55	13.4	14.6	18.2	23.3	17.9	13.1	11.4	15.3
المجموع	**22.7**	**26.5**	**27.3**	**29.1**	**25.7**	**21.6**	**24.9**	**24.3**
إناث								
15-24	47.3	44.6	55.0	41.9	44.6	47.4	51.1	44.4
25-34	24.1	26.1	33.1	25.2	29.4	31.0	38.8	34.6
35-44	11.2	11.7	9.1	11.8	10.6	10.8	12.4	12.5
45-54	3.9	7.8	7.4	5.5	5.2	3.1	5.0	9.4
+55	2.9	1.7	2.3	3.0	6.0	0.9	4.6	5.0
المجموع	**21.7**	**22.7**	**28.2**	**22.5**	**23.8**	**24.7**	**29.8**	**27.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

جدول 12: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأرباع العامين 2008 و2009

نسبة مئوية

عدد السنوات الدراسية والجنس	Q1/2008	Q2/2008	Q3/2008	Q4/2008	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009
كلا الجنسين								
0	7.8	11.9	16.9	11.9	14.5	13.1	14.8	16.9
1-6	23.7	28.9	30.1	33.9	29.2	23.8	27.8	26.6
7-9	22.4	27.5	29.1	29.8	27.2	22.0	26.8	25.9
10-12	23.8	25.2	25.4	29.5	26.3	22.6	25.1	24.1
+13	21.9	24.5	27.9	22.9	22.1	21.8	25.5	24.6
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**
ذكور								
0	16.0	25.3	27.5	21.6	25.8	23.9	22.7	32.0
1-6	26.3	32.9	34.4	38.1	32.8	27.2	31.2	29.3
7-9	23.8	29.0	31.1	31.7	28.3	23.4	28.4	27.2
10-12	25.4	26.5	26.6	30.6	27.1	23.3	26.0	25.1
+13	15.7	19.8	20.2	18.6	17.0	14.7	16.9	17.3
المجموع	**22.7**	**26.5**	**27.3**	**29.1**	**25.7**	**21.6**	**24.9**	**24.3**
إناث								
0	1.2	2.3	4.8	3.1	4.5	0.7	5.3	2.7
1-6	8.5	7.5	6.3	7.2	4.9	4.0	6.0	6.4
7-9	5.5	11.0	4.4	6.8	11.8	5.5	6.1	10.0
10-12	7.3	14.2	12.1	18.1	19.1	15.3	13.1	12.8
+13	33.8	33.1	41.8	30.5	31.0	33.7	40.2	37.5
المجموع	**21.7**	**22.7**	**28.2**	**22.5**	**23.8**	**24.7**	**29.8**	**27.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

3-3 الأجر وساعات العمل

يبين جدول 13 أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الرابع من العام 2009 يساوي 72.8% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و39.8% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل، وكانت النسب قد بلغت 71% و42% في الربع السابق. إن هذا التدني المستمر في معدلات الأجور في قطاع غزة تعكس بشكل واضح ظروف الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. ومن المعروف أن الفجوة الكبيرة بين معدل الأجر في الضفة والقطاع ليست ظاهرة جديدة، فقد كانت موجودة قبل اندلاع انتفاضة الأقصى.

من ناحية أخرى، سجل معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية ما بين الربعين الثالث والرابع من العام 2009 انخفاضاً بمقدار 2.2% ليبلغ 85.6 شيكل في الربع الرابع 2009، فيما ارتفع المعدل في قطاع غزة بنسبة 0.3%. وارتفع بنسبة 5.9% للمستخدمين بأجر في إسرائيل والمستوطنات بين الربعين (أنظر جدول 13).

جدول 13: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل الربع الرابع 2008- الربع الرابع 2009

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الرابع 2008				
الضفة الغربية	43.1	22.7	87.4	76.9
قطاع غزة	39.9	25.0	61.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	44.7	21.6	138.0	134.6
المجموع	**42.7**	**23.0**	**90.6**	**76.9**
العام 2008				
الضفة الغربية	42.5	22.4	85.5	76.9
قطاع غزة	40.8	24.7	60.9	57.7
إسرائيل والمستوطنات	43.6	20.9	139.7	146.2
المجموع	**42.4**	**22.6**	**91.0**	**76.9**
الربع الأول 2009				
الضفة الغربية	42.0	22.1	83.8	76.9
قطاع غزة	38.8	21.3	62.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.8	57.7	142.1	150.0
المجموع	**41.5**	**62.2**	**89.5**	**76.9**
الربع الثانى 2009				
الضفة الغربية	42.7	22.6	86.6	76.9
قطاع غزة	39.5	24.9	64.0	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.5	20.1	145.9	150.0
المجموع	**41.9**	**22.7**	**76.9**	**90.7**
الربع الثالث 2009				
الضفة الغربية	43.3	22.7	87.5	76.9
قطاع غزة	41.2	23.9	62.1	57.7
إسرائيل والمستوطنات	41.4	20.2	147.7	150.0
المجموع	**42.5**	**22.5**	**93.2**	**76.9**
الربع الرابع 2009				
الضفة الغربية	42.3	22.3	85.6	76.9

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
قطاع غزة	38.1	23.7	62.3	54.7
إسرائيل و المستوطنات	40.2	20.2	156.4	150.0
المجموع	**41.0**	**22.3**	**91.8**	**76.9**
العام 2009				
الضفة الغربية	**42.5**	**22.4**	**85.9**	**76.9**
قطاع غزة	39.4	23.6	62.7	57.7
إسرائيل و المستوطنات	41.7	20.3	148.1	150.0
المجموع	41.7	22.3	91.3	76.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة

يقيس هذا القسم أعداد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف اليومية. حيث يهدف إلى رسم صورة حول الطلب الداخلي بشكل خاص على العمالة الفلسطينية. وبالرغم من أن الوظائف المعلن عنها في الصحف اليومية لا ترصد بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، إلا أنها تقدّم صورة عن التخصصات والدرجات العلمية الأكثر طلباً، بالإضافة إلى التوزيعات الجغرافية. وتجدر الإشارة إلى أن الوظائف الحكومية الشاغرة يجب الإعلان عنها في الصحف اليومية وذلك بنص القانون، إذ تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على أن ""تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

جدول 14: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال أرباع العامين 2008 و2009

العام	2008					2009				
الربع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
حسب القطاع										
القطاع الخاص	562	525	529	564	**2,180**	453	522	501	281	**1,757**
القطاع العام	30	51	51	88	**220**	32	46	41	86	**205**
المنظمات غير الحكومية	278	299	253	392	**1,222**	285	292	334	274	**1,185**
حسب المنطقة الجغرافية										
شمال الضفة	180	90	87	94	**451**	120	88	89	82	**379**
وسط الضفة	521	598	567	756	**2,442**	528	642	655	311	**2,136**
جنوب الضفة	87	101	138	104	**430**	86	64	78	419	**647**
قطاع غزة	82	86	41	90	**299**	36	66	54	55	**211**
حسب الدرجة العلمية										
ماجستير فأعلى	178	152	87	61	**478**	53	144	48	33	**278**
بكالوريوس	560	566	621	735	**2,482**	503	552	632	499	**2,186**
دبلوم	132	157	115	236	**640**	214	162	196	52	**624**
أقل من ذلك	0	2	10	12	**24**	0	2	0	57	**59**
المجموع										
	870	**875**	**833**	**1044**	**3,622**	**770**	**860**	**876**	**641**	**3,147**

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

انخفض عدد إعلانات الوظائف الشاغرة في الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع السابق بحوالي 27%، وبلغ 641 إعلاناً[6]. ويعتبر عدد الإعلانات في الربع الرابع 2009 الأقل منذ عامين (أنظر جدول 14). وكان الانخفاض الأكبر في إعلانات القطاع الخاص بحوالي 44%، كما انخفض عدد إعلانات المنظمات غير الحكومية بنسبة 18%. في المقابل، تضاعف عدد الإعلانات الشاغرة المعلن عنها من قبل القطاع الحكومي، وارتفع من 41 إعلاناً في الربع الثالث 2009 إلى86 إعلاناً في الربع الرابع 2009. ولا تزال إعلانات القطاع الخاص تستحوذ على النسبة الكبرى، تليها إعلانات المنظمات غير الحكومية ومن ثم إعلانات القطاع العام. وفي الربع الرابع 2009 بلغت النسب كالآتي: 43.8% و42.8% و13.4%، على التوالي. أما توزيعها في العام 2009، فهو يقترب بشكل كبير من توزيعها في العام 2008، ويبين الشكل 1 توزيع هذه الإعلانات للعام 2009.

الشكل 1: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب القطاع (عام، خاص، أهلي) خلال العام 2009

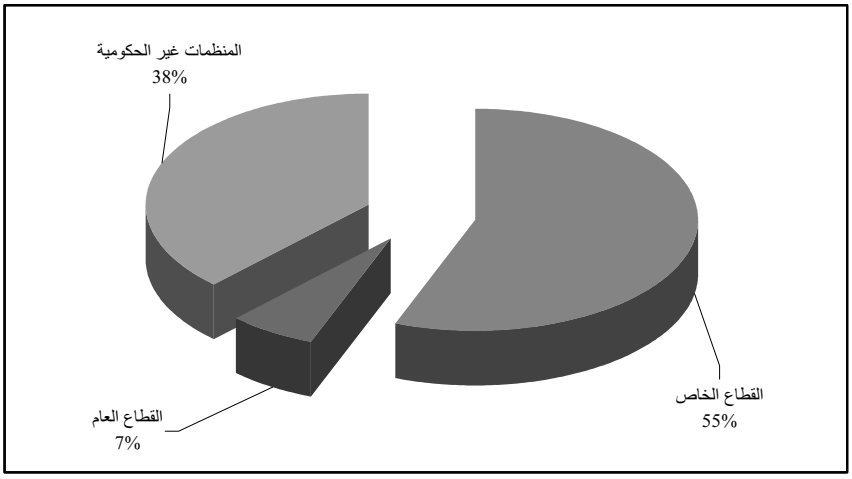

المصدر: تم احتسابها بناءً على البيانات التي يقوم معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

وسنحاول في هذا العدد من المراقب الربط بين أعداد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف اليومية، وبين مستوى التوظيف المتحقق خلال نفس الفترة. يشير جدول 15 إلى أعداد العاملين خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ومقدار الزيادة في أعدادهم. يلاحظ أنه بالرغم من أن عدد العاملين ازداد خلال العام 2009 مقارنة بالعام السابق بحوالي 33.3 ألف عامل، إلا أن عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف خلال نفس الفترة لم تتجاوز 3,147 وظيفة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة منشآت الاقتصاد الفلسطيني التي هي بغالبيتها منشآت صغيرة جداً وأكثرها عائلية (Family business) مما يعني عدم الحاجة في غالبية الأحيان للإعلان عن الوظائف الشاغرة. كما أنه من المهم الملاحظة أن الوظائف المعلن عنها خلال فترة معينة، كالعام 2009 لا تعني بالضرورة تحققّ التوظيف الفعلي خلال نفس الفترة، حيث أن هناك فترة تأخر هي حوالي شهرين في المتوسط من أجل عملية المقابلات والاختيار ما قبل عملية التوظيف. وبالرغم من المذكور سابقاً، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة وجود إنخفاض كبير في نسبة الوظائف المعلن عنها من إجمالي التوظيف المتحقق خلال العام 2009، حيث لم تتجاوز 10%.

[6] بلغ عدد الإعلانات التي لم تحدد عدد الشواغر المطلوبة (41) إعلاناً.

جدول 15: عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية 2007-2009

(ألف)

الفترة	عدد العاملين	مقدار الزيادة بين العامين
العام 2007	**666**	**44**
الربع الأول	675.8	
الربع الثاني	666.7	
الربع الثالث	665.4	
الربع الرابع	664.2	
العام 2008	**684**	**18**
الربع الأول	697.1	
الربع الثاني	738.7	
الربع الثالث	709.2	
الربع الرابع	724.2	
العام 2009*	**717.3**	**33.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات القوى العاملة- التقرير السنوي 2007 و2008 و2009.

وبانخفاض أعداد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الرابع 2009، انخفض عدد تلك الإعلانات في مناطق الضفة الغربية المختلفة. إذ انخفضت في شمال ووسط وجنوب الضفة بنسب 7.9% و36% و29.5% على التوالي. في المقابل، فقد ارتفعت بشكل كبير في قطاع غزة (57.4%). يذكر أن عدد الوظائف الشاغرة في قطاع غزة أخذ بالزيادة بشكل متكرر بعد الانخفاض الذي حصل في الربع الأول 2009 خلال فترة العدوان الإسرائيلي على القطاع. إن الارتفاع الكبير في عدد الإعلانات في قطاع غزة مقابل انخفاضها في الضفة أدى إلى زيادة واضحة في نسبتها من مجموع الإعلانات، كما لا تزال مناطق وسط الضفة تستحوذ على النسبة الأكبر من هذه الإعلانات. أما فيما يخص العام 2009، فإن التوزيع النسبي للإعلانات الشاغرة على المستوى الجغرافي لا يزال منسجماً مع ما كان عليه الحال في العام 2008. ويوضّح الشكل 2 التوزيع النسبي للإعلانات الشاغرة على المستوى الجغرافي في العام 2009.

شكل 2: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب المنطقة الجغرافية خلال العام 2009

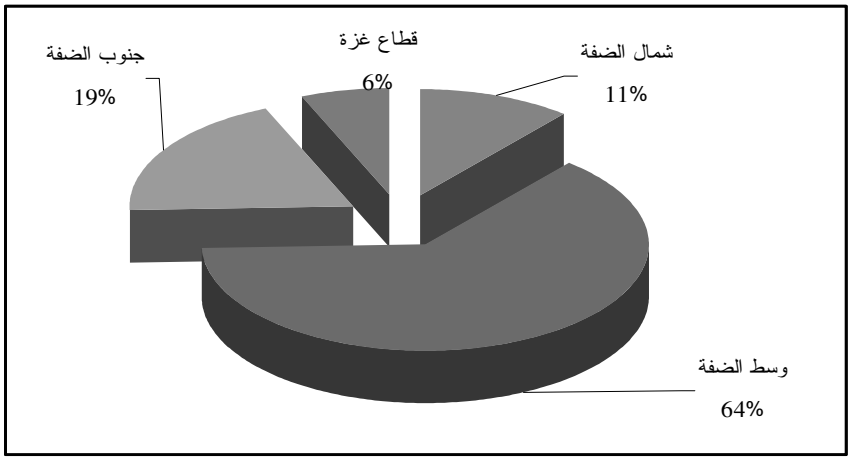

المصدر: تم احتسابها بناءً على البيانات التي يقوم معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

أما فيما يخص إعلانات الوظائف الشاغرة موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الرابع 2009، فقد بلغت نسبة الطلب على درجة البكالوريوس في القطاع العام 66.3%، يليها الطلب على درجتي الدبلوم والماجستير فأعلى بنسبة 14% لكل منهما. أما في قطاع المنظمات غير الحكومية فقد بلغ الطلب على درجة البكالوريوس 78.5%، تلاها الطلب على حملة شهادة الدبلوم، وحملة شهادة الثانوية العامة أو دون ذلك بنسبة 7% لكل منهما. ومثل القطاعين السابقين، بلغت أعلى نسبة طلب على الدرجات العلمية في القطاع الخاص على درجة البكالوريوس وبنسبة 80.1%. تلاها، على غير المعتاد، الطلب على عمال أو موظفين من حملة شهادة الثانوية العامة أو دونها بنسبة وصلت إلى 11% (أنظر جدول 16).

ويلاحظ أن عدداً من إعلانات الوظائف الشاغرة في الربع الرابع 2009 قد تضمنت طلبات عمل خارج الأراضي الفلسطينية، وتوزعت ما بين طلبات عمل لداخل الخط الأخضر، وكانت في جوهرها طلبات لعمال بناء، بالإضافة إلى طلبات للعمل في الخليج (الإمارات العربية المتحدة والسعودية، وطلبات عمل إلى السودان. وقد تعددت التخصصات المطلوبة في الخليج والسودان ما بين مهندسي ديكور، مهندسين مدنيين وميكانيك، فنيي مختبرات، أطباء بتخصصات عدة، محاسبين، بالإضافة إلى تخصصات في العلوم الطبيعية (كيمياء، أحياء، فيزياء، رياضيات)، وغيرها.

جدول 16: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الرابع 2009، والربع السابق

الربع	الربع الثالث 2009			الربع الرابع 2009		
الدرجة العلمية	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية
ماجستير فأعلى	12	30	6	12	3	18
بكالوريوس	26	326	280	57	227	215
دبلوم	3	145	48	12	20	20
أقل من ذلك	0	0	0	5	31	21
المجموع	**41**	**501**	**334**	**86**	**281**	**274**

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)

4- تطورات المالية العامة

استطاعت الحكومة الفلسطينية على مدار الأرباع الأربعة من العام 2009 الحفاظ على أداء المالية العامة ضمن حدود الموازنة رغم الصعوبات التي واجهتها وخصوصا في مجال توفير السيولة للإيفاء بالتزاماتها المختلفة، وذلك نظراً لتذبذب وشح مصادر التمويل الخارجي التي تعتمد عليه الموازنة بنسب تتراوح بين 50% و55%. وقد كان شهري كانون الثاني وتشرين الأول من العام 2009 من أصعب أشهر السنة نظراً لانخفاض الدعم المقدم، ووصوله إلى أدنى المستويات (أنظر شكل 3). أدى هذا الانخفاض في الدعم إلى إرباك الأداء المالي للسلطة الفلسطينية خلال هذه الأشهر والأشهر اللاحقة لها، إلا أن الحكومة الحالية حافظت على تعهدها بالالتزام بدفع رواتب موظفي وزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية البالغ عددهم تقريبا 148 ألف موظف في الخامس من كل شهر، ولم تتجاوز هذا الموعد إلا مرة واحدة في الشهر الأول من العام 2009 عندما عانت السلطة من شحّ مصادر التمويل، ولجأت في حينها للاقتراض من البنوك المحلية، الأمر الذي أدى إلى تراكم المزيد من المتأخرات لصالح البنوك.

شكل 3: الدعم الخارجي الشهري المقدم لدعم الموازنة 2008، 2009

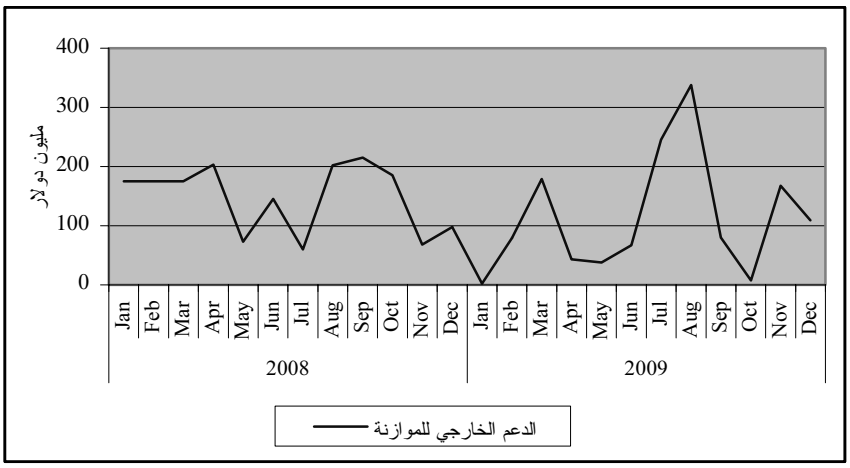

المصدر: وزارة المالية، تقارير مختلفة.

4-1 الإيرادات

تراجعت الإيرادات المحلية[7] التي تم جبايتها خلال الربع الرابع من العام 2009 عن ما تم تحصيله في الربع الثالث بحوالي 46%، وبلغت 130.6 مليون دولار أمريكي، إلا أنها بقيت أعلى مما تم تحصيله في الربعين الأول والثاني من العام 2009 (أنظر شكل 4). لكن من المهم الملاحظة أن معظم الانخفاض لم ينتج عن انخفاض حاد في البنود الأساسية، وإنما لكون إيرادات الربع الثالث قد كانت مرتفعة لاشتمالها على إيرادات غير اعتيادية.

ارتفعت الإيرادات الضريبية في الربع الرابع (التي شكلت 65.4% من الإيرادات المحلية) بمقدار 1.5% مقارنة بالربع السابق، وبلغت 85.4 مليون دولار. يأتي الارتفاع الطفيف الذي شهدته الإيرادات الضريبية متماشيا مع أداء الجباية الذي شهده الربع الثالث، ويلاحظ في هذا الربع ارتفاع إيرادات ضريبة الدخل وإيرادات مكوس السجائر (وذلك بسبب رفعها أكثر من مرة خلال العام)، وانخفاض إيرادات ضريبة القيمة المضافة. يشار إلى أن إيرادات ضريبة الدخل لا تغطي تكاليف الإدارة الضريبية في وزارة المالية، كما أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من النسب في بعض الدول المجاورة.

في حين انخفضت الإيرادات غير الضريبية (التي شكلت 34.6% من الإيرادات المحلية) بحوالي 71.5% في الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع السابق، وبلغت 45.2 مليون دولار. ونتج هذا الانخفاض بالأساس، مثلما تم الإشارة أعلاه، عن عدم اشتمال هذا الربع على الإيرادات غير الاعتيادية كالتي ظهرت في الربع الثالث، والمتمثلة بإيرادات رخصة مزاولة المهنة والتي تم الحصول عليها من شركتي جوال وزين للاتصالات وبمقدار 100 مليون دولار. وإذا ما تم إهمال هذا الإيراد، فإن الإيرادات غير الضريبية لهذا الربع تنخفض بحوالي 22.9% عن الربع الثالث من العام 2009، ويعود ذلك بالأساس لتراجع رسوم التأمين الصحي (أحد مكونات الإيرادات غير الضريبية) لهذا الربع بحوالي 6 مليون دولار.

أما على مستوى العام 2009 ككل، فيلاحظ أن الإيرادات المحلية المتحققة في العام 2009 قد ارتفعت بمقدار 15.4% عن تلك المتحققة في العام 2008[8]، والتي بلغت 585.1 مليون دولار نظراً لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 10.5% وصولاً إلى 301.5 مليون دولار،

[7] لا يتم تحصيل أية ضرائب محلية من قطاع غزة، وذلك بعد أن أعفت السلطة الفلسطينية المكلفين في قطاع غزة عن دفع التزاماتهم منذ شهر حزيران من العام 2007.

[8] لأغراض المقارنة تم استثناء مبلغ 252.1 مليون دولار من الإيرادات غير الضريبية للعام 2008 والتي وردت في ذلك العام كعوائد استثمارية استثنائية وردت لمرة واحدة في ذلك العام. ويشار إلى أنه عند إعداد موازنة العام 2009 تم توقع أن يتم تحصيل 100 مليون دولار كعوائد استثمارية إلا أن البيانات الصادرة عن وزارة المالية لم تشير إلى ورود أية مبالغ لهذا البند طوال العام 2009.

وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 21.1% مقارنة بالربع السابق (بعد استثناء مبلغ 252.1 مليون دولار من العام 2008 كما تم الإشارة سابقاً) وصولاً إلى 283.6 مليون دولار. وفي هذا إشارة إلى تحسن طفيف في جباية الإيرادات المحلية والذي يتماشى مع محاولات وزارة المالية لتحسين ورفع كفاءة تحصيل الضرائب والرسوم المختلفة. يعود جزء من هذا الارتفاع أيضا إلى تحسن النشاط الاقتصادي الذي شهدته الضفة الغربية على وجه الخصوص خلال العام 2009 مقارنة مع العام 2008.

من الجدير ذكره بأن نسبة الإيرادات المحلية المتحققة خلال الربع الرابع من العام 2009 بلغت حوالي 20.8% فقط من المبلغ المتوقع ضمن موازنة العام 2009، في حين بلغت نسبة ما تم جبايته محليا للعام 2009 ككل حوالي 93.5%، وذلك أقل بحوالي 41 مليون دولار، الأمر الذي يستدعي إجراء المزيد من الإصلاحات في الإدارة الضريبية.

فيما يتعلق بإيرادات المقاصة[9] التي حولتها إسرائيل للسلطة الفلسطينية خلال الربع الرابع 2009، فقد بلغت حوالي 277.8 مليون دولار بانخفاض قارب الـ11% عن الربع الثالث من العام 2009 (أنظر شكل 4). في حين بلغ مجموع ما حولته إسرائيل خلال العام 2009 حوالي 1089.9 مليون دولار بانخفاض 4.1% عن ما تم تحويله خلال العام 2008. يشار إلى أن نسبة إيرادات المقاصة خلال الربع الرابع بلغت 25% من المبلغ المتوقع لها في موازنة العام 2009، كما أن نسبة إيرادات المقاصة للعام 2009 بلغت حوالي 97% من المبلغ المتوقع لها في الموازنة (أنظر شكل 4).

وتقوم إسرائيل بخصم (بناء على قرار من المحاكم الإسرائيلية) ما يقارب ثلث إيرادات المقاصة لتغطية تكاليف الكهرباء والماء والخدمات الأخرى التي تقدمها إسرائيل والتي تتراكم على المجالس المحلية، وتقوم وزارة المالية بتسجيل المبالغ المخصومة ضمن بند صافي الإقراض. كما تتضمن المبالغ المخصومة مبالغ تعود لتغطية رسوم إجراءات قانونية ضد السلطة الفلسطينية في المحاكم الإسرائيلية.

شكل 4: تطور الإيرادات العامة: الربع الرابع 2008- الربع الرابع 2009

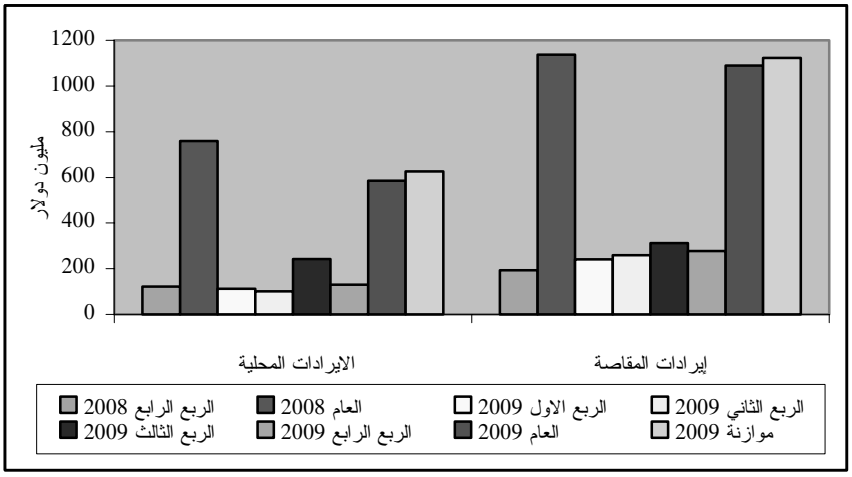

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، كانون ثاني 2009.

[9] ارتفعت إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام في الربع الرابع بحوالي 0.4% عن الربع الثالث التي بلغت 305.6 مليون دولار. وبلغت لمجمل العام 2009 حوالي 1103 مليون دولار بانخفاض بلغ 1.7% عن العام 2008. أما وفق الأساس النقدي، فهي أقل من ذلك كما يوضحها الجدول 7.
توجد فترة تأخير مدتها شهر واحد بين إيرادات المقاصة على أساس الالتزام والأساس النقدي، إذ أن المبالغ النقدية المحولة في شهر ما تكون عن استحقاق الشهر الذي قبله.

ومع الانخفاض الذي شهدته الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة خلال الربع الرابع 2009، فقد انخفض مجموع إيرادات السلطة الفلسطينية بحوالي 26.4% والتي وصلت إلى 408.4 مليون دولار أمريكي، في حين بلغت الارجاعات الضريبية[10] لهذا الربع حوالي 11.1 مليون دولار (أقل بكثير مما تم إرجاعه في الربع الثالث والتي بلغت 100 مليون دولار أمريكي)، وبذلك وصل صافي الإيرادات المحصلة في الربع الرابع حوالي 397.3 مليون دولار بانخفاض 12.5% عن الربع الثالث.

على صعيد العام 2009، بلغ إجمالي صافي الإيرادات 1548.4 مليون دولار أمريكي منخفضة عن العام 2008 بـ13%، إلا أنه إذا تم استثناء الإيرادات غير الاعتيادية التي وردت في العام 2008 (252.1 مليون دولار)، والتي وردت في العام 2009 (100 مليون دولار)، فإن صافي الإيرادات انخفض بـ 5.2% عن العام 2008. ويلاحظ أن التطورات والتحسن الذي شهده العام 2009 على صعيد النشاط الاقتصادي لم ينعكس بشكل واضح على صافي إيرادات السلطة الفلسطينية، وبلغ صافي الإيرادات ما نسبته 95% من المبلغ المتوقع في موازنة العام 2009 والتي افترضت أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني في العام 2009 بـ5%. ويشار إلى أن نسبة الإيرادات المحلية من مجموع الإيرادات للعام 2009 هي 36% مقارنة مع 40% للعام 2008؛ وهذا يدل إما على زيادة الاستيراد من وعبر إسرائيل، أو تحسّن مستوى الإفصاح عن العمليات التجارية معها.

جدول (17): تطور الإيرادات العامة للربع الرابع والعام 2009

مليون دولار

البند	العام 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	العام 2009	موازنة 2009	التغير في الربع الرابع عن الربع الثالث 2009 (%)	التغير في العام 2009 عن العام 2008 (%)	نسبة العام 2009 من الموازنة (%)
إجمالي صافي الإيرادات*	**1779.8**	**342.0**	**355.3**	**453.8**	**397.3**	**1548.4**	**1631**	**-12.5**	**-13.0**	**94.9**
الإرجاعات الضريبية	116.3	10.5	4.1	100.9	11.1	**126.6**	118.0	**-89.0**	**8.9**	**107.3**
مجموع الإيرادات	**1896.1**	**352.5**	**359.4**	**554.7**	**408.4**	**1675**	**1749**	**-26.4**	**-11.7**	**95.8**
الإيرادات المحلية	759.1	111.4	100.4	242.7	130.6	**585.1**	626	**-46.2**	**-22.9**	**93.5**
الإيرادات الضريبية	272.8	71.2	60.8	84.1	85.4	**301.5**	273	**1.5**	**10.5**	**110.4**
الإيرادات غير الضريبية	486.3	40.2	39.6	158.6	45.2	**283.6**	353	**-71.5**	**-41.7**	**80.3**
إيرادات المقاصة	1137.0	241.1	259.0	312.0	277.8	**1089.9**	1123	**-11.0**	**-4.1**	**97.1**
المنح والمساعدات	1763.1	**278.3**	**160.9**	**668.6**	**294.1**	1401.9	**1653**	**-56.0**	**-20.5**	**84.8**
منح لدعم الموازنة	1763.1	259.2	148.2	663.5	284.2	1368	1150	**-57.2**	**-23.1**	**117.8**
منح لدعم المشاريع التطويرية	غ.م	19.1	12.7	5.1	9.9	46.8	503	**94.1**		**9.3**
مجموع الإيرادات العامة والمنح	**3659.2**	**620.3**	**516.2**	**1122.4**	**691.4**	**3076.9**	**3402**	**-38.4**	**-15.9**	**90.4**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، كانون ثاني 2009.
* يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات بعد خصم الرديات الضريبية منها.

4-2 التمويل الخارجي

بعد حالة التذبذب وعدم الاستقرار التي شهدها التمويل الخارجي منذ بداية العام 2009، بلغ حجم ما حولته الدول المانحة لدعم موازنة السلطة الفلسطينية في الربع الرابع 284.3 مليون دولار، بانخفاض قدره 57.2% عن الدعم الذي قُدم في الربع الثالث، ويأتي هذا الانخفاض الحاد نظراً لأن الدعم الذي قدم في الربع الثالث كان مرتفعاً جداً

[10] بلغت الارجاعات الضريبة في العام 2009 حوالي 126.6 مليون دولار وهي أعلى بقليل من المبلغ المتوقع ضمن موازنة العام 2009 والمقدرة بـ118 مليون دولار، وتذهب معظم الرديات كارجاعات ضريبة لهيئة البترول، إضافة إلى رديات القيمة المضافة، والرديات الضريبية للمنظمات المعفية من الضرائب.

وأعلى من المتوقع وجاء بعد التراجع الذي شهدته المساعدات الدولية منذ أواخر العام 2008، ويبقى الدعم الذي قدم خلال الربع الرابع أعلى مما قدم في الربعين الأول والثاني من العام 2009 (أنظر شكل 3).

بلغ مجموع ما قدمته الدول العربية لدعم الموازنة في الربع الرابع 2009 حوالي 148.9 مليون دولار أمريكي (أقل بـ70 مليون دولار أمريكي عن ما قدم في الربع الثالث)، قُدمت جميعها من الإمارات العربية المتحدة. كما بلغت المنح الدولية في الربع الرابع 135.3 مليون دولار أمريكي (أقل بحوالي 310.4 مليون دولار أمريكي عن الربع الثالث)، قدمت منها الآلية الفلسطينية – الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية "بيغاس" مبلغ 54.7 مليون دولار، في حين قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 74.7 مليون دولار أمريكي.

بلغ الدعم[11] الذي قدم خلال العام 2009 حوالي 1,368 مليون دولار أمريكي منخفضاً بحدود 22% عن الدعم الذي وصل خلال العام 2008[12]، إذ بلغت المنح العربية 461.7 مليون دولار أمريكي، ما نسبته 33% من إجمالي منح العام 2009. أما المنح الدولية فقد بلغت 893.4 مليون دولار أمريكي في العام 2009، وبنسبة 64% من إجمالي المنح والمساعدات. يشار إلى أنه في العام 2009 كانت السعودية هي المانح الأكبر لدعم موازنة السلطة الفلسطينية عربياً، في حين بقيت الدول الأوروبية ومن خلال آلية "بيغاس" هي المانح الأكبر دوليا، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية (أنظر جدول 18).

أما المنح المقدمة لدعم المشاريع التطويرية والمجتمعية فقد بلغت في الربع الرابع 9.9 مليون دولار بارتفاع بلغ 4.8 مليون دولار أمريكي عن الربع الثالث. أما على صعيد العام 2009 ككل فقد بلغت 46.8 مليون دولار أمريكي، ولم تتجاوز نسبتها الـ10% من المبلغ المتوقع لها ضمن ميزانية العام 2009 والذي قدر بـ503 مليون دولار. يشار في هذا الشأن أنه لم تتجاوز هذه النسبة الـ50% على مدار السنوات السابقة.

جدول18: هيكل المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية للعام 2008، ولأرباع العام 2009

مليون دولار

الجهة المانحة	العام 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	العام 2009	النسبة من إجمالي منح دعم الموازنة للربع الرابع 2009	النسبة من إجمالي منح دعم الموازنة للعام 2009
المنح العربية	**445.9**	**73.9**	**21.1**	**217.8**	**148.9**	**461.7**	**52.4**	**34.1**
جامعة الدول العربية	0.1	0	0	0	0	0	0	0
الجزائر	62.9	26	0	0	0	26	0	1.9
مصر	14.6	0	3	15	0	18	0	1.3
السعودية	234.1	22.9	15.4	202.8	0.0	241	0	17.8
سلطنة عمان	0	0.0	2.9	0	0	3	0	0.2
الإمارات المتحدة	134.2	25	0	0	148.9	174	52.4	12.8
المنح الدولية	**1317.2**	**185.3**	**127.1**	**445.7**	**135.3**	**893.4**	**47.6**	**65.9**
آلية بيغاس*	470.8	94.2	120.3	164	54.7	433	19.2	32.0
الاتحاد الأوروبي	180.3	0	0	0	0	0	0	0
الهند	0	10.1	0	0	0	10	0	0.7
الصين	0.3	0	0	0	0	0	0	0
فرنسا	35.7	27.7	0	0	0	28	0	2

[11] التزمت الدول المانحة في مؤتمر باريس بدعم السلطة الفلسطينية وفق خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية متوسطة المدى التي قدمتها الحكومة آنذاك، حيث تعهد المانحون بتقديم مبلغ 7.7 مليار دولار لتنفيذ خطة الإصلاح والتنمية 2008– 2010 على مدار ثلاث سنوات، وهو ما تجاوز ما طلبته السلطة حينها، والذي قدر وفق احتياجات الخطة بـ5.6 مليار دولار.

[12] يذكر أن الدعم الذي قدم في العام 2008 تجاوز المبلغ المتوقع في موازنة العام 2008 بـ129 مليون دولار، وذلك لمساعدة السلطة على دفع التزاماتها بما فيها المتأخرات.

الجهة المانحة	العام 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	العام 2009	النسبة من إجمالي منح دعم الموازنة للربع الرابع 2009	النسبة من إجمالي منح دعم الموازنة للعام 2009
اليابان	9.5	0	0	0	0	0	0	0
روسيا	9.9	0	0	0	0	0	0	0
الولايات الأمريكية	302.3	0	0	198.5	74.7	273	26.3	20.2
اليونان	0	0	3	0	0	3	0	0.2
تركيا	0	0	0	10.3	0	10	0	0.8
البنك الدولي أو من خلاله	282.9	50.6	0.0	28.8	0	79	0	5.9
منح لجهاز الإحصاء	3.5	0	0	0	0	0	0	0
برنامج دعم الخدمات الطارئ**	22	2.7	3	3.9	5.9	16	2.1	1.1
منح لوزارة الشؤون الاجتماعية	0	0	1.1	0	0	1	0	0.1
منح تطويرية من خلال البنك الدولي	0	0	0	40.2	0.0	40	0	3.0
إجمالي منح دعم الموازنة* **	**1763.1**	**259.2**	**148.2**	**663.5**	**284.2**	**1355.1**	**100**	**100**
منح لدعم المشاريع التطويرية** **	**0**	**19.1**	**12.7**	**5.1**	**9.9**	**46.8**	**——**	**——**
إجمالي المنح والمساعدات الخارجية	**1763.1**	**278.3**	**160.9**	**668.6**	**294.1**	**1401.9**	**——**	**——**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات و النفقات و مصادر التمويل، كانون ثاني 2009.

* بدء العمل ضمن الآلية الفلسطينية الأوروبية للمساعدات الاجتماعية والاقتصادية (بيغاس) في شباط 2008، وذلك لإدارة وتوجيه المساعدات من الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية الأخرى، لمدة ثلاث سنوات، وذلك ضمن تطبيق الحكومة الفلسطينية خطة الإصلاح والتنمية متوسطة المدى. لذلك نلاحظ أن بعد الربع الأول من العام 2008 أن كل المساعدات من الاتحاد الأوروبي تتم من خلال هذه الآلية فقط.

** لدعم خدمات الصحة والتعليم والطاقة والمياه.

*** وفق آخر تحديث لبيانات وزارة المالية في كانون ثاني 2009، بلغ مجموع المنح والمساعدات المقدمة في الربع الأول والثاني من العام 2009 حوالي 252.9، 167.2 مليون دولار على التوالي وهو ما يتعارض الأرقام الواردة في جدول تفاصيل المنح والمساعدات.

**** هي المنح المقدمة مباشرة من المانحين لتنفيذ المشاريع التطويرية والتي تقدم خارج إطار الموازنة، لا يتوفر بيانات عن هذه المنح بشكل ربعي للعام 2008، إلا أن بيانات العام 2008 تشير إلى أن مجموع ما قدم خلال العام 2008 بلغ 250 مليون دولار، إلا انه يعتقد أنها لم تتجاوز 190 مليون دولار.

3-4 النفقات

بلغ إجمالي النفقات الجارية في الربع الرابع حوالي597 مليون دولار أمريكي، منخفضة بحوالي 37.3% عن ما تم إنفاقه في الربع الثالث. يأتي انخفاض نفقات القطاع العام في الربع الرابع نظراً لانخفاض فاتورة الأجور والرواتب بـ50.5% التي بلغت 251.8 مليون دولار أمريكي. ولا يعتبر هذا الانخفاض حقيقياً على فاتورة رواتب السلطة الفلسطينية، حيث يعزى هذا الانخفاض إلى تضمن فاتورة الربع الرابع رواتب وأجور الموظفين عن شهري تشرين ثاني وكانون أول فقط. أما فاتورة شهر تشرين أول، فقد تم دفعها في شهر أيلول وسُجلت في فاتورة الربع الثالث.

كما انخفض بند نفقات غير الأجور (المكون الثاني للنفقات الجارية) بـ19.5% لتبلغ 264 مليون دولار أمريكي، لتبقى أعلى من مستوياتها في الربعين الأول والثاني. وكانت قد ارتفعت بشكل ملحوظ في الربع الثالث نظراً لارتفاع النفقات التشغيلية والتحويلية التي تم صرفها إثر قيام الحكومة بتسديد مستحقات تراكمت عليها سابقاً، وارتفاع مخصصات أسر الشهداء والجرحى والأسرى عن المخصصات الشهرية الاعتيادية.

أما بند صافي الإقراض هو ما تدفعه وزارة المالية على شكل إقراض مباشر، وصافي الإقراض المخصوم من إيرادات المقاصة بدل تكاليف فواتير كهرباء هيئات الحكم المحلي وتكاليف المحروقات لشركة كهرباء غزة، والمصروفات المرتبطة بتسويق البترول ومشتقاته. فقد بلغ في الربع الرابع 2009 حوالي 81.2 مليون دولار، منخفضاً بما نسبته 29.6% عن الربع الثالث، وفي ذلك إشارة إلى تحسن جباية رسوم المنافع من قبل المجالس المحلية.

بلغ إجمالي النفقات الجارية[13] للسلطة الفلسطينية للعام 2009 حوالي 2919.6 مليون دولار، بانخفاض 10.8% عن إجمالي العام 2008. ويأتي جزء من هذا الانخفاض نتيجة التحسن النسبي الذي طرأ على بنود الإنفاق المختلفة التي تحققت من خلال السياسات المختلفة التي اتبعتها الحكومة خلال العام 2009 من أجل ضبط الإنفاق العام والوصول إلى وضع مالي مستدام. حيث انخفضت نفقات الأجور والرواتب 19.6%، وبلغت [14] 1423.2 مليون دولار أمريكي بسبب إتباع سياسة الحد من التعيين، إضافة إلى أن فاتورة أجور ورواتب العام 2008 تضمنت في حينه المتأخرات التي تراكمت على الحكومة. أما نفقات غير الأجور فقد ارتفعت بنحو 8.2% وبلغت 1141.7 مليون دولار أمريكي وذلك بسبب زيادة النفقات التحويلية والتشغيلية نظراً لقيام الحكومة بتسديد فواتير مستحقة على العام 2008 تم دفعها في العام 2009، وبسبب زيادة المخصصات الاجتماعية لقطاع غزة لصالح الإغاثة المبكرة هناك بعد العدوان على القطاع. بالإضافة إلى أنه تم تنفيذ عدد من عقود الشراء والتوريد خصوصا لصالح وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي.

اشتملت النفقات التحويلية دفع مبالغ حولت لصالح تقاعد رجال الأمن، حيث لم تحول السلطة أية مبالغ لصالح هذا الصندوق منذ عدة سنوات (تعتبر هذه التحويلات تسديد متأخرات متراكمة على السلطة الفلسطينية)، أما صندوق تقاعد الموظفين، فإن السلطة لغاية الآن لم تحول له أية مبالغ منذ العام 2002 بسبب نقص الموارد المالية، إذ تبلغ حصة الحكومة في المساهمة في هذا الصندوق حوالي 11 مليون دولار أمريكي وفق أساس الالتزام (تعتبر التحويلات لصندوق التقاعد الحصة الأكبر في بند التحويلات) وتبقى هذه المبالغ استحقاق على السلطة الفلسطينية يتوجب دفعها، وقد تحدث إرباك من حيث ارتفاع تكلفتها في المستقبل عند اضطرار وزارة المالية صرفها للموظفين المتقاعدين.

تراجع بند صافي الإقراض في العام 2009 بنسبة 20.6% مقارنة بالعام السابق، وبلغ حوالي 355 مليون دولار أمريكي. ويعتبر هذا التراجع نتيجة المحاولات المتكررة لضبط هذا البند عن طريق الخطة التي تم تنفيذها من قبل الحكومة بالتنسيق مع هيئات الحكم المحلي منذ بداية العام 2008، وحثهم على تحسين أداء جباية رسوم المنافع المختلفة التي تقدمها المجالس المحلية، ولم يتجاوز هذا البند المبلغ المخصص له في الموازنة، حيث رصد له 380 مليون دولار (أنظر شكل 5).

شكل 5: تطور النفقات العامة: الربع الرابع 2008- الربع الرابع 2009

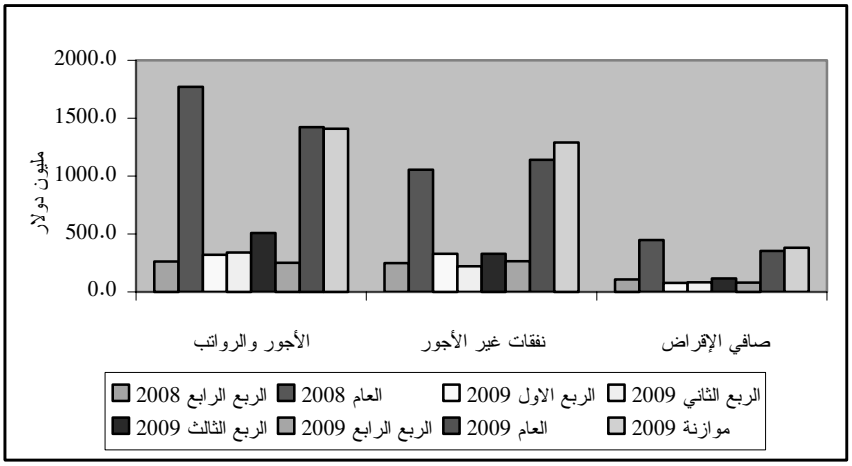

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، كانون ثاني 2009.

[13] بلغت إجمالي النفقات الجارية وفق أساس الالتزام للعام 2009 حوالي 3190 مليون دولار وهي أعلى من المبلغ الذي أنفق فعلياً. بلغت نفقات الأجور 1467 مليون دولار، ونفقات غير الأجور 1349 مليون دولار، وصافي الإقراض 374 مليون دولار.

[14] تغطي الإيرادات المحلية نحو 41% من الرواتب في العام 2009، بينما كانت تغطي 43% في العام 2008، ما يعكس ارتفاعاً طفيفاً في درجة اعتماد الموازنة على المنح وإيرادات المقاصة.

يلاحظ أن نفقات الأجور قد شكلت ما نسبته 48.7% من إجمالي النفقات في العام 2009، في حين شكلت نفقات غير الأجور، وصافي الإقراض ما نسبته 39% و12.1% على التوالي. يشار إلى أن حالة عدم التوازن بين مكونات إجمالي النفقات العامة ما زالت قائمة، حيث بقيت نفقات الأجور تشكل حوالي نصف إجمالي النفقات وهي مشابهة للنسب في الأعوام السابقة، مع أن الحكومة كانت قد سعت في العام 2009 إلى رفع بند نفقات غير الأجور من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة الوزارات والمؤسسات الحكومية. وبلغت نسبة إجمالي النفقات وصافي الإقراض من المبلغ المرصود إنفاقه وفق موازنة العام 2009 حوالي 95% (شكلت نسبة نفقات الأجور، ونفقات غير الأجور، وصافي الإقراض ما نسبته 101%، 88.5%، و93.3% من المبلغ المرصود في الموازنة، على التوالي).

أما في ما يخص النفقات التطويرية[15]، التي يمول جزء منها مباشرة من الدول المانحة والمؤسسات الإقليمية والدولية، فقد بلغت للعام 2009 حوالي 185.9 مليون دولار أمريكي، منخفضة عن ما تم صرفه في العام 2008 بـ64 مليون دولار أمريكي. يشار إلى أن نسبة النفقات التطويرية إلى المبلغ المرصود لها ضمن موازنة العام 2009 بلغت 37.0% فقط، علماً بأن نسق الإنفاق التطويري للأعوام السابقة لم يتعدَ نسبة الـ50% من المبالغ المرصودة له في الموازنة سنوياً (أنظر جدول 19). ولم يطرأ أي تغير في العام 2009 بهذا الشأن، مع أن الحكومة قد اهتمت بهذا البند ضمن السياسات التي اتخذتها والمستمدة من خطة الإصلاح والتنمية، حيث اشتمل مشروع موازنة 2009 على سياسات لزيادة النفقات التطويرية والعمل على مضاعفة هذه النفقات مقارنة مع مستوياتها في السنوات السابقة.

جدول 19: تطور النفقات العامة للعام 2008 ولأرباع العام 2009

مليون دولار

	العام 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	العام 2009	موازنة 2009	التغير في الربع الرابع عن الربع الثالث (%)	التغير في العام 2009 عن العام 2008 (%)	نسبة العام 2009 من الموازنة (%)
الأجور والرواتب	1770.8	321.3	341.1	509.0	251.8	1423.2	1410	-50.5	-19.6	100.9
نفقات غير الأجور	1055.0	328.2	221.6	327.9	264	1141.7	1290	-19.5	8.2	88.5
صافي الإقراض	446.9	76.5	81.7	115.3	81.2	354.7	380	-29.6	-20.6	93.3
إجمالي النفقات وصافي الإقراض	3272.7	**726.0**	**644.4**	**952.2**	**597**	**2919.6**	**3080**	**-37.3**	**-10.8**	**94.8**
النفقات التطويرية	**غ.م**	**8.7**	**61.8**	**56.8**	**58.6**	185.9	**503**	**3.2**	**NA**	**37.0**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات و النفقات و مصادر التمويل، كانون ثاني 2009.

4-4 الفائض (العجز)

مع تطورات الأداء المالي التي شهدها الربع الرابع للعام 2009 من انخفاض صافي الإيرادات (397.3 مليون دولار أمريكي) وانخفاض النفقات العامة وصافي الإقراض (597.0 مليون دولار أمريكي)، بلغ عجز الموازنة الجاري 199.7 مليون دولار أمريكي، ومع الدعم الخارجي الذي وصل لدعم الموازنة في الربع الرابع (284.2 مليون دولار أمريكي) تحقق فائض في الميزان الجاري بـ84.5 مليون دولار أمريكي. بلغ العجز الكلي الذي يشتمل على النفقات التطويرية (وقيمتها 58.6 مليون دولار أمريكي) قبل الدعم الخارجي للموازنة 258.3 مليون دولار أمريكي. ومع توفر الدعم الخارجي لدعم الموازنة، إضافة إلى مبلغ 9.9 مليون دولار أمريكي لدعم المشاريع التطويرية المجتمعية (النفقات التطويرية)، فقد بلغ الفائض الكلي للموازنة حوالي 35.8 مليون دولار أمريكي.

[15] تتضمن النفقات التطويرية، نفقات رأسمالية صغيرة تنفق لشراء مركبات وشراء أجهزة كمبيوتر وأثاث، وتمول من داخل الموازنة. أما النفقات التي تنفق على المشاريع التطويرية، فإنها تموّل مباشرة من الدول المانحة، وتقوم الحكومة بتمويل جزء منها من حساب الخزينة خصوصا لصالح مشاريع التنمية المجتمعية.

أما على صعيد العام 2009، ومع التطورات التي شهدتها إيرادات ونفقات السلطة الفلسطينية، بلغ عجز الموازنة الجاري 1371.2 مليون دولار أمريكي، حيث انخفض إلى 3.2 مليون دولار بعد الدعم الخارجي للموازنة. في حين بلغ عجز الموازنة الكلي بدون مساعدات الدول المانحة حوالي 1557.1 مليون دولار، ومع كل الدعم الذي وصل خلال العام 2009، استقر عجز الموازنة عند 144 مليون دولار أمريكي. تم تغطيتها من خلال البنوك التجارية المحلية، حيث وصل صافي التمويل من البنوك المحلية خلال العام 2009 حوالي 176.0 مليون دولار أمريكي (أنظر جدول 20).

جدول (20): تطور عجز/ فائض الموازنة للعام 2008 ولأرباع العام 2009

مليون دولار

	العام 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	العام 2009	موازنة 2009
عجز/ فائض الموازنة الجاري	(1,492.9)	(384)	(289.1)	(498.4)	(199.7)	(1,371.2)	(1,449)
عجز/ فائض الموازنة الجاري بعد الدعم الخارجي للموازنة	270.2	(124.8)	(140.9)	165.1	84.5	(3.2)	(299)
عجز/ فائض الموازنة الكلي (يشتمل على النفقات التطويرية) قبل الدعم الخارجي للموازنة	غ.م	(392.7)	(350.9)	(555.2)	(258.3)	(1,557.1)	(1,952)
عجز/ فائض الموازنة الكلي (يشتمل على النفقات التطويرية) بعد الدعم الخارجي للموازنة ودعم النفقات التطويرية	غ.م	(114.4)	(190)	113.4	35.8	(144)	(299)

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات و النفقات و مصادر التمويل، كانون ثاني 2009.

على صعيد التطورات التي حدثت خلال العام 2009، فان الحكومة حاولت أن تلتزم في بعض السياسات التي وردت ضمن مشروع موازنة العام 2009، التي استمدت من خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2008 – 2010، خصوصا في ضبط نفقات الأجور والرواتب، وزيادة المخصصات للقطاع الاجتماعي، والحد من صافي الإقراض، وإصلاح هيئات الحكم المحلي، إلا أنها لم تلتزم كفاية في سياسات زيادة النفقات التطويرية، وإصلاح نظام رواتب التقاعد وتخفيض مستحقات هيئة التقاعد، وقد يعزى السبب في ذلك إلى نقض الموارد المالية، والتطورات التي حدثت خلال العام على التمويل الخارجي.

قامت الحكومة الفلسطينية التي تم إعادة تعيينها وتوسيعها خلال العام 2009 بإصدار برنامج مدته عامين تحت عنوان "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" الذي يتضمن رؤية الحكومة السياسية وخطط الوزارات والمؤسسات التطويرية للعامين القادمين.

بدأت دائرة الجمارك الفلسطينية العمل في العام 2009 بنظام "اسكيودا" العالمي (نظام تواصل الجمركي)، وهو نظام محوسب لتسهيل العمليات التجارية وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتحقيق جباية أفضل في مجال الجمارك. قامت وزارة المالية في شهر آب بتوزيع بلاغ موازنة العام 2010 على الوزارات والمؤسسات، من أجل أن تقوم كل وزارة بتقديم المشاريع التطويرية والتنموية التي تنوي القيام بها وفق الثلاثين برنامج والموزعة على القطاعات الأربعة (قطاع الحكم، قطاع البنية التحتية، القطاع الاقتصادي، والقطاع الاجتماعي) المكونة لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2008 – 2010، ومن المتوقع أن يصادق مجلس الوزراء الفلسطيني على موازنة العام 2010 في منتصف شهر آذار من العام 2010.

بعد استحداث وزارة المالية لوحدة تعنى بتسجيل ومراقبة تسديد الدين العام، وإنشاء دائرة الإدارة النقدية

وإدارة الدين بهدف وضع توقعات شهرية وسنوية حول التدفق النقدي للمقبوضات والمدفوعات، في محاولة منها لضبط هذا البند وتقليل دفعات الفوائد للبنوك والحد من تراكم المتأخرات، وإدارة الدين المحلي والخارجي. تشير الأرقام إلى أن الدين الداخلي للبنوك التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية قد ارتفع منذ نهاية كانون أول من العام 2008 وحتى شهر كانون أول من العام 2009 بمقدار 176 مليون دولار، ليصل إجمالي الدين الداخلي إلى 561 مليون دولار. وإذا ما أضفنا مبلغ 78 مليون دولار ديون سلطة البترول للبنوك المحلية، فيصل مجموع الدين الداخلي إلى 639 مليون دولار. في حين انخفض الدين الخارجي بـ 8.6 مليون دولار ليصل إجمالي الدين الخارجي إلى 359 مليون دولار. يشار إلى أن الدين الخارجي هو عبارة عن قروض طويلة الأمد. وفي نهاية العام 2009، بلغ الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية مبلغ 998 مليون دولار [16].

4-5 موازنة العام 2010

تم خلال شهر نيسان/إبريل من العام الحالي إقرار موازنة السلطة الفلسطينية للعام 2010. وقد تم إعداد الموازنة على ضوء خطط وأهداف الوزارات والمؤسسات العامة المختلفة للسلطة الوطنية، وعلى أرضية المشاريع التطويرية التي يتوجب تنفيذها تبعاً لخطة الإصلاح والتنمية متوسطة الأمد (2008 – 2010).

تم تقدير حجم الموازنة وهيكليتها على أساس سيناريو لوضع الاقتصاد الكلي يعتمد على الفرضيات التالية:

- ✧ حدوث نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 7% في العام 2010 (يرتفع بعد ذلك إلى 8% في العام 2011 و10% في العام الذي يليه).
- ✧ حدوث تضخم بمقدار 3% خلال العام 2010، وخلال العامين اللاحقين.
- ✧ ارتفاع الاستثمار الإجمالي إلى 24.9% من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بـ 21% في العام 2009).

الإيرادات:

تتوقع موازنة العام 2010 نمواً في صافي الإيرادات العامة بحوالي 20%، لتبلغ 1,917 مليون دولار، وهو أعلى مستوى لصافي الإيرادات منذ تأسيس السلطة في العام 1994. وتأتي توقّعات زيادة صافي الإيرادات في ظل التوقّعات بزيادة الإيرادات الضريبية المجباة محلياً بأكثر من 25%، لتبلغ 377 مليون دولار، بالإضافة لزيادة في إيرادات الضرائب والجمارك من خلال المقاصة (ضرائب دخل وضرائب قيمة مضافة) بحوالي 20%، لتبلغ 1,320 مليون دولار.

جدير بالذكر أن الإيرادات الضريبية في العام 2009 كانت أعلى من تلك المتوقعة في الموازنة بحوالي 10%، وبمبلغ 28 مليون دولار. ويعود السبب في ذلك إلى تحسّن نظام الجباية الضريبية، وبالتالي القدرة على المتابعة والتحصيل. كما أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2009 بـ 6.8% ساهم في زيادة دخل الأفراد والشركات، وبالتالي زيادة الدخل الكلي الخاضع للضريبة. ويبدو أن التوقعات بارتفاع قيمة الإيرادات الضريبية في موازنة العام 2010 نابعة بشكل أساسي من توقّعات نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 7% خلال العام 2010.

النفقات:

يبلغ المبلغ المرصود لإجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض في موازنة العام 2010 حوالي 3,128 مليون دولار، بارتفاع مقداره 2.7% فقط عن العام 2009. حيث يتوقّع أن تنمو فاتورة الرواتب والأجور بمبلغ 4.4%، وأن تنمو النفقات الجارية الأخرى (التشغيلية، التحويلية، والرأسمالية) بنسبة 7.5%. من جهة أخرى يتوقّع انخفاض صافي الإقراض بنسبة 19.8%[17] أما النفقات التطويرية، فيبلغ المبلغ المرصود لها في الموازنة 667 مليون دولار، بنسبة ارتفاع 66.8% عن العام السابق.

[16] المصدر: وزارة المالية الفلسطينية.

[17] صافي الإقراض: الفرق بين ما تدفعه السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الشركات الإسرائيلية التي تزوّد الأراضي الفلسطينية بالكهرباء والمياه، وبين ما تسدده البلديات ومؤسسات التوزيع الفلسطينية.

التمويل:

تشير توقعات موازنة العام 2010 إلى زيادة التمويل الخارجي بنسبة 1.5% فقط، لتبلغ 1,878 مليون دولار. لكن من المهم ملاحظة أن الزيادة في التمويل المتوقع للعام 2010 نابعة في مجملها من توقّعات زيادة كبيرة في الدعم المطلوب للنفقات التطويرية في موازنة العام 2010. أما دعم الموازنة الخارجي (للنفقات التطويرية)، فيُتوقّع انخفاضه بنسبة 11.5% مقارنة بما تم الحصول عليه في العام 2009. وهذا يعكس التوجهات العاملة لتقليص الاعتماد على مصادر دعم الموازنة من الجهات المانحة.

العجز:

على ضوء توقّعات نمو الإيرادات والنفقات في العام 2010، يتوقّع أن يبلغ عجز الموازنة الجاري 1,211 مليون دولار، منخفضاً بحوالي 16.5% عن العجز الجاري للعام 2009. ولكن في ظل ارتفاع المبالغ المرصودة للنفقات التطويرية في العام 2010 إلى 667 مليون دولار (مقارنة بـــ 400 مليون دولار في العام 2009)، فإن العجز الكلي قبل الدعم سيبلغ 1,878 مرتفعاً بنسبة 1.5% عن العام السابق.

موازنة السلطة الفلسطينية 2010

مليون دولار

	2008	2009	موازنة 2010	نسبة التغير في موازنة 2010 عن 2009
إيرادات محلية	**562**	**585**	**707**	**20.9**
- إيرادات ضريبية	273	301	377	25.2
- إيرادات غير ضريبية	234	281	275	-2.1
- توزيع أرباح	55	3	55	1733.3
إيرادات المقاصة	**1,122**	**1,103**	**1,320**	**19.7**
إرجاعات ضريبية	**116**	**91**	**110**	**20.9**
صافي الإيرادات العامة	**1,568**	**1,597**	**1,917**	**20.0**
رواتب وأجور	**1,453**	**1,467**	**1,531**	**4.4**
نفقات جارية أخرى	**984**	**1,206**	**1,297**	**7.5**
صافي الإقراض	**447**	**374**	**300**	**-19.8**
إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض	**2,884**	**3,047**	**3,128**	**2.7**
العجز في الميزان الجاري قبل التمويل	**1,316**	**1,450**	**1,211**	**-16.5**
النفقات التطويرية	**250**	**400**	**667**	**66.8**
العجز الإجمالي قبل التمويل	**1,566**	**1,850**	**1,878**	**1.5**
دعم موازنة	1,763	1,368	1,211	-11.5
تمويل النفقات التطويرية	250	205	667	225.4
إيرادات المقاصة المجمدة المفرج عنها	(15)	13		
تمويل البنوك*	(30)	176		
التمويل	**1,566**	**1,850**	**1,878**	**1.5**
سعر الصرف دولار/ شيكل	3.54	3.9	3.8	

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، 2010.

* تمويل البنوك: تسديد ديون السلطة للبنوك.

صندوق 3: ضريبة الشراء الجديدة على المركبات

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني منتصف شهر شباط من العام الحالي 2010 القرار (13/37/01/م.و/س.ف)[18] بشأن تعديل سياسة استيراد المركبات وتخفيض ضريبة الشراء عليها. ويفيد القرار بتخفيض ضريبة الشراء على المركبات الجديدة والمستعملة العاملة بالوقود البترولي من 75% إلى 50%. كما أن القرار خصص لكل من السيارات الهجينة (المصممة بيئياً)، والسيارات الكهربائية ضريبتي شراء خاصتين بكل منهما بعد أن كانت تسري عليهما ضريبة الشراء للمركبات العاملة بالوقود البترولي. ففي حين تم تحديد ضريبة 30% على السيارات الهجينة، تم تحديد 10% كضريبة شراء على السيارات الكهربائية الصرفة، غير المولدة للعادم، وذلك كما ورد في القرار.

وبحسب وزارة النقل والمواصلات، فإن هذا القرار يهدف بشكل أساسي إلى "تحديث أسطول المركبات المدنية في فلسطين، وتمكين المواطنين من الحصول على سيارات بأسعار معقولة"[19]. وتتوقع الوزارة أن تكون هذه الخطوة قادرة على تعزيز الإيرادات الناتجة عن ضريبة الشراء على السيارات. ويهدف التخفيض الكبير لضرائب الشراء على السيارات الهجينة والسيارات الكهربائية، والتي تتميز بارتفاع أسعارها مقارنة بالسيارات العاملة بالوقود البترولي، إلى تشجيع اقتناء مثل هذه السيارات لميّزاتها في كونها سيارات "صديقة للبيئة"، وموفّرة في نفقات الوقود. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يسمح باستيراد أي نوع مركبات أنتجت قبل أكثر من ثلاثة أعوام.

إن تخفيض ضرائب الشراء من 75% إلى 50% يوفّر على المواطن 16% من التكلفة، إلا أن ذلك أيضاً مرهون بتوفير تنافسية عالية في السوق. في نفس الوقت، سيؤدي التخفيض أيضاً إلى تخفيض أسعار السيارات الموجودة حالياً في الأسواق، ما يعني حدوث خسارة في ثروة الأفراد الذي امتلكوا مركبات قبل قرار التخفيض.

من المبكر الحديث عن قدرة القرار على تحقيق أهدافه، إذ أنه من غير الأكيد أن تخفيض ضرائب الشراء سيقود بالضرورة إلى زيادة كبيرة في الطلب على هذه المركبات، وبالتالي التأثير على قيمة الإيرادات الضريبية المتحققة. ومن الناحية الاقتصادية، فإن الذي سيحدد حجم الطلب المتولّد عن تغيّر السعر هو مرونة الطلب السعرية للمركبات التي تقيس مدى استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الأسعار. ومن المهم الملاحظة أن من أهم محددات الطلب على السلع، بعد الأسعار، هو الدخل. وفي حالة المركبات، التي يمكن اعتبارها سلع كمالية، فإن الدخل يلعب دوراً أساسياً في قرار المشتري. كما تجدر الإشارة إلى أن السلع الكمالية عادة ما تمتاز بارتفاع مرونة الطلب السعرية، بمعنى أن استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الأسعار تكون عالية مما يؤدي نظريا إلى زيادة الإنفاق على هذه السلع.

5- التطورات المصرفية*

يستدل من بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الرابع من العام 2009 إلى أن المؤشرات الرئيسة للقطاع المصرفي الفلسطيني أظهرت بعض التقلبات الطفيفة في جانبي الموجودات والمطلوبات، حيث:

- تراجَع إجمالي موجودات المصارف بنسبة دون 1% مقارنة بالربع السابق.
- تراجعت ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) بنسبة 1.4%.
- ارتفعت حقوق الملكية بأكثر من 6%.
- انخفضت محفظة التسهيلات الائتمانية بحوالي 1.2%.

[18] للرجوع إلى نص القرار، يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء الفلسطيني، وعلى الرابط:
http://www.palestinecabinet.gov.ps/site/466/DesktopDefault.aspx?PageID=466

[19] الكلام على لسان وزير النقل والمواصلات د. سعدي الكرنز كما جاء في جريدة الأيام

* إن كافة البيانات الواردة في هذا الجزء تعتمد على بيانات أولية، قابلة للتعديل.

- تراجعت أرصدة المصارف خارج فلسطين بما نسبته 1.4%.
- ارتفعت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية بنحو 6.5%.
- ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة تزيد على 15.5% نهاية الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع المناظر من العام 2008.
- ارتفعت نسبة الشيكات المرتجعة من حيث العدد نهاية الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع السابق بنسبة 0.7%، لتبلغ 12%. في حين استقرت قيمتها عند 6.9% من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص.

5-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف

5-1-1 جانب الموجودات

أظهرت بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية (جدول 22) أن إجمالي موجودات هذه المصارف تراجع خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة بالربع الثالث، بنسبة ضئيلة بلغت 0.8%. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي، نجد أن ارتفاعاً بحوالي 6.0% قد طرأ على إجمالي موجودات المصارف (أنظر شكل 6).

شكل 6: نسبة النمو في موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع للعامين 2008، 2009

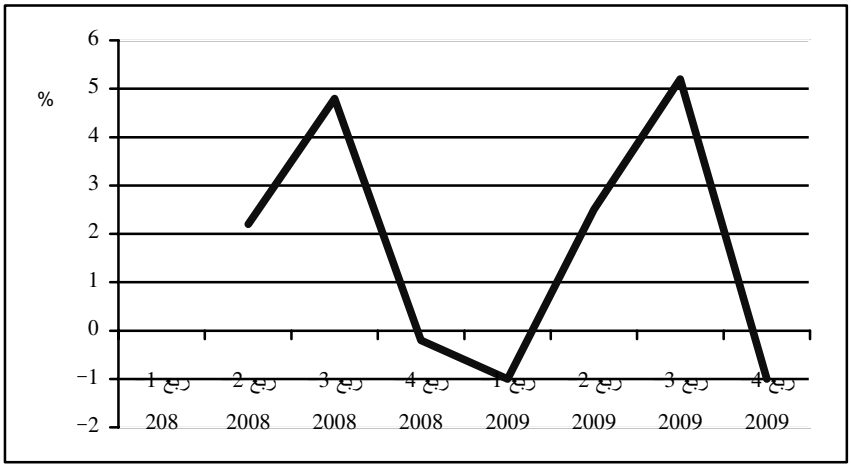

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

يتضح من خلال هيكل موجودات المصارف أنّ الأرصدة الخارجية تراجعت نهاية الربع الرابع من العام 2009 بنحو 1.4% مقارنة بالربع الثالث من نفس العام، وعند مقارنتها بما كانت عليه قبل عام، نجد تراجعاً بحوالي 13.8% قد حدث على هذا البند. ينسجم هذا التغير مع توجهات سلطة النقد، التي طلبت من البنوك بضرورة تخفيض أرصدتها الخارجية بحيث لا تتجاوز 55% من إجمالي الودائع بحلول شهر آب من العام 2009، وذلك بهدف توجيه مزيد من الأموال إلى الاقتصاد الفلسطيني عبر قناتي الائتمان المصرفي والاستثمار.

على الرغم من التراجع المستمر في أرصدة المصارف الخارجية، كنسبة من إجمالي الموجودات وودائع الجمهور، إلا أنها بقيت وجهة رئيسة أمام المصارف لتوظيف موجوداتها. وقد استمرت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بالارتفاع، حيث ارتفعت نهاية الربع الأخير من العام 2009 بنسبة بلغت 6.5% مقارنة بنهاية الربع الثالث وبأكثر من 9% عما كانت عليه نهاية الربع الأخير من العام 2008، ويعتبر ذلك أثراً جانبياً لسياسة تخفيض أرصدة المصارف الخارجية.

وخلال الربع الرابع 2009 انخفض إجمالي ودائع الجمهور بنسبة ضئيلة بلغت حوالي 1.4%. كما تراجعت محفظة التسهيلات الائتمانية نهاية الربع الأخير من العام 2009 بنسبة ضئيلة بلغت 1.2% مقارنة بالربع السابق، في حين أنها ازدادت بحوالي 22.2% مقارنة بالربع المناظر من العام 2008. ويبدو أن التراجع الطفيف الذي طرأ على إجمالي ودائع الجمهور انعكس في حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة، إذ أن نسبة التراجع في البندين قريبة إلى بعضهما.

شكلت القروض الجزء الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة بنسبة 70% من إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الربع الرابع من العام 2009، بينما شكل الجاري مدين والتمويل التأجيري ما نسبته 29.5% و0.5% من إجمالي التسهيلات، على التوالي. يلاحظ استمرار تآكل نسبة التسهيلات المقدمة كجاري مدين لصالح تلك المقدمة كقروض، أي أن التغير في هيكلية التسهيلات الائتمانية الذي بدأ يظهر خلال السنوات الماضية لا يزال مستمراً (أنظر شكل 7).

شكل 7: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل نهاية الربع الرابع 2009

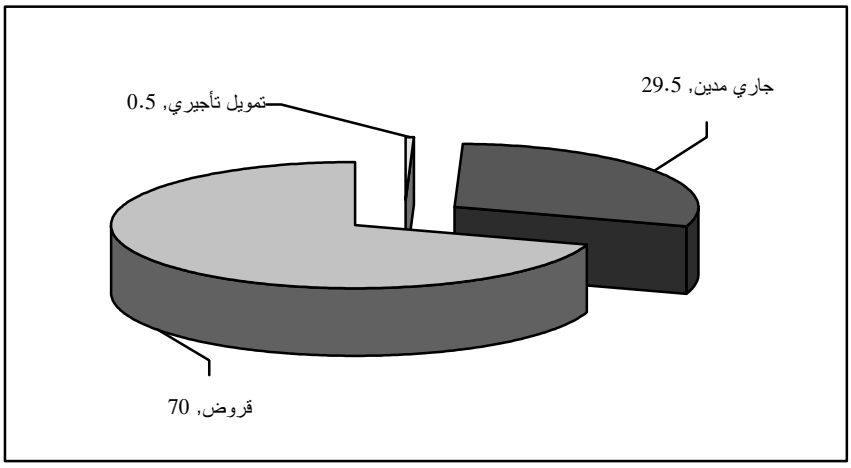

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

شكل 8: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة
للفترة: الربع الأول 2008– الربع الرابع 2009

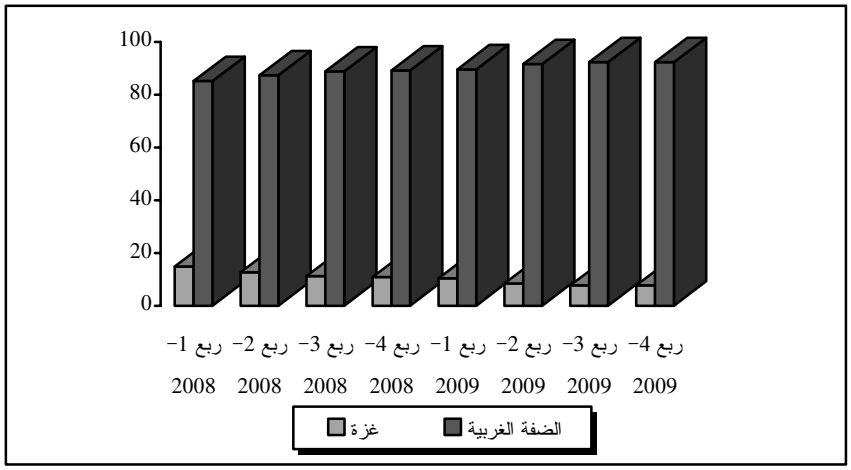

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

توزعت التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين الخاص والعام بنسبة 71.5% و28.5%، على التوالي خلال الربع الرابع 2009. وبالمقارنة مع الربع السابق، نجد أن حصة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام تراجعت نهاية الربع الرابع بحوالي 11.8% لصالح تلك الممنوحة للقطاع الخاص، حيث أنها بلغت حوالي 32.3% نهاية الربع السابق.

حصلت الضفة الغربية على ما نسبته 92.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية بينما ذهب الباقي إلى قطاع غزة، حيث أن هذه النسب لم تتغير مقارنة مع الربع السابق، وبالمقارنة مع الربع المناظر 2008، كان التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية كالتالي: 89.0% للضفة الغربية و11.0% لقطاع غزة. يعزى سبب هذا التغير إلى الحصار المفروض على قطاع غزة وإلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة فيه (أنظر شكل 8).

توزعت التسهيلات الائتمانية على العملات المختلفة المتداولة في الأراضي الفلسطينية بنسب متفاوتة، مع سيطرة واضحة للتسهيلات الممنوحة بعملة الدولار الأمريكي. شكلت التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار ما نسبته 63.9% نهاية الربع الأخير من العام 2009، مقارنة بـ 61.4% نهاية الربع السابق، في حين شكلت 65.1% في الربع المناظر 2008. أما نسبة التسهيلات بعملة الشيكل الإسرائيلي فقد بلغت 25.9% خلال الربع الرابع 2009 مقارنة مع 28.8% نهاية الربع السابق، ولم تتغير بالمقارنة مع الربع المناظر 2008. أما نسبة التسهيلات المقدمة بالدينار الأردني خلال الربع الرابع 2009 فشكلت نحو 9.8% بارتفاع طفيف عن الربع السابق، بينما بقيت حصة العملات الأخرى من التسهيلات الائتمانية ضئيلة ودون 0.5% (أنظر جدول 21). ويبدو أن تقلبات أسعار الصرف خاصة بين الدولار الأمريكي والشيكل الإسرائيلي، إضافة إلى أسعار الفائدة لها دور مؤثر في عملية تحديد نوع عملة التسهيلات سواء من جانب المصارف أو العملاء (في جانبي العرض والطلب).

جدول (21): توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة لأرباع العامين 2008 و2009

مليون دولار

بيان الميزانية	2008				2009			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
حسب التوزيع الجغرافي								
الضفة الغربية	1460.7	1509.1	1603.1	1625.5	1650.7	1924.2	2087.3	2061.2
قطاع غزة	313.2	237.6	204.4	202.7	192.2	175.5	173.6	172.7
حسب الجهة المستفيدة								
قطاع عام	511.3	511.3	544.8	532.7	581.6	748.8	722.2	637.4
قطاع خاص مقيم	1191.3	1140.5	1129.6	1165.9	1123.2	1216.2	1365.2	1448.6
قطاع خاص غير مقيم	82.0	95.3	133.1	129.6	138.1	134.7	151.0	147.9
حسب نوع التسهيل								
قروض	1062.0	1066.5	1109.2	1114.2	1159.0	1338.9	1500.2	1566.8
جاري مدين	700.9	669.3	687.8	703.7	673.6	750.7	753.3	659.3
تمويل تأجيري	10.9	10.8	10.5	10.3	10.3	10.2	7.5	7.8
حسب نوع العملة								
دولار أمريكي	1159.5	1117.7	1163.1	1190.2	1225.9	1301.7	1388.6	1427.4
دينار أردني	173.5	151.1	146.2	147.5	142.5	200.3	208.5	218.0
شيكل إسرائيلي	419.4	463.1	483.9	474.3	460.6	582.7	650.7	579.0
عملات أخرى	21.4	14.7	14.3	16.2	13.8	15.0	13.1	9.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

ارتفع بند النقدية والمعادن الثمينة خلال الربع الرابع 2009 بنسبة 3.6% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 55% مقارنة مع الربع المناظر 2008. أما محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار فقد ازدادت بنسبة 14.6% مقارنة بالربع الثالث، وازدادت بنحو 159.0% مقارنة مع الربع المناظر 2008. كذلك ارتفعت البنود الأخرى، ومنها الأصول الثابتة بنسبة 4.7%، وتراجعت الأصول الأخرى بنسبة 24.0% مقارنة بالربع السابق.

يوّضح الشكل 9 التوزيع النسبي لموجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الرابع 2009، حيث شكلت الأرصدة الخارجية 34.9% من إجمالي موجودات المصارف، في حين بلغت التسهيلات الائتمانية 27.6% من إجمالي الموجودات.

شكل 9: هيكل موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
نهاية الربع الرابع 2009

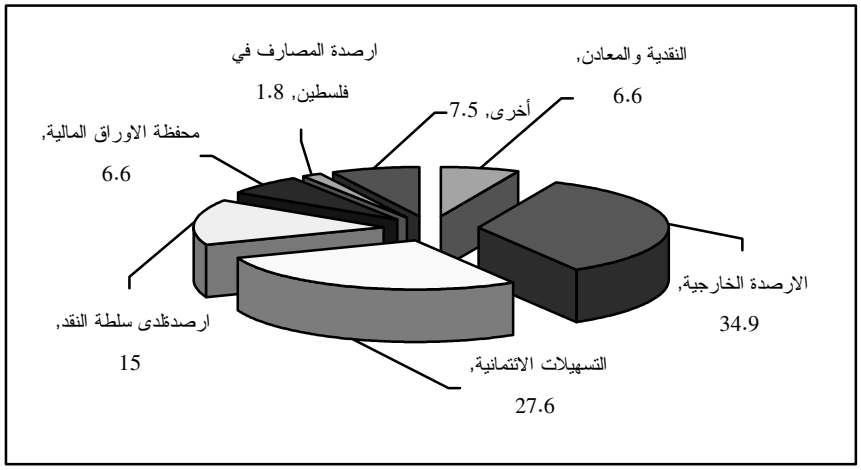

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف
أخرى تشمل: القبولات المصرفية، الاستثمارات، الأصول الثابتة، والأصول الأخرى.

5-1-2 جانب المطلوبات

تفيد بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية أن انخفاضاً طفيفاً قد طرأ على إجمالي ودائع الجمهور نهاية الربع الأخير من العام 2009 مقارنة مع نهاية الربع السابق، وبلغت نسبة التراجع حوالي 1.4%، ولكن عند المقارنة مع الربع المناظر 2008، نجد أن زيادة بنسبة 7.7% قد تحققت في ودائع الجمهور (أنظر شكل 10).

ومن المعروف أن أهمية ودائع الجمهور تنبع من كونها المكون الرئيس لمطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، فقد شكلت ما نسبته 77.8% من إجمالي المطلوبات نهاية الربع الأخير من العام 2009. ويعتبر الارتفاع المستمر لهذا البند من عام لآخر من السمات الملازمة له، على الرغم من التباينات الموسمية التي قد تظهر خلال الفترات القصيرة.

يشار إلى أن ودائع القطاع الخاص تشكل الجزء الأكبر من إجمالي ودائع الجمهور، فقد شكلت نحو 91% منها نهاية الربع الأخير من العام 2009، في حين لم تتعدَ حصة القطاع العام 9%. كما توزعت هذه الودائع حسب المنطقة الجغرافية بنسبة 85.3% للضفة الغربية و14.7% لقطاع غزة، مما يعني استمرار تراجع حصة قطاع غزة لصالح حصة الضفة الغربية، ويظهر ذلك من خلال المقارنة مع ما كان عليه الحال قبل عام، حيث كانت نسبة مشاركة قطاع غزة تفوق 15.0%. كما أن في ذلك إشارة إلى أن التراجع الذي حدث في إجمالي ودائع الجمهور يعود في جزء منه إلى تراجع مشاركة قطاع غزة في ودائع القطاع الخاص.

شكل 10: تطور ودائع الجمهور حسب الربع للعامين 2008 و2009

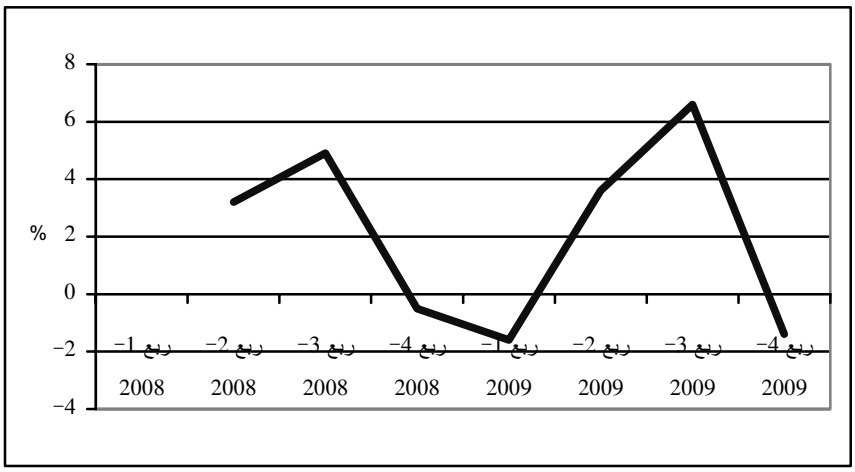

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية،2010.

فيما يتعلق بتوزيع ودائع الجمهور حسب نوع الوديعة، يتبين أن: 37.4% ودائع جارية تحت الطلب، 26.5% ودائع توفير، و36.1% ودائع لأجل، وبذلك تكون الودائع تحت الطلب قد تراجعت بنحو 2% عما كانت عليه في الربع السابق لصالح النوعين الآخرين اللذان ارتفعا بما يقارب 1% لكل منهما.

تشير البيانات إلى تباين توزيع إجمالي ودائع الجمهور بحسب نوع عملة الإيداع، فبينما سيطرت عملة الدولار الأمريكي على 42.8% منها، بلغ نصيب كل من الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي 28.4%، 23.3% على التوالي، بينما بلغ نصيب العملات الأخرى 5.5%، وهي نسب قريبة لتلك التي كانت سائدة نهاية الربع السابق (أنظر شكل 11).

شكل 11: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع العملة نهاية الربع الرابع 2009

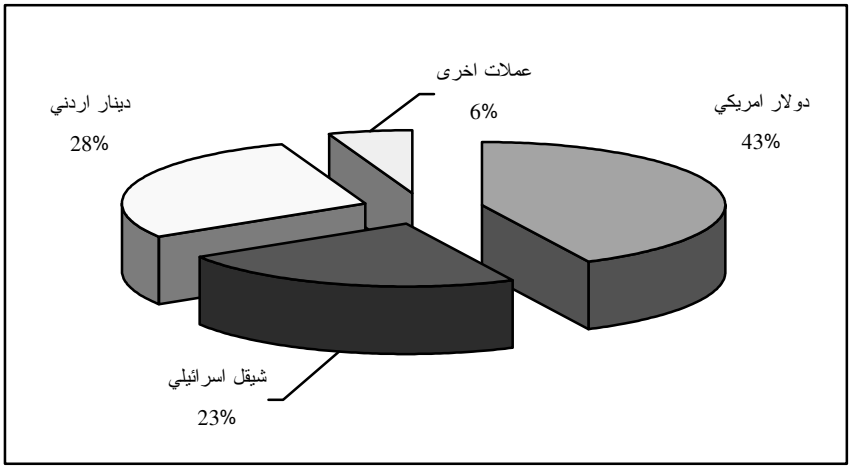

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية،2010.

استمر التحسن في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور، حيث بلغت هذه النسبة 35.5% نهاية الربع الرابع من العام 2009، مقارنة مع 35.4% في الربع السابق، في حين بلغت حوالي 31% نهاية الربع الأخير من العام 2008. وعلى الرغم من الارتفاع شبه المتواصل لهذه النسبة، إلا أنها تبقى منخفضة ودون المستويات الموجودة في دول المنطقة، وتعكس هذه النسبة، إلى حد ما، موائمة العرض والطلب على التسهيلات الائتمانية في الظروف

العادية، إلا أنها لا تعكس ذلك في القطاع المصرفي الفلسطيني، نظرا للظروف السائدة، وارتفاع درجة المخاطر وعدم اليقين (أنظر شكل 12).

استمر بند حقوق الملكية في الارتفاع نهاية الربع الرابع 2009، فقد ارتفع بأكثر من 6% مقارنة بالربع الثالث، وبنحو 13.5% مقارنة مع الربع المناظر 2008.

شكل 12: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور للفترة:
الربع الأول 2008-الربع الرابع 2009

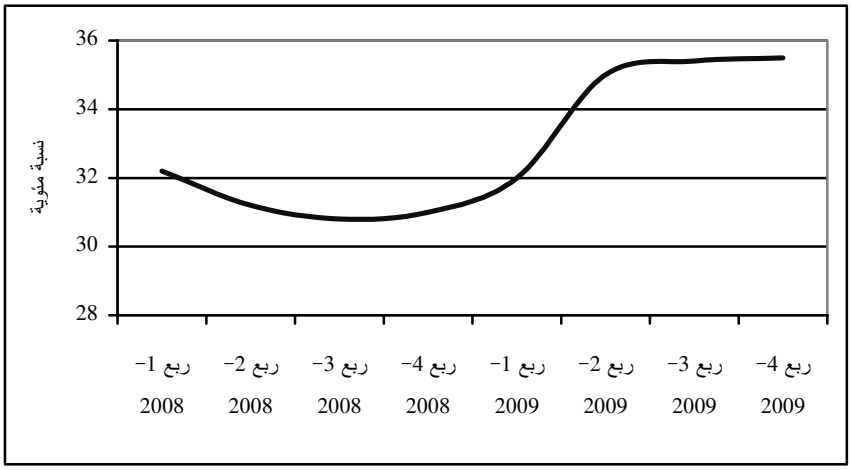

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية،2010.

شكل 13: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
نهاية الربع الرابع 2009

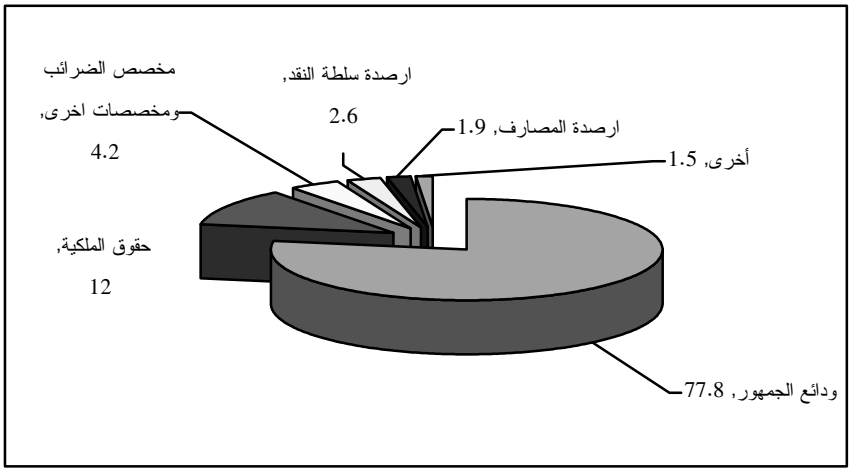

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية،2010.
أخرى تشمل: المطلوبات الأخرى، القبولات المنفذة والقائمة، أرصدة المصارف من خارج فلسطين.

استمر الارتفاع في أرصدة سلطة النقد لدى المصارف، حيث زادت بما نسبته 15% مقارنة بالربع السابق، في حين استمر التراجع في أرصدة المصارف داخل فلسطين فيما بينها بحوالي 22.5%. أما مخصص الضرائب ومخصصات أخرى فقد تراجعت بنحو 1.5% خلال نفس فترة المقارنة.

جدول 22: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني الربع الأول 2008- الربع الرابع 2009

مليون دولار

البيان	2008				2009			
بيان الميزانية	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
النقدية والمعادن الثمينة	357.3	367.5	273.9	346.2	334.6	501.0	515.8	534.9
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4,492.9	4,332.2	4,708.9	4,674.0	4,513.5	4,086.8	4,265.3	4,185.5
محفظة الأوراق المالية	185.7	217.9	214.4	206.6	233.1	429.7	467.5	535.6
التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,773.1	1,746.6	1,807.5	1,828.2	1,842.9	2,099.7	2,261.2	2,233.9
القبولات المصرفية	3.4	4.2	4.3	6.2	3.2	3.5	4.2	3.9
الاستثمارات	190.1	188.6	173.5	144.6	188.1	172.8	165.7	162.2
الأصول الثابتة	218.3	224.4	225.9	237.3	243.9	252.8	255.9	267.9
الأصول الأخرى	250.4	236.0	249.3	197.3	213.2	208.7	220.9	167.3
مجموع الأصول (الإجمالي)	**7,471.9**	**7,308.3**	**7,657.6**	**7,640.4**	**7,570.7**	**7,755.0**	**8,156.5**	**8,091.1**
أرصدة سلطة النقد والمصارف	660.4	466.0	456.2	442.9	417.6	426.4	383.6	381.4
إجمالي ودائع الجمهور	5,424.7	5,599.0	5,873.6	5,846.9	5,772.5	5,988.7	6,385.9	6,295.3
القبولات المنفذة والقائمة	16.7	15.9	15.2	21.0	9.3	10.7	13.2	12.4
المطلوبات الأخرى	217.8	155.7	158.3	135.2	144.0	111.9	115.7	93.2
مخصص ضرائب وأخرى	390.0	320.3	337.5	341.5	346.3	337.2	346.6	341.4
حقوق الملكية	762.3	751.5	817.0	853.0	880.9	880.1	911.5	967.8
مجموع المطلوبات (الإجمالي)	**7,471.9**	**7,308.3**	**7,657.6**	**7,640.4**	**7,570.7**	**7,755.0**	**8,156.5**	**8,091.1**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2010- الميزانية المجمعة للمصارف

5-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

شهدت بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي الفلسطيني نمواً بينما شهد البعض الآخر تراجعاً خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة السابق. إذ ارتفع مؤشر صافي الدخل إلى معدل الموجودات بمقدار 0.3 نقطة مئوية، كما ارتفع مؤشر صافي الدخل إلى معدل حقوق الملكية بمقدار 2.4 نقطة مئوية. كما ارتفعت نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص بنسبة 4.9%، وانعكس ذلك على التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم إلى ودائع ذلك القطاع حيث ارتفعت بمقدار 1.3 نقطة مئوية. أما فيما يتعلق بمؤشرات الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع، وودائع العملاء إلى إجمالي الموجودات، والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات فقد شهدت تراجعاً خلال الربع الرابع 2009 كما هو موضح في جدول 23.

جدول 23: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2006-الربع الرابع 2009

نسبة مئوية

المؤشر	2006	2007	2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009
صافي الدخل/معدل الموجودات	1.5	1.6	1.6	1.4	1.6	1.5	1.8
صافي الدخل /معدل حقوق الملكية	14.8	14.8	14.8	11.7	13.8	13.2	15.6
التسهيلات/إجمالي الودائع	39.5	29.8	29.1	29.8	32.7	33.4	33.5
التسهيلات/الودائع غير المصرفية	43.7	33.3	31.3	32.0	35.1	35.4	35.5

المؤشر	2006	2007	2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009
تسهيلات القطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص	35.4	27.8	24.7	24.1	24.6	26.6	27.9
تسهيلات القطاع الخاص المقيم/ودائع القطاع الخاص المقيم	34.1	26.9	22.8	22.3	23.3	25.4	26.8
الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع	50.8	55.0	52.1	52.4	42.5	43.2	42.3
ودائع العملاء/إجمالي الموجودات	73.4	73.1	76.6	76.2	77.2	78.4	77.8
التسهيلات الائتمانية/إجمالي الموجودات	32.0	24.3	24.0	24.3	27.0	27.7	27.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

5-3 نشاط غرف المقاصة

يتضح من خلال بيانات غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد الفلسطينية، بأن ارتفاعاً طرأ في عدد الشيكات المقدمة للتقاص وقيمتها نهاية الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع السابق. وبينما زاد عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنحو 3.9%، ارتفعت قيمتها بنسبة 7.5%. كما أن عدد الشيكات نما بأكثر من 17.7% مقارنة بالربع المناظر 2008، بينما زادت قيمتها بأكثر من 11.8%.

ارتفعت نسبة الشيكات المرتجعة من حيث في الربع الرابع 2009 بنسبة 0.7% لتبلغ 12%، في حين استقرت قيمتها عند 6.9% من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص. وعند مقارنة هذه النسب مع الربع المناظر 2008، نجد أن النسبة متساوية تقريباً من حيث عدد الشيكات المرتجعة، يقابله تراجع من حيث قيمتها بحوالي 0.5% على قيمة الشيكات المرتجعة نهاية الربع الحالي (أنظر جدول 24).

جدول 24: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة 2006-الربع الرابع 2009

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد(شيك)	القيمة(مليون$)	العدد %	القيمة %
2008/Q1	603,281	1935.3	72,649	136.4	12.2	7.0
2008/Q2	647,267	2144.3	72,762	132.4	11.2	6.2
2008/Q3	686,097	2179.4	81,125	144.6	11.8	6.6
2008/Q4	717,579	2009.4	86,669	147.0	12.1	7.3
2009/Q1	668,531	1749.4	88,789	141.8	13.3	8.1
2009/Q2	741,186	2016.6	76,523	109.2	10.3	5.4
2009/Q3	813,545	2089.7	91,833	144.1	11.3	6.9
2009/Q4	845,135	2247.8	101,896	155.4	12.0	6.9

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

5-4 عدد المصارف والفروع

بهدف إيصال الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان وضمن الإمكانات المتوفرة، فقد استمر فتح المزيد من الفروع والمكاتب الجديدة للمصارف المختلفة العاملة في الأراضي الفلسطينية، وهو ما توليه سلطة النقد الفلسطينية أهمية خاصة. في نهاية الربع الرابع من العام 2009 بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأراضي الفلسطينية 209 فرع ومكتب، بزيادة 5 فروع ومكاتب جديدة عن الربع السابق، وبزيادة 19 فرعاً ومكتباً عن الربع المناظر.

بلغ عدد الفروع والمكاتب للمصارف المحلية 104 فرع ومكتب، و105 فرع ومكتب للمصارف الوافدة، علماً بان عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بلغ 20 مصرفاً، موزعة بالتساوي بين مصارف محلية ووافدة (أنظر شكل 14).

شكل 14: عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية للفترة 2006-الربع الرابع 2009

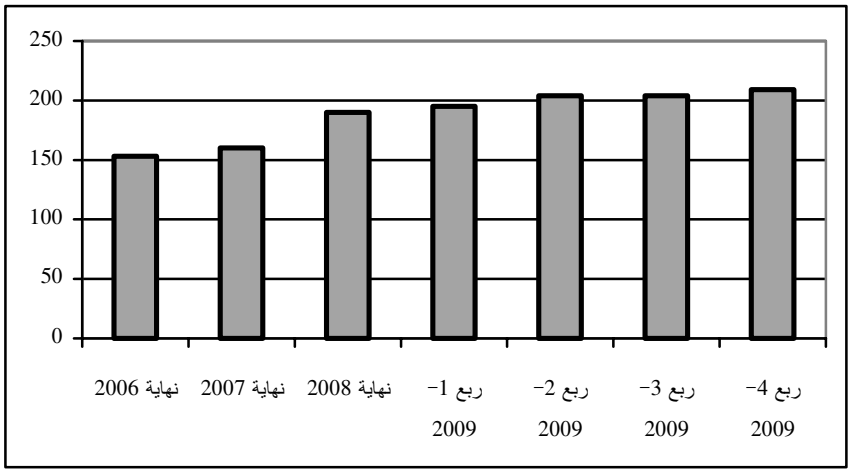

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

6- سوق فلسطين للأوراق المالية

تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً مهماً في استقطاب رؤوس الأموال الفائضة وغير الموظفة وغير المعبأة في الاقتصاد القومي، بحيث تحوله من رأس مال خامل إلى رأس مال فاعل في الدورة الاقتصادية من خلال الاستثمار في الأسهم والسندات التي يتم طرحها في سوق الأوراق المالية. كما أن الأسواق المالية توفر موارد مالية حقيقية للشركات المصدرة للأسهم لتمويل مشاريعها، بالإضافة إلى أن سوق الأوراق المالية تعتبر حافزاً أمام هذه الشركات لتحسين أدائها الاقتصادي وزيادة ربحيتها من أجل المحافظة على أسعار أسهمها.

تجدر الإشارة هنا إلى موضوع مهم وهو التفرقة بين كفاءة السوق المالي وكفاءة الشركات المدرجة فيه. فارتفاع سعر أسهم شركة ما لا يعني بالضرورة ارتفاع كفاءة السوق، وإنما قد يعود ذلك إلى تحسن في ربحية الشركة أو تسرب معلومات إيجابية عنها. في المقابل تمتاز السوق المالي الكفؤة بسرعة استجابة أسعار أسهم الشركة المدرجة فيه لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين من شأنها تغيير نظرتهم في الشركة المصدرة لهذه الأسهم. وتتجه أسعار الأسهم صعوداً وهبوطاً تبعاً لطبيعة الأنباء إذا كانت إيجابية أم لا. بمعنى أن سعر سهم الشركة في السوق المالية الكفؤة يعكس المعلومات المتاحة عنها سواء كانت تلك المعلومات على شكل قوائم مالية أو معلومات تتعلق بأنشطتها تبثها وسائل الإعلام. فكلما كانت سرعة استجابة سعر السهم للمعلومة أكبر، كانت كفاءة السوق أعلى. وللوصول إلى سوق مالي كفؤ، يشترط إتاحة المعلومات عن السوق للجميع وفي نفس الوقت وبدون تكاليف وبدون قيود على المعاملات مثل الضرائب وغيرها، بالإضافة إلى قدرة المستثمر على بيع وشراء كمية الأسهم التي يريدها بدون شروط وبسهولة، وتوفر عدد كبير من المستثمرين بما يكفي لمنع تأثير تصرفات بعض المستثمرين على أسعار الأسهم.

ولرصد واقع سوق فلسطين الأوراق المالية والتطورات الحاصلة فيه، فإنه عادةً ما يتم استخدام مجموعة من المؤشرات المالية أهمها:

1. مؤشرات حجم السوق المالي:

- ✧ الرسملة السوقية: وتقاس بقسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد القومي. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها[20]، وحيث أن بيانات العام 2009 متوفرة بالأسعار الثابتة فقط، فقد تم استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام 2009 ككل بدلاً عن الأسعار الجارية، وبناءً عليه تم احتساب الرسملة السوقية. وبلغت هذه النسبة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني للعام 2009 (46.4%) بمعنى أن قيمة رؤوس الأموال الموظفة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني تعادل تقريباً نصف قيمة الإنتاج الفلسطيني.
- ✧ عدد الشركات المدرجة: ويدل هذا المؤشر على عمق السوق وتنوعها. وقد بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في العام 2009 (39) شركة، منها ثلاث شركات موقوفة عن التداول. وهي تشكل نسبة 30% من إجمالي الشركات المساهمة العامة العاملة في الأراضي الفلسطينية.

2. مؤشرات السيولة:

- ✧ قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في سوق فلسطين للأوراق المالية 9.7% فقط، وذلك على الرغم من أن قيمة الأسهم المدرجة في السوق تصل إلى نصف الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني تواضع نسبة السيولة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني.
- ✧ الدوران: ويحسب عن طريق قسمة إجمالي قيمة الأسهم المتداولة إلى إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في السوق. وبلغت هذه النسبة في العام 2009 حوالي 21%، وهي نسبة متدنية، وقد تكون بسبب إما تخوف المستثمرين من تقلبات غير متوقعة للأسعار، أو بسبب تدني نسبة المستثمرين في السوق لأغراض المضاربة مقارنة بأولئك المستثمرين بغرض الحصول على عوائد الأسهم أو بغرض الادخار.

3. درجة التركيز:

وتقاس من خلال حصة أكبر خمس أو عشر شركات من قيمة الأسهم المدرجة أو الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية. ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى قوة تأثير هذه الشركات على التغيرات في مؤشرات سوق الأوراق المالية وأهمها أسعار الأسهم. وفي سوق فلسطين للأوراق المالية حظيت أكبر خمس شركات في السوق على 82.7% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة. وهذا تركيز عالي يتيح للشركات الخمس قدرة على التأثير على مؤشرات سوق الأوراق المالية.

وفيما يلي شرح تفصيلي حول تطورات سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الرابع 2009، والعام 2009 ككل. حيث تشير المؤشرات بشكل عام إلى تراجع عام في السوق خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة بالربع السابق، وأداء العام 2009 مقارنة بأداء العام السابق. فقد تراجع عدد الأسهم المتداولة في السوق للربع الرابع 2009 والعام 2009 ليصل إلى 42.18 مليون سهم (مقارنة بـ 50.8 مليون سهم في الربع السابق)، و238.9 مليون سهم (مقارنة بـ 339.2 مليون سهم في العام السابق 2008) (أنظر شكل 15).

[20] إن القيمة السوقية للأسهم خلال ربع معين هو معدل جميع أشهر الربع، وبالتالي فإن القيمة للسنة هي أيضاً معدل الأشهر أو الأرباع، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي للسنة هو مجموع الأرباع. وبالتالي، لا يمكن احتساب نسبة الرسملة السوقية للربع لاختلاف أساس احتساب البسط (القيمة السوقية) عن المقام (الناتج المحلي الإجمالي).

شكل 15: عدد الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر العام 2009

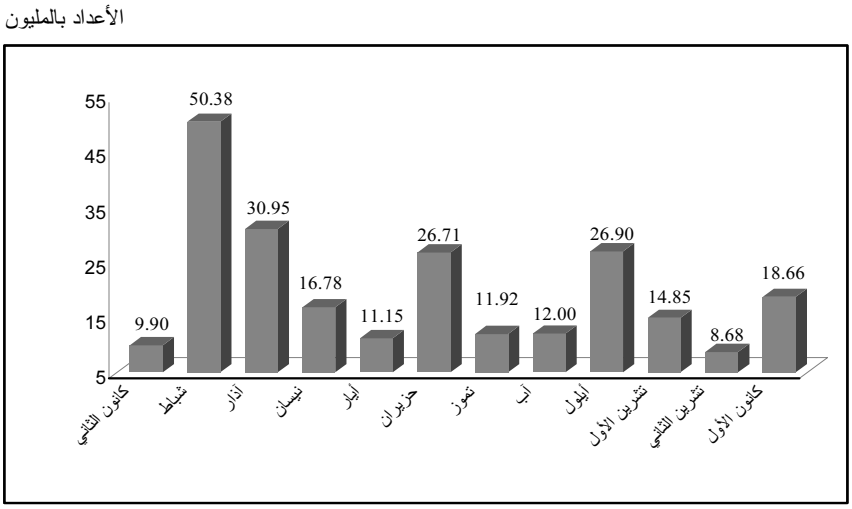

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

أما فيما يخص قيمة الأسهم فبالرغم من انخفاض أعدادها في الربع الرابع 2009، فقد ارتفعت قيمتها بحوالي 4.7 مليون دولار. في حين أن قيمتها في العام 2009 قد انخفض بشكل كبير مقارنة بالعام 2008، إذ وصلت نسبة الانخفاض إلى 136.9% (أنظر شكل 16). إن ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة مترافقاً مع زيادات بسيطة، أو حتى انخفاض، في عدد الأسهم المتداولة يشير إلى أن حركة التداول تتم في غالبيتها على أسهم الشركات التي تمتاز بارتفاع قيمة أسهمها، وهو ما يشير أيضاً إلى انتقائية المستثمرين في شراء الأسهم، والتركيز على ما يسمى بالأسهم القيادية.

شكل 16: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر العام 2009

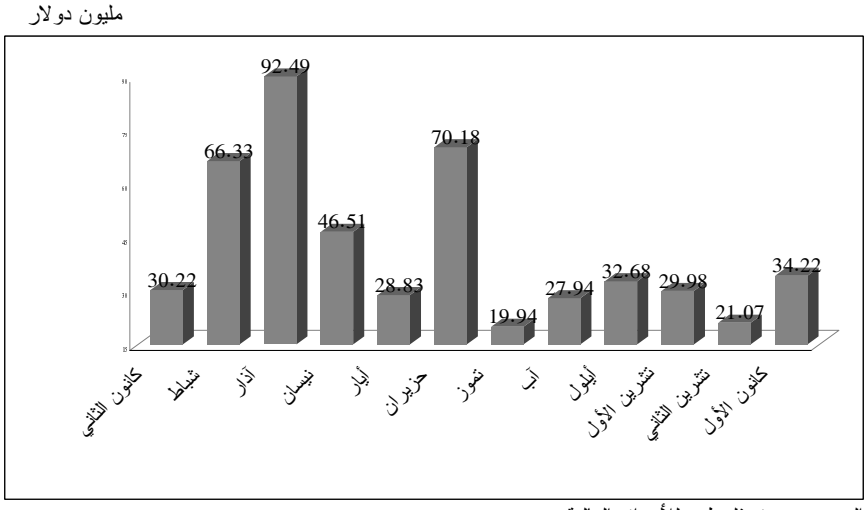

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

أما فيما يتعلق بالأسعار، فقد تراجع مؤشر القدس مع نهاية الربع الرابع 2009 بنسبة طفيفة لم تتجاوز 1.2% ليصل إلى 493.0 نقطة، مقارنة بـ 498.9 نقطة في نهاية الربع الثالث (أنظر شكل 17). وعند مقارنة مؤشر القدس في نهاية العام 2009 بمستواه نهاية العام 2008، نلاحظ الانخفاض الكبير الذي شهده المؤشر عبر العامين، إذ انخفض بنسبة 17.3% من 596.09 إلى 493.0 نقطة.

شكل 17: مؤشر القدس لأشهر العام 2009

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

وعلى صعيد أداء الشركات، تشير البيانات إلى أن 17 شركة من أصل 34 شركة تم تداول أسهمها في السوق قد تراجعت قيمة أسهمها في شهر تشرين الأول، مقابل 12 شركات حققت ارتفاعاً. وفي شهر تشرين الثاني منيت 16 شركات بخسارة في قيمة أسهمها، مقابل 10 شركة حققت ارتفاعاً. أما فيما يخص العام 2009 ككل، فمن أصل 36 تم تداول أسهمها، أظهرت 18 شركة ارتفاعا في أسهمها مقابل 13 شركة أظهرت انخفاضا في أسعار أسهمها (أنظر جدول 25).

جدول 25 : المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية
خلال أشهر الربع الرابع من العام 2009، والأرباع الثلاثة السابقة

الفترة	القيمة السوقية (مليار دولار)	عدد جلسات التداول	مؤشر القدس (في نهاية كل شهر)	حجم التداول (قيمة الأسهم المتداولة) (مليون دولار)	عدد الأسهم المتداولة (مليون)
الربع الأول 2009	2.38	60	514.61	189	91.23
الربع الثاني 2009	2.39	65	524.85	145.5	54.64
الربع الثالث 2009	2.33	61	498.92	80.6	50.81
تشرين أول	*2.39*		*500.18*	*29.98*	*14.85*
تشرين ثاني	*2.40*	*18*	*502.12*	*21.07*	*8.68*
كانون أول	*2.38*	*21*	*493.00*	*34.24*	*18.66*
الربع الرابع 2009	2.39	60	493.00	85.29	42.18
العام 2009	**2.39**	**246**	**493.00**	**500.39**	**238.88**
العام 2008	**2.12**	**244**	**596.09**	**1,185.20**	**339.17**

المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية: www.p-s-e.com

أما على صعيد القطاعات، فقد حظي قطاع البنوك على النصيب الأكبر من قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية في العام 2009 بقيمة وصلت إلى 176.9 مليون دولار، مشكلة بذلك (35.4%) من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق. يلي قطاع البنوك قطاع الخدمات بقيمة 172.9 مليون دولار (34.6%)، ثم قطاع

الاستثمار بقيمة 117 (23.4%)، قطاع الصناعة بقيمة 6.5 مليون دولار (1.3%) (أنظر شكل 18). 27.1 مليون دولار (5.4%). فيما كان أقلها قطاع التأمين

شكل 18 : قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية
حسب القطاع للعام 2009

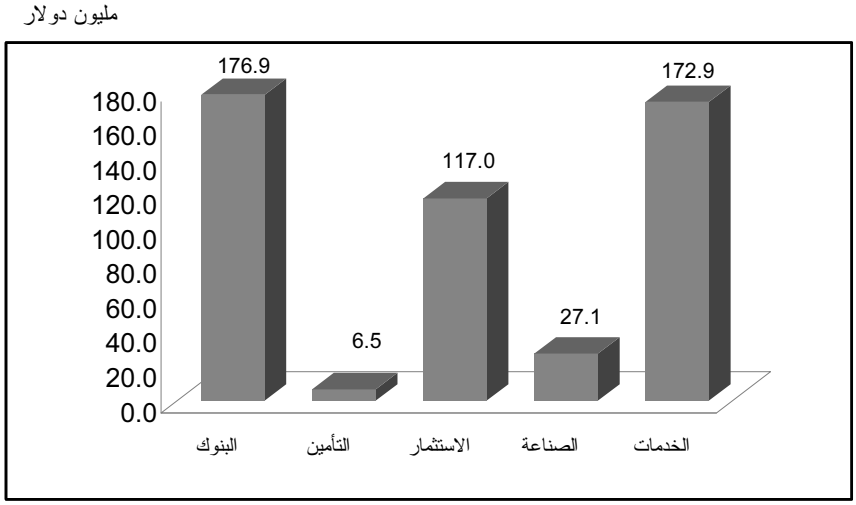

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

وعلى الرغم من أن نصيب قطاع الخدمات يأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة الأسهم المتداولة، إلا أنه يأتي في المرتبة الأولى من حيث الأسهم المدرجة في السوق لتصل إلى 1.076.2 مليون دولار مشكلة 45.3% من إجمالي قيمة الأسهم المدرجة. ويلي قطاع الخدمات قطاع البنوك بقيمة 601.4 مليون دولار (25.3%). وهذا يدلل مرة أخرى على أن معدل الدوران في قطاع البنوك أعلى منه في قطاع الخدمات. ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع الاستثمارات بقيمة 426.8 مليون دولار (18%)، ثم قطاع الصناعة بقيمة 179.2 مليون دولار (7.6%)، وأقلها قطاع التأمين بقيمة 91.7 مليون دولار (3.9%) (أنظر شكل 19).

شكل 19: قيمة الأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية
حسب القطاع للعام 2009

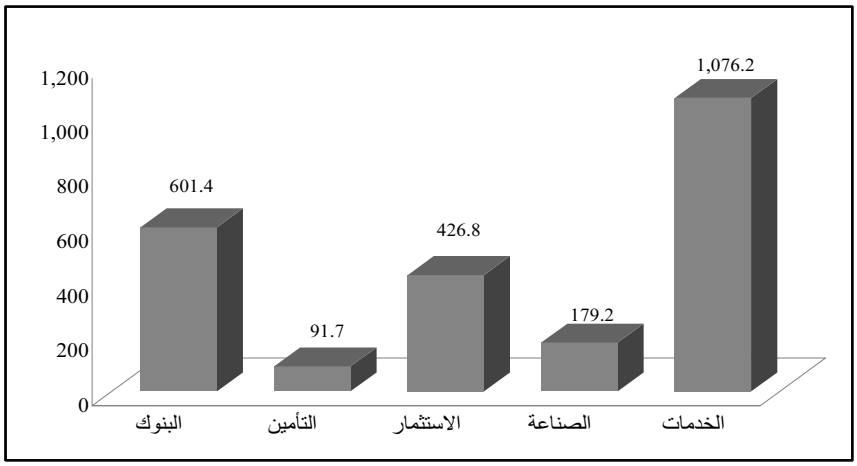

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

7- الأسعار والقدرة الشرائية[21]

من خلال تتبع حركة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، نلاحظ أنها سجلت ارتفاعاً خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة بالربع السابق. ويعتبر الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك استمراراً للارتفاع الحاصل خلال الربع الثالث 2009، إلا أن هذا الارتفاع يبقى محدوداً إذا ما قورن بالارتفاع الحاد خلال أرباع العام 2008.

7-1 الأسعار

مع استمرار انحسار موجة الارتفاع في الأسعار العالمية، خاصة بعد استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية بالإضافة إلى استقرار أسعار النفط عند مستويات أسعار معتدلة، شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً بنسبة 1.30%، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 125.37 في الربع الثالث 2009 إلى 126.99 في الربع الرابع 2009 (أنظر جدول 26).

جدول 26: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية لأشهر الربعين الثالث والرابع 2009 (سنة الأساس 2004 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
تموز 2009	124.22	0.60	
آب 2009	125.60	1.11	
أيلول 2009	126.28	0.54	
متوسط الربع الثالث	125.37		1.90
تشرين أول 2009	126.22	(0.04)	
تشرين ثاني 2009	127.01	0.63	
كانون أول 2009	127.75	0.58	
متوسط الربع الثالث	126.99		1.30

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

كما يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع هي ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 1.41%، متأثرة بارتفاع أسعار الخضروات الطازجة وأسعار السكر وأسعار الأرز وأسعار الزيوت والدهون. بالإضافة لارتفاع أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 2.75%، متأثرة بارتفاع أسعار الغاز والوقود السائل المنزلي. وكذلك سجلت مجموعة خدمات التعليم ارتفاعاً بنسبة 4.89%. كما ارتفعت أسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 1.64%، ومجموعة الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية بنسبة 1.25%، وأسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 2.33% (أنظر جدول 27).

[21] قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2004، وقد تم اختيار تلك السنة على أساس كونها الأكثر استقراراً من بين السنوات التي تمت دراسة أوزانها خلال سنوات انتفاضة الأقصى. كما تم استخدام تصنيف آخر للسلع وهو تصنيف "الاستهلاك الفردي حسب الغرض" الصادر عن الاتحاد الأوروبي (COICOP) الذي يعتمد تصنيف المجموعات إلى اثنتي عشرة مجموعة رئيسية بدلاً من عشر مجموعات، إضافة إلى تغير توزيع بعض السلع داخل بعض المجموعات بأسلوب جديد يعتمد تصنيف السلع حسب الغرض من استخدامها.

جدول 27: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية في الربع الرابع 2009 عن الربع السابق والربع المناظر من العام السابق (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	نسب الربع الرابع 2009 عن الربع الثالث 2009	نسب الربع الرابع 2009 عن الربع الرابع 2008
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	1.41	2.46
المشروبات الكحولية والتبغ	(0.04)	13.42
الأقمشة والملابس والأحذية	1.64	3.11
المسكن ومستلزماته	2.75	2.08
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	1.25	6.12
الخدمات الطبية	1.01	(0.06)
النقل والمواصلات	(0.02)	0.50
الاتصالات	(2.87)	(2.66)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.57	1.93
خدمات التعليم	4.89	8.26
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.57	4.32
سلع وخدمات متنوعة	2.33	5.83
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	**1.30**	**3.07**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

على مستوى المناطق الفلسطينية، شهدت الأسعار في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً بنسبة 1.85% مقارنة مع الربع السابق، فيما شهدت انخفاضاً بنسبة 2.46% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2008. كذلك فقد سجلت الأسعار في القدس ارتفاعاً في الربع الرابع 2009 بنسبة 1.63% مقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 4.02% مقارنة بالربع المناظر من العام 2008. أما بالنسبة لقطاع غزة، فتشير الأرقام القياسية إلى ارتفاع في الأسعار خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام بنسبة 0.86%، فيما ارتفعت الأسعار بمقدار 3.34% مقارنة بالربع المناظر من العام 2008. أما باقي المجموعات، فقد سجلت ارتفاعاً طفيفاً في معدل أسعارها خلال الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني من العام 2009 (أنظر شكل 20).

على مستوى المناطق والمجموعات المختلفة المكونة للسلة الاستهلاكية، فيلاحظ أن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة شهدت ارتفاعا في القدس بنسبة 2.25% خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع السابق، فيما ارتفعت في الضفة الغربية بنسبة 2.94%، وبنسبة 0.30% في قطاع غزة. أما مجموعة المسكن ومستلزماته، فقد سجلت في الضفة الغربية ارتفاعاً وصل إلى 2.07% خلال الربع الرابع 2009، كما سجلت المجموعة ارتفاعاً في كل من قطاع غزة والقدس بنسب 3.16% و1.93%، على التوالي. كذلك مجموعة خدمات التعليم سجلت ارتفاعا في الضفة الغربية بنسبة 5.94%، وفي قطاع غزة بنسبة 4.69% وفي القس بنسبة 2.95%. فيما سجلت مجموعة الاتصالات انخفاضا في المناطق الثلاث عن نفس الفترة، أما على صعيد باقي المجموعات فقد سجلت حركة متفاوتة في المناطق الفلسطينية خلال الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع السابق (أنظر جدول 28).

شكل 20: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة للأرباع: الثالث 2008– الرابع 2009

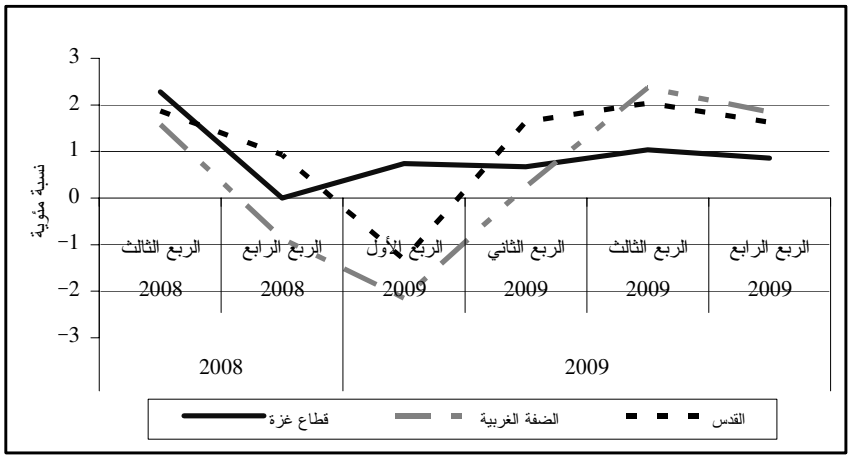

المصدر: حسبت بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سنوات مختلفة.

جدول 28: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية،حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع السابق

المجموعة السلعية	الضفة الغربية %	قطاع غزة%	القدس%
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	2.94	0.30	2.25
المشروبات الكحولية والتبغ	0.21	(0.38)	(0.02)
الأقمشة والملابس والأحذية	0.66	0.04	3.43
المسكن ومستلزماته	2.07	3.16	1.93
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	1.27	2.84	0.97
الخدمات الطبية	1.04	0.20	2.57
النقل والمواصلات	(0.01)	0.52	0.55
الاتصالات	(3.02)	(2.13)	(3.30)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.46	0.11	1.24
خدمات التعليم	5.94	4.69	2.95
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.30	2.20	1.35
سلع وخدمات متنوعة	2.25	1.88	1.74
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	**1.85**	**0.86**	**1.63**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

2-7 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية

شهدت أسعار بعض السلع الاستهلاكية على مستوى الأراضي الفلسطينية تغيرات متفاوتة خلال الربع الرابع من العام 2009، وفيما يلي استعراض لحركة أسعار بعض المجموعات السلعية خلال الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع السابق:

أسعار الزيوت والدهون:
سجلت أسعار مجموعة الزيوت والدهون خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع الثالث من العام 2009 ارتفاعا ملحوظاً بنسبة 12.08%، بسبب الارتفاع الملحوظ في أسعار زيت الزيتون.

أسعار المحروقات:
سجلت أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات ارتفاعا بنسبة 1.08%.خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع الثالث من العام 2009، كما سجلت أسعار الوقود المنزلي ارتفاعاً بنسبة 4.05% عن نفس الفترة.

أسعار الخضروات:
سجلت أسعار مجموعة الخضروات خلال الربع الرابع 2009 ارتفاعا بنسبة 5.08%.

أسعار السكر:
أما أسعار مجموعة السكر خلال الربع الرابع من العام 2009، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 3.14%.

أسعار الأرز:
كما سجلت أسعار مجموعة الأرز خلال الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعا بنسبة 0.93%.

أسعار الفواكه الطازجة:
سجلت أسعار مجموعة الفواكه الطازجة خلال الربع الرابع من العام 2009 انخفاضاً بنسبة 1.93%.

أسعار السجائر:
وسجلت أسعار مجموعة السجائر خلال الربع الرابع 2009 انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.10%.

أسعار الطحين:
سجلت أسعار مجموعة الطحين خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع الثالث من العام 2009 انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.39%.

أسعار اللحوم الطازجة:
وسجلت أسعار مجموعة اللحوم الطازجة خلال الربع الرابع من العام 2009 انخفاضاً بنسبة 1.35%.

أسعار الدواجن الطازجة:
فيما سجلت أسعار مجموعة الدواجن الطازجة انخفاضاً بنسبة 0.89% خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع الثالث من العام 2009.

أسعار منتجات الألبان والبيض:
أما أسعار مجموعة الألبان والبيض، فقد سجلت خلال الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً بنسبة 2.75%.

7-3 أسعار المنتج

سجلت أسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج من المشتري لقاء سلعة معينة، مخصوماً منها ضريبة القيمة المضافة، أو أية ضرائب مقتطعة أخرى توضع على فاتورة المشتري، وغير شاملة أية تكاليف نقل) ارتفاعاً في الرقم القياسي العام بنسبة 1.51% خلال الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع السابق. فقد ارتفع متوسط الرقم القياسي من 109.61 خلال الربع الثالث إلى 111.26 خلال الربع الرابع 2009 (سنة الأساس 2007=100) (أنظر شكل 21). نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع المنتجة والمعدة للبيع لنشاط الصناعة التحويلية بنسبة 0.28%، والتي تشكل أهميتها النسبية 63.48% من سلة أسعار المنتج، كذلك شهدت أسعار السلع الزراعية ارتفاعاً بنسبة 3.88%، والتي تشكل أهميتها النسبية 35.06%. فيما شهدت أسعار الصناعات التعدينية والاستخراجية انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.30%، والتي تشكل أهميتها النسبية 1.26%. وأسعار صيد الأسماك سجلت انخفاضا بنسبة 0.31%، والتي تشكل أهميتها النسبية 0.20%.

السبب الرئيسي لارتفاع أسعار الأنشطة الرئيسية يعود لارتفاع أسعار كل من السلع المنتجة محليا والسلع المصدرة بنسبة 1.69% 0.31% على التوالي.أما عند مقارنة الربع الرابع من العام 2009 بالربع المناظر من العام 2008، فقد سجل متوسط أسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 1.82%.

شكل 21: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار المنتج في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثالث 2008 – الرابع 2009 (سنة الأساس 2007=100)

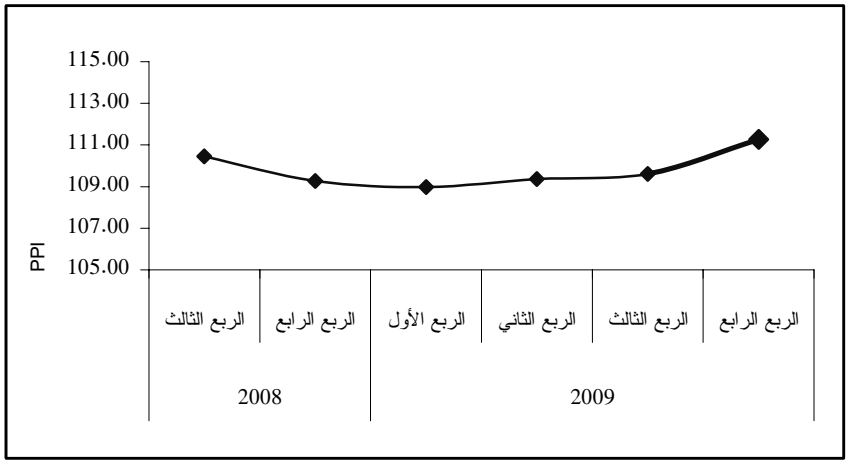

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
ملاحظة: قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المنتج، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2007.

4-7 أسعار صرف العملات

تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الشيكل الإسرائيلي خلال الربع الرابع من العام 2009، فبينما تراجع بنحو 1.22% في شهر تشرين أول من العام 2009، عاد ليرتفع من جديد في الشهرين التاليين بنسب 1.26%، و0.43% على التوالي. وقد تراجع معدل سعر صرف الدولار خلال الربع الرابع 2009 مقارنة مع الربع السابق بنسبة 1.91% (أنظر جدول 29).

جدول 29: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي للفترة من تشرين أول 2008-كانون أول 2009

الفترة		الدولار الأمريكي		الدينار الأردني	
		متوسط سعر الصرف	معدل التغير %	متوسط سعر الصرف	معدل التغير%
2008	تشرين أول	3.67	3.88	5.17	3.75
	تشرين ثاني	3.87	5.55	5.47	5.68
	كانون أول	3.82	(1.32)	5.44	(0.51)
2009	كانون ثاني	3.90	1.91	5.50	.1
	شباط	4.10	5.29	5.77	4.92
	آذار	4.16	1.34	5.87	1.71
	نيسان	4.18	0.5	5.90	0.5
	أيار	4.07	(2.6)	5.75	(2.5)
	حزيران	3.98	(2.2)	5.57	(3.1)
	تموز	3.90	(0.73)	5.50	(1.22)
	آب	3.83	(1.8)	5.40	(1.8)
	أيلول	3.77	(1.54)	5.32	(1.54)
	تشرين أول	3.72	(1.22)	5.25	(1.21)
	تشرين ثاني	3.77	1.26	5.32	1.26
	كانون أول	3.79	0.43	5.35	0.54

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية
الأرقام داخل الأقواس هي أرقام سالبة
احتسبت القيم في الجدول بحسب المتوسط الشهري لسعر الصرف للبيع والشراء.

ما حدث للدولار الأمريكي ينطبق على الدينار الأردني، فقد تراجع في بداية الربع الأخير بنفس النسبة (1.2%) ثم عاود للارتفاع في الشهرين التاليين بنسب 1.26%، و0.54 على التوالي. تراجع معدل سعر صرف الدينار خلال الربع الرابع مقارنة مع الربع الثالث من العام 2009 بنسبة 1.85%.

7-5 القدرة الشرائية

ينعكس أثر تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي مباشرة على القوة الشرائية لهاتين العملتين في السوق الفلسطينية، كونها من العملات المستخدمة في التعاملات المختلفة في السوق الفلسطيني. خلال الربع الأخير من العام 2009 بلغ إجمالي التراجع في القوة الشرائية 0.69% للدولار الأمريكي و0.49% للدينار الأردني. وبذلك تكون القوة الشرائية لكلا العملتين قد تراجعت خلال الربعين الثالث والرابع من العام بنحو 7.0% و7.30% على التوالي (أنظر جدول 30).

جدول 30: المتوسط الشهري لأسعار صرف العملات (دولار، دينار مقابل الشيكل) والتغيرات في قوتها الشرائية للفترة من كانون ثاني 2009-كانون أول 2009

الفترة	التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)	العملة	التغير في سعر صرف العملة	التغير في القوة الشرائية للعملة (%)
كانون ثاني	(0.71)	دولار	1.91	2.63
		دينار	0.1	1.79
شباط	(0.02)	دولار	5.29	5.31
		دينار	4.92	4.94
آذار	1.05	دولار	1.34	0.29
		دينار	1.71	0.66
نيسان	(0.22)	دولار	0.60	0.82
		دينار	0.45	0.67
أيار	0.41	دولار	(2.73)	(3.14)
		دينار	(2.57)	(2.98)
حزيران	0.35	دولار	(3.58)	(3.93)
		دينار	(3.09)	(3.44)
تموز	0.60	دولار	(0.73)	(1.33)
		دينار	(1.22)	(1.82)
آب	1.11	دولار	(1.79)	(2.90)
		دينار	(1.80)	(2.91)
أيلول	0.54	دولار	(1.54)	(.2)
		دينار	(1.54)	(.2)
تشرين أول	(0.05)	دولار	(1.22)	(1.17)
		دينار	(1.21)	(1.16)
تشرين ثاني	0.63	دولار	1.26	0.63
		دينار	1.26	0.63
كانون أول	0.58	دولار	0.43	(0.15)
		دينار	0.54	0.04

المصدر: سلطة النقد، الجهاز المركزي
الأرقام داخل الأقواس هي أرقام سالبة

8- النشاط الفندقي

شهد النشاط السياحي في الأراضي الفلسطينية بعض التحسن منذ بداية العام 2007. وفي الربع الرابع من العام 2009، سجل النشاط الفندقي ارتفاعا بعدد النزلاء مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ولا يزال قطاع السياحة يعاني من التذبذب وعدم الاستقرار، وذلك بسبب استمرار الممارسات الإسرائيلية التعسفية، والاضطرابات الأمنية المختلفة.

بلغ إجمالي عدد الفنادق في الأراضي الفلسطينية 126 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً، ويختلف عدد الفنادق العاملة منها حسب الشهر، فقد كان هناك 97 فندقاً عاملاً في شهر كانون أول 2009، يتوفر فيها 4,986 غرفة، وتضم 11,042 سريراً (أنظر شكل 22).

بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع 2009 ما مجموعه 142,504 نزلاء، 10.5% منهم من الفلسطينيين، و36.6% من دول الإتحاد الأوروبي، وبالمقارنة مع الربع الرابع من العام 20 يتبين أن هناك ارتفاعا في عدد النزلاء بنسبة 21.2%، وبالمقارنة مع الربع الثالث 2009 فقد ازداد عدد النزلاء بنسبة 4.8%.

شكل 22: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الرابع، 2006-2009

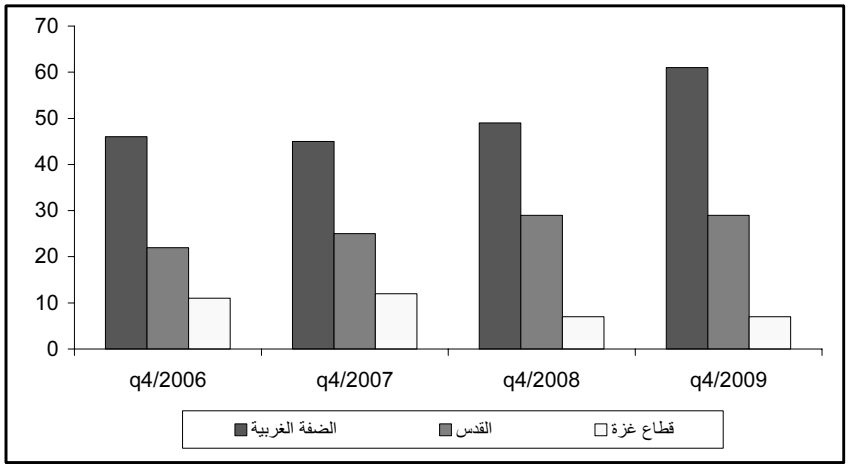

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. مسح النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية. الربع الرابع 2006-2009.

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,791.1 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 36.7% من الغرف المتاحة، (أنظر شكل 23). يتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 49.1% من مجموع النزلاء، يليها فنادق جنوب ووسط الضفة الغربية وبنسبة 30.2% و18.7% على التوالي، أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية فقد بلغ 1.8%، في حين بلغت 0.2% في فنادق قطاع غزة.

وخلال الربع الرابع 2009، بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 311,617 ليلة خلال الربع الرابع 2009، حيث شكلت ليالي المبيت للنزلاء الفلسطينيين ما نسبته 8.9% والنزلاء القادمين من الإتحاد الأوروبي 40.9% من إجمالي عدد ليالي المبيت، بينما بلغت نسبة ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 12.2%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع ذات الربع من العام 20 يتبين أن هناك ارتفاعا بعدد ليالي المبيت خلال الربع الرابع بنسبة 0.6%، وزيادة بنسبة 0.3% مقارنةً مع الربع السابق من العام 2009.

شكل 23: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الرابع، 2006-2009

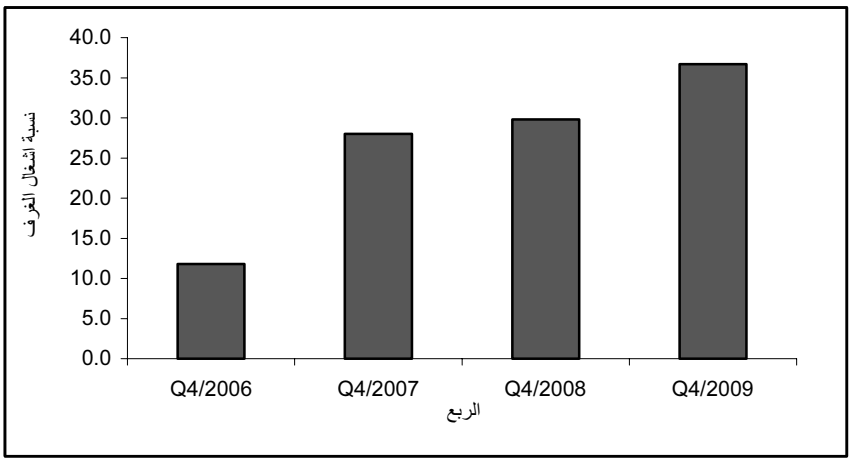

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الرابع 2006-2009.

بلغ معدل مدة الإقامة خلال الربع الرابع في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.2 ليلة لكل نزيل، وقد بلغ أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 2.3 ليلة لكل نزيل وذلك في جنوب الضفة الغربية، أما في مناطق شمال ووسط الضفة الغربية فقد بلغ معدل مدة الإقامة 1.9، و2.0 ليلة لكل نزيل على التوالي، وأما في منطقة القدس فقد بلغ معدل مدة الإقامة 2.2 ليلة لكل نزيل، وفي منطقة غزة 1.7 ليلة لكل نزيل (أنظر جدول 31).

جدول 31: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الرابع 2009، مقارنة مع الربع الرابع 2008، والربع السابق من العام 2009

المؤشر	نسبة التغير(%) مقارنة مع الربع الرابع 20	نسبة التغير(%) مقارنة مع الربع الثالث 2009
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	14.1	9.0
متوسط عدد العاملين خلال الربع	16.7	8.2
عدد النزلاء	21.2	4.8
عدد ليالي المبيت	0.6	0.3
متوسط إشغال الغرف	44.3	*(1.9)
متوسط إشغال الأسرة	0.6	0.3
نسبة إشغال الغرف %	23.2	*(7.6)
نسبة إشغال الأسرة %	* (17.4)	*(6.8)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية- الربع الرابع 2009.
* الأرقام بين الأقواس سالبة.

9- مؤشرات الاستثمار

9-1 تسجيل الشركات

لا يزال العمل في الأراضي الفلسطينية يتم وفق قوانين شركات مختلفة، ففي حين يطبّق في الضفة الغربية قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964، يطبق في قطاع غزة قانونين: قانون الشركات رقم (18) للعام 1929، وقانون الشركات العادية رقم (19) للعام 1930. تقوم

وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل الشركات بموجب هذين القانونين.

يقوم المراقب الاقتصادي بتحليل بيانات الشركات من حيث عدد الشركات المسجلة ونوعها ورأس المال المسجل، كما يتم تصنيف الشركات قطاعياً، وحسب الوضع القانوني فالشركات تقسم إلى ثلاثة أنواع: الشركات المساهمة (العامة والخصوصية)؛ والشركات العادية؛ وأخيراً الشركات الأجنبية المساهمة والعادية. بالإضافة إلى تصنيفها بحسب المنطقة الجغرافية. ويستشف المراقب من تحليل البيانات فكرة مبدئية عن طبيعة الأنشطة التي تتجه إليها الاستثمارات، ومدى قدرة الاقتصاد على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً بحوالي 25.5% مقارنة بالربع السابق، حيث تم تسجيل 438 شركة من نهاية شهر أيلول وحتى نهاية شهر كانون أول، مقارنة مع 349 شركة خلال الربع السابق (أنظر جدول 32). أما رأس المال المسجل، فقد ارتفع بشكل كبير بارتفاع أعداد الشركات المسجلة في الضفة الغربية، حيث وصلت نسبة الارتفاع إلى أكثر من 55%، ليبلغ 63.9 مليون دينار أردني. تجدر الملاحظة أنه لا تتوفر لدى وزارة الاقتصاد الفلسطيني في رام الله أي معلومات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة في الربع الرابع من العام 2009 (كما هو الوضع منذ تشرين الثاني 2007).

جدول 32: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العامين 2008-2009

الربع	العام 2008	العام 2009
الربع الأول	247	454
الربع الثاني	334	412
الربع الثالث	315	349
الربع الرابع	287	438
مجموع العام	**183,1**	**653,1**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، العامين 2008 و2009

وعند المقارنة بين قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال العامين 2008 و2009، فإن رأس مال الشركات المسجلة قد ارتفع ما بين العامين بنسبة تجاوزت الـ 100%، إذ ارتفع من نحو 406.9 مليون دينار في العام 2008 إلى حوالي 824.3 مليون دينار في العام 2009. وكانت الزيادة الكبيرة في رؤوس أموال الشركات قد حدثت في الربع الثاني 2009 الذي شهد آنذاك تسجيل شركات برؤوس أموال مرتفعة جداً. وإذا إستثنينا الزيادة الكبيرة التي حدثت في الربع الثاني 2009، يمكن القول أن رؤوس أموال الشركات المسجلة في العامين الماضيين كانت باتجاه الزيادة الطفيفة (أنظر شكل 24).

شهد الربع الرابع من العام 2009 العديد من التغيرات على حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من رأس المال المسجل في الضفة الغربية. فقد ارتفعت حصة قطاع الخدمات من رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الرابع من العام 2009 مقارنة بالربع السابق (من 27.4% إلى 31.5%)، وبذلك احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بعد قطاع التجارة والذي انخفضت نسبته من إجمالي رؤوس الأموال للشركات المسجلة من 39.3% إلى 36.7%. أما الملفت للنظر فهو الارتفاع الكبير في نسبة رؤوس الأموال المسجلة في قطاع الصناعة من إجمالي رؤوس الأموال من 4.4% في الربع الثالث 2009 إلى 20.7% في الربع الرابع 2009. كما انخفضت حصة قطاع الإنشاءات بشكل كبير من 18.4% إلى 9.6% خلال الربع الرابع. أما القطاعات المتبقية، فقد حصلت على الحصص الأقل من رأس المال في الربع الرابع وذلك كالتالي: قطاع الصحة (من 3% إلى 0.1%)، قطاع الزراعة (من 2.4% إلى 0.5%)، قطاع السياحة (من 5.1% إلى 0.8%).

شكل 24: قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية بالدينار الأردني لأرباع العامين 2008-2009

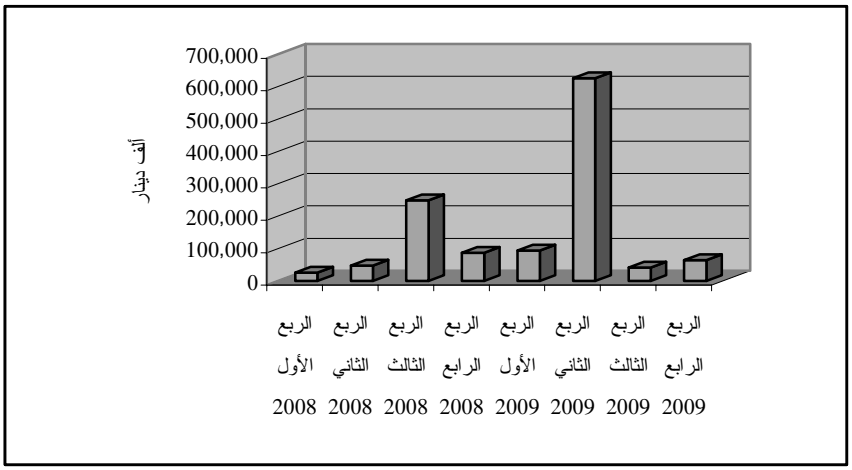

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، العامين 2008، و2009.

وبشكل عام، فقد كان توزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة في الضفة الغربية على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال العام 2009 حسب ما يبيّنه الشكل 24. وعند مقارنة هذه النسب مع مثيلاتها في العام 2008، يلاحظ اختلاف بعض تلك التوزيعات خاصة فيما يتعلق بالقطاعات التي تستحوذ عادة على النسب الأكبر من رؤوس الأموال وهي قطاعات: الخدمات، التجارة، الإنشاءات (أنظر شكل 25).

شكل 25: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الرابع من العام 2009 (%)

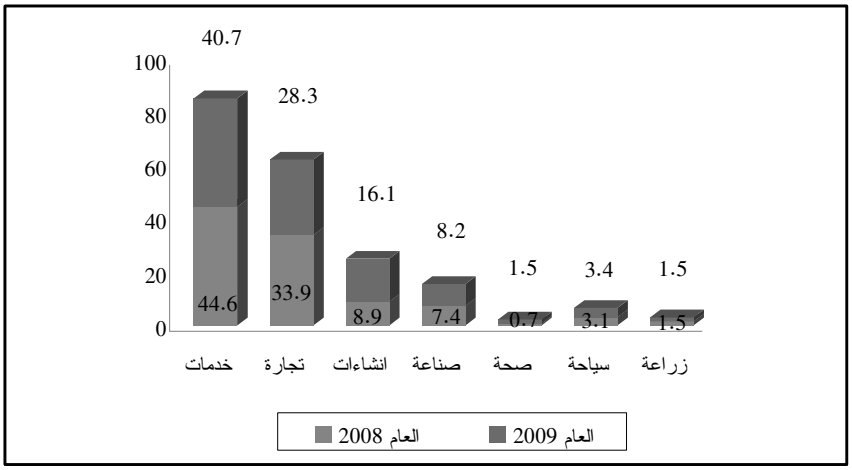

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات 2009.

وتعتبر بيانات الشركات مؤشراً ليس على الاستثمار فحسب، وإنما أيضاً على التوجهات والوضع القانوني للشركات في الأراضي الفلسطينية. وعند النظر إلى الوضع القانوني للشركات المسجلة في الربع الرابع من العام 2009، نلاحظ تغيراً واضحاً في توزيع رأس المال على أنواع الشركات المختلفة مقارنة بالربع السابق. إذ ارتفعت حصة الشركة المساهمة الخصوصية إلى ما يقارب 60% مقارنة مع 55.6% في الربع السابق. كما انخفضت حصة الشركة

العادية من 43.7% خلال الربع السابق إلى 39% خلال الربع الحالي. وخلال الربع الرابع، تم تسجيل 5 شركات مساهمة خصوصية أجنبية، لترتفع بذلك نسبتها من مجموع رؤوس الأموال المسجلة إلى ما يقارب1% مقارنة مع 0.7% خلال الربع السابق. فيما لم يتم تسجيل أي شركة مساهمة عامة، أو شركة عادية أجنبية، أو شركة مساهمة عامة أجنبية، أو شركة عادية محدودة خلال الربع الثالث من العام 2009 (الجدول 33 يوّضح توزيع قيمة رؤوس الأموال حسب الهيئة القانونية).

جدول 33: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2009

السنة	الهيئة القانونية							المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية أجنبية	عادية أجنبية	مساهمة عامة أجنبية	عادية محدودة	
الربع الأول 2009	22,179,040	69,548,440	0	1,603,770	0	0	100,000	93,431,250
الربع الثاني 2009	15,076,424	197102459	0	413528125	0	0	0	625,707,0
الربع الثالث 2009	17,987,800	22,895,540	0	300,000	0	0	0	41,183,340
الربع الرابع 2009	30,384	32,396	0	1,173	0	0	0	63,952.6
مجموع العام 2009	**85,627,264**	**321,942,439**	**0**	**416,604,499**	**0**	**0**	**100,000**	**824,274,202**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2009.

وبشكل عام، فإن غالبية الشركات التي سجلت في الضفة الغربية خلال العامين الأخيرين أخذت الأشكال القانونية الثلاثة: شركة عادية عامة، مساهمة خصوصية ومساهمة خصوصية أجنبية. بالإضافة إلى المساهمة العامة والعادية الأجنبية ولكن بنسب أقل مقارنة بالأشكال القانونية الثلاثة سابقة الذكر. وتشير البيانات إلى الاختلافات الواسعة في التوزيع النسبي لرؤوس الأموال على الأشكال القانونية خلال الأرباع، وبالتالي اختلافها خلال الأعوام. ويبيّن شكل26 التوزيع النسبي لرؤوس الأموال حسب الكيان القانوني للعامين 2008 و2009، والذي يظهر الاختلافات المشار إليها أعلاه.

شكل 26: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال العام2009 (%)

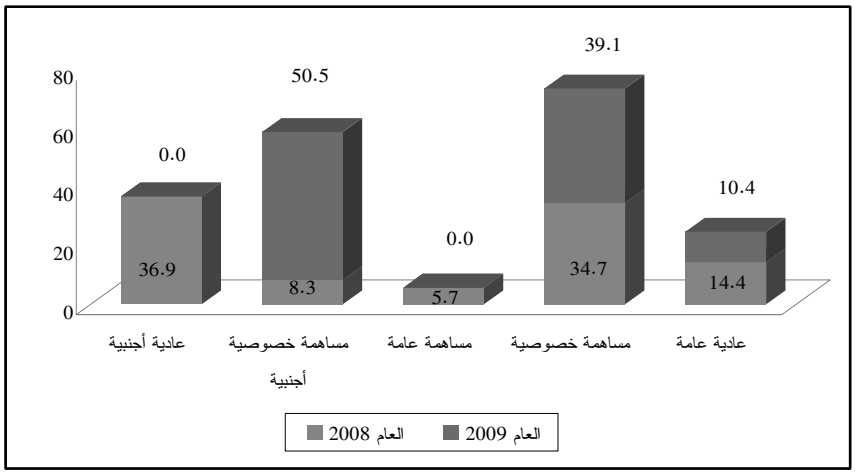

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، العام2009.

تشير بيانات الربع الرابع 2009 أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة –كما في الأرباع الماضية– كانت في محافظات رام الله والبيرة ونابلس والخليل، وبنسب 31.5% و22.6% و20.1% على التوالي. وقد ارتفعت هذه النسب في الربع الرابع مقارنة بالربع السابق. وتعتبر البنية التحتية في المحافظات الثلاث السابقة أكثر تأهيلاً وقدرة على خدمة الأهداف الاستثمارية مقارنة بالمحافظات الأخرى. كما يحيط بكل من مدينة الخليل ونابلس العديد من التجمعات السكنية الحضرية وهو ما يزيد من نسبة عدد الشركات المسجلة في المحافظتين. وهو الحال أيضاً في محافظة جنين، فبالرغم من أن عدد سكانها أقل مقارنة بالمحافظات سابقة الذكر، إلا أن هنالك تزايداً في القوة الاقتصادية في محيط المدينة بسبب التطوّر النسبي للبنية التحتية الخاصة بالتجمعات السكانية المحيطة بها. وفي الربع الرابع، بلغت نسبة الشركات الجديدة المسجلة في محافظة جنين 9.1%، منخفضة عن النسبة التي سجّلتها في الربع السابق بواقع 5.6 نقطة مئوية. أما المحافظات المجاورة لمحافظة جنين (طولكرم، وقلقيلية، وسلفيت) والتي تتسم بذات الطابع الزراعي لاقتصاد مدينة جنين، فإن نسب الشركات المسجلة فيها بلغت 3.7% و2.7% و0.7% من أعداد الشركات الجديدة المسجلة، على التوالي. حيث يلاحظ ارتفاعاً ملاحظاً في نسب الشركات المسجلة في محافظة طولكرم. وفي حين بقيت نسبة الشركات المسجلة في محافظة قلقيلية ثابتة نسبياً، فقد انخفضت قليلاً في محافظة سلفيت. أما الشركات المسجلة الجديدة في ضواحي مدينة القدس، فبلغت 2.7% من العدد الكلي للشركات الجديدة المسجلة. وفيما شكلت نسبة الشركات الجديدة المسجلة في محافظة بيت لحم 5.3%، فقد بلغت النسبة 1.4% في محافظة أريحا والأغوار التي تتميز بطابع زراعي يحدّ من الفرص الاستثمارية في القطاعات الأخرى (أنظر جدول 34).

جدول 34: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال أرباع العام 2009

المحافظة	الربع الأول	النسبة من المجموع %	الربع الثاني	النسبة من المجموع %	الربع الثالث	النسبة من المجموع %	الربع الرابع	النسبة من المجموع %	العام 2009	النسبة من المجموع %
رام الله والبيرة	**144**	31.7	**152**	37.0	**123**	28.2	**138**	31.5	**557**	33.7
الخليل	**91**	20.0	**58**	14.1	**51**	15.5	**88**	20.1	**288**	17.4
نابلس	**66**	14.5	**63**	15.3	**71**	22.1	**99**	22.6	**299**	18.1
طولكرم	**22**	4.8	**19**	4.6	**4**	0.7	**16**	3.7	**61**	3.7
جنين	**57**	12.6	**42**	10.2	**47**	14.7	**40**	9.1	**186**	11.3
أريحا والأغوار	**7**	1.5	**7**	1.7	**6**	2.4	**6**	1.4	**26**	1.6
ضواحي القدس	**18**	4.0	**12**	2.9	**14**	3.3	**12**	2.7	**56**	3.4
بيت لحم	**33**	7.3	**35**	8.5	**19**	9.4	**23**	5.3	**110**	6.7
قلقيلية	**9**	2.0	**10**	2.4	**10**	2.7	**12**	2.7	**41**	2.5
سلفيت	**7**	1.5	**13**	3.2	**4**	1.0	**3**	0.7	**27**	1.6
المجموع	**454**	**100**	**412**	**100**	**349**	**100**	**437**	**100**	**1,652**	**100**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2009.

بالرغم من الارتفاع في نسب الشركات المسجلة في محافظات معينة دون أخرى خلال الربع الرابع 2009، إلا أن ترتيب المحافظات بحسب عدد الشركات المسجلة بقي خلال أرباع العام 2009 ثابتاً. الشكل 27 يبيّن توزيع الشركات المسجلة حديثاً على المحافظات الفلسطينية المختلفة.

شكل 27: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال العام 2009 (%)

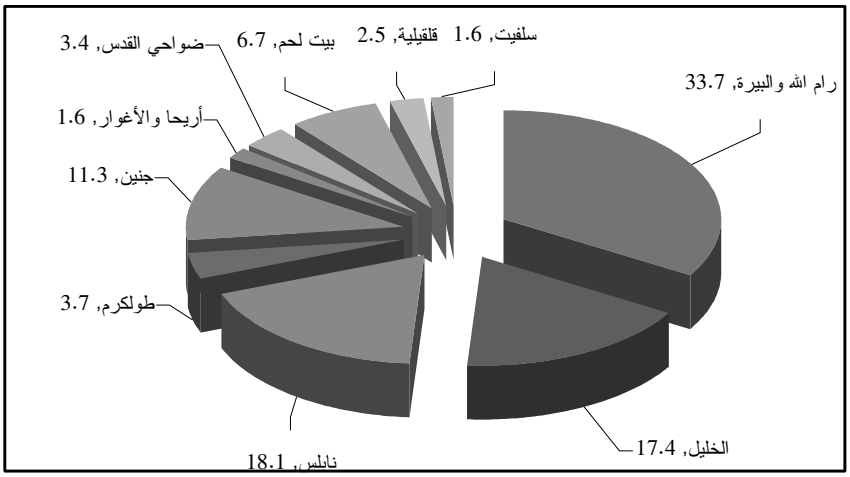

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2009.

9-2 رخص الأبنية

يعتبر عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة مؤشراً على حجم النشاط الاستثماري في قطاع الإنشاءات، آخذين بعين الاعتبار أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. ويعود السبب في ذلك إلى أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بنائها.

يتأثر عدد رخص الأبنية الصادرة بشكل كبير بالعوامل الجوية والأجواء المناخية وحالة الطقس خلال فترة زمنية معينة. وبناءً على ذلك، يمكن ملاحظة التزايد والتناقص في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة. إذ يتزايد حجم الأنشطة المرتبطة بقطاع البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع حجم تلك الأنشطة خلال الربعين الأول والرابع (خلال فصل الشتاء). إن هذا الارتباط بالعوامل السابقة الذكر يجعل من عملية المقارنة بين عدد الرخص الصادرة في ربع معين مع تلك الصادرة خلال الربع المناظر له من العام السابق أكثر دلالة ودقة.

تشير إحصاءات رخص الأبنية إلى ارتفاع عدد رخص البناء خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2008 بنسبة 51.2%. أما بيانات قطاع غزة فهي غير متوفرة للربع الرابع 2009، كما هو الحال في الأرباع الأول والثالث والرابع من العام 2008، وكذلك الربع الأول والثاني والثالث 2009.

بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الرابع من العام 2009 حوالي 593.7 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 54.0% عن الربع المناظر من العام 2008. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة بشكل كبير خلال الربع الرابع من العام 2009، ففي حين كان عدد الوحدات السكنية الجديدة المرخصة خلال الربع الرابع 2008 حوالي 1,111 وحدة سكنية، ارتفعت إلى 1,668 بارتفاع مقداره 50.1%، وبذات الوتيرة ارتفعت مساحة تلك الوحدات بنسبة 52.6%. كما وارتفع عدد الوحدات السكنية القائمة المرخصة إلى 423 وحدة، مرتفعة بحوالي 109.4% (أنظر جدول 35).

جدول 35: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الأراضي الفلسطينية خلال أرباع العامين 2008 و2009

		الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008*	الربع الرابع 2008*	الربع الأول 2009*	الربع الثاني 2009*	الربع الثالث 2009*	الربع الرابع 2009*
مجموع الرخص الصادرة		**1,155**	**1,096**	**980**	**1,219**	**1,309**	**1,296**	**1,482**
مبنى سكني		979	931	827	1,052	1,144	1,135	1,296
مبنى غير سكني		176	165	153	167	165	161	186
مجموع المساحات المرخصة (ألف م^2)		**354.8**	**458.8**	**385.5**	**469.2**	**522.9**	**510.3**	**593.7**
الوحدات السكنية المرخصة								
وحدات جديدة	عدد	1,062	1,174	1,111	1,266	1,485	1,311	1,668
	مساحة (ألف م^2)	195.2	234.3	195.5	245.6	311.2	241.4	297.8
وحدات قائمة	عدد	331	223	202	261	322	495	423
	مساحة (ألف م^2)	60.7	62.5	51.6	74.3	85.6	88.5	74.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

* الأرباع للضفة الغربية فقط ولا تشمل قطاع غزة.

10- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية

10-1 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام

أفاد 28.8% من أصحاب/مدراء المؤسسات الصناعية أن أداء مؤسساتهم بشكل عام في شهر كانون الأول 2009 قد تحسن عما كان عليه خلال شهر تشرين الثاني 2009 (29.3% في الضفة الغربية، 20.5% في قطاع غزة).

10-2 الإنتاج

يعتبر ارتفاع أسعار وتكاليف المواد الخام العامل الأهم في التأثير على تكاليف الإنتاج بحسب آراء 91.5% من أصحاب المؤسسات الصناعية العاملة خلال الربع الرابع 2009، بواقع 92.1% في الضفة الغربية و82.1% في قطاع غزة. وأشار 89.8% من أصحاب ومدراء المؤسسات الصناعية العاملة إلى قوة تأثير الأوضاع السياسية الحالية على النشاط الاقتصادي بواقع 90.1% في الضفة الغربية و84.6% في قطاع غزة.

10-3 التشغيل

أشار 10.0% من أصحاب/مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية إلى أنهم قاموا بتسريح بعض العاملين لديهم خلال شهر كانون الأول 2009 (10.3% في الضفة الغربية، 5.1% في قطاع غزة)، بينما أشار 80.9% من أصحاب المؤسسات إلى أنه لم يطرأ أي تغيير على عدد العاملين (80.4% في الضفة الغربية، 88.5% في قطاع غزة).

في حين أظهرت توقعات أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية حول التشغيل لشهر كانون ثاني 2010 أن 13.9% منهم فقط يتوقعون ارتفاع مستوى التشغيل (13.6% في الضفة الغربية، 17.9% في قطاع غزة). أما على صعيد توقعات أصحاب ومدراء المؤسسات الصناعية على المدى المتوسط (أي خلال الأشهر الستة القادمة)، فقد أشارت التوقعات إلى أن 26.7% في الضفة الغربية يتوقعون ارتفاعاً في مستوى التشغيل، مقابل 26.9% في قطاع غزة يتوقعون ذلك.

10-4 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل عبر الاقتراض

تفيد نتائج المسح إلى ضعف إقبال المؤسسات الصناعية العاملة على طلب القروض من البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع 2009، حيث أفاد 93.6% من أصحاب المؤسسات الصناعية العاملة بأنهم لم يتقدموا بطلب الاقتراض من البنوك العاملة (93.2% في الضفة الغربية و100% في قطاع غزة)، بينما تقدم 5.5% من المؤسسات العاملة بطلب الاقتراض بواقع مرة واحدة، مقابل 0.9% للمؤسسات التي عمدت إلى الاقتراض من البنوك ما بين 2-5 مرات في الأراضي الفلسطينية (1.0% في الضفة الغربية، لم يعمد أي من المنشآت في قطاع غزة إلى طلب الاقتراض 2-5 مرات).

أما التوقعات المستقبلية لهم خلال شهر كانون ثاني 2010، فتشير إلى أن 21.5% منهم يتوقعون تحسن الأوضاع المالية الخاصة، و2.7% فقط يتوقعون تحسن التسهيلات المصرفية.

11- الإجراءات الإسرائيلية[22]

11-1 الشهداء والجرحى

بلغ عدد الشهداء في الأراضي الفلسطينية خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010 (11) شهيداً، بينهم طفل، و10 منهم من قطاع غزة. في حين بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين 104 جريحاً للفترة نفسها من العام 2010، بينهم 23 طفلاً وامرأتين وصحافيين اثنين. كما بلغ عدد المعتقلين 628 معتقلاً، 95% منهم من الضفة الغربية (أنظر جدول 36).

جدول 36: الانتهاكات الإسرائيلية في شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010

الحدث	كانون الثاني		شباط		المجموع
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	
القتل	0	8	1	2	**11**
الجرح	46	16	24	18	**104**
الاعتقال	262	6	334	26	**628**
المجموع	**3**	**30**	**359**	**46**	**743**

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010) للأشهر: كانون الثاني، شباط، الموقع الالكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية: http://www.Nad-plo.org

11-2 عوائق الحركة والتنقل

لا تزال قوات الاحتلال تعمل بكافة الطرق لمنع المواطن الفلسطيني من التحرك بحرية، فهي تعمل على زيادة المعاناة وتضييق الخناق على كافة أنواع الحركة والتنقل، وذلك عن طريق ممارسات الحواجز والاغلاقات. تشير البيانات أن عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية المفاجئة (الحواجز المؤقتة) في الضفة الغربية قد بلغ 1,192 حاجزاً خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010. في حين بلغ عدد مرات إغلاق المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل 192 مرة، بينما أغلِقت المنافذ الدولية 91 مرة لنفس الفترة (أنظر جدول 37).

[22] المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010) للأشهر: كانون الثاني، شباط، الموقع الالكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية: http://www.nad-plo.org

جدول 37: الإغلاق الكلي للمنافذ والمعابر مع إسرائيل
خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010

العوائق	كانون الثاني	شباط	المجموع
إغلاق المعابر	88	104	**192**
إغلاق المنافذ	43	48	**91**
المجموع	**131**	**152**	**283**

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010) للأشهر: كانون الثاني، شباط، الموقع الالكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية: http://www.nad-plo.org

11-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة

بلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم الفلسطيني خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010 (9) اعتداءات، حيث وقعت جميع هذه الاعتداءات داخل مناطق الضفة الغربية (3 إعتداءات في كانون الثاني، و6 اعتداءات في شباط). وتوزعت هذه الاعتداءات بين إقامة نقطتين عسكريتين على سطح مدرستين في نابلس، ومداهمة روضة أطفال، وتفتيش وهدم العديد من المدارس. أما بالنسبة للقطاع الصحي فقد تعرض إلى اعتداءين خلال نفس الفترة، حيث تم مداهمة مركز صحي في مدينة القدس، كما تم منع سيارة إسعاف من نقل حالة خطيرة إلى المستشفى. بمدينة رام الله

11-4 الاعتداءات على الممتلكات الفلسطينية والأجهزة الأمنية

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمارس سياسة الاعتداء على الممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة، فقد بلغ عدد المنازل التي تم احتلالها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010 (18) منزلاً، في حين بلغ عدد الاعتداءات على الممتلكات الفلسطينية خلال نفس الفترة 162 اعتداءً. وبلغ عدد التحرشات بالأجهزة الأمنية الفلسطينية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال نفس الفترة 42 تحرشاً، وقعت جميعها في مناطق الضفة الغربية (أنظر جدول 38).

جدول 38: اعتداءات سلطات الاحتلال على الممتلكات الفلسطينية
والأجهزة الأمنية خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010

الحدث	كانون الثاني		شباط		المجموع
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	
احتلال منازل	7	0	11	0	**18**
هدم منازل	1	1	0	2	**4**
تحرش بالأجهزة الأمنية	13	0	29	0	**42**
اعتداءات على الممتلكات	56	19	69	18	**162**

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية 2010 (كانون الثاني، شباط)، الموقع الالكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية: http://www.nad-plo.org

11-5 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين

ما زالت الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية مستمرة، حيث بلغت 14 نشاطاً استيطانيا خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010. وتعددت هذه الأنشطة ما بين تجريف أراض زراعية، وبناء وحدات سكنية جديدة،

وإقامة أبراج مراقبة عسكرية. كذلك بلغ عدد اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم لنفس الفترة 125 اعتداء، ما بين إطلاق للنار، واعتداء على مواطنين، واقتحام قرى.

12- واقع النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية[23]

12-1 مؤشرات ديموغرافية

بلغ عدد الإناث المقدر في نهاية العام 2009 في الأراضي الفلسطينية حوالي 1.965 مليون، حيث يشكّلن 49.2% من العدد الإجمالي للسكان. كما بلغ العمر المتوقع عند الولادة للإناث 73.2 سنة، وهو أعلى من مثيله في أوساط الذكور الذي بلغ 70.5.

وتشير البيانات أن 55.9% من النساء 15 سنة فأكثر هن متزوجات، و6.1% منهن أرامل، و1.3% مطلقات، و0.2% منفصلات عن أزواجهن، في حين أن 36.5% من النساء 15 سن فأكثر عازبات. وقد بلغت العزوبية بين النساء في الفئة العمرية (30 سنة فأكثر) 9.9%. وعند الأخذ بعين الاعتبار أن العمر الوسيط للإناث عند الزواج الأول قد بلغ 19.5 في العام 2007، فإن ذلك قد يعطي صورة عن مستوى العنوسة بين أوساط النساء الفلسطينيات.

12-2 مؤشرات التعليم

تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات الأمية بين أوساط الإناث بالمقارنة مع مثيلتها بين أوساط الذكور، ففي حين بلغت 8.3% للإناث 15 سنة فأكثر، تنخفض إلى 2.6% بين أوساط الذكور. في المقابل، تظهر البيانات أن أكثر من نصف الطلبة الملتحقين بالجامعات والخريجين منهم للعام الدراسي 2008/2007 هم من الإناث (55.2%)، وأن أكثر من نصف الهيئة التدريسية في المدارس الحكومية هن إناث (54.8%). كما أن هنالك 54 أنثى من بين كل مئة طالب وطالبة ملتحقة في المرحلة الثانوية في العام الدراسي 2009/2008، في حين أن نسبة الإناث الملتحقات في المرحلة الأساسية قد بلغت 49.5% من إجمالي الطلبة الملتحقين في المرحلة الأساسية لنفس العام الدراسي.

12-3 مؤشرات سوق العمل

لا تزال نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل متدنية جداً مقارنة بدول المنطقة. وقد بلغت نسبة الإناث المشاركات في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 15.5% في العام 2009 (بواقع 17.4% في الضفة الغربية و12.2% في قطاع غزة). ويظهر مدى انخفاض هذه النسبة عند مقارنتها بمعدل مشاركة المرأة في الدول المجاورة. ففي العام 2008، بلغت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل في الأردن 23.4%، كما بلغت 21.8% في لبنان، و22.8% في مصر[24]. أما فيما يخص معدل البطالة بين أوساط الإناث، فقد بلغت 26.4% خلال العام 2009، وبلغت النسبة الأعلى بين أوساط النساء اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر[25].

أما فيما يخص القطاعات التي تعمل بها المرأة الفلسطينية فهي متعددة، وترتفع نسبة مساهمة المرأة الفلسطينية في قطاعات معينة دون غيرها. إذ بلغت نسبة مساهمتها في قطاع التعليم 34.7%، يليه قطاع الزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك وذلك بنسبة 20.5%، ثم قطاع الصحة بنسبة 9.4%. وفي قطاع الصحة بالتحديد، فتشير بيانات العام 2008 أن هناك 56 ممرضة من بين كل 100 ممرض وممرضة عاملين في الأراضي الفلسطينية. كما أن خُمس أطباء الأسنان ونصف الصيادلة تقريباً هن إناث أيضاً.

أما على صعيد الحياة السياسية، فمع نهاية العام 2009 بلغت عدد الوزراء الإناث 5 وزراء من أصل 22 وزيراً. كما تم خلال العام 2009 تعيين أول امرأة في منصب

[23] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). تقرير صحفي بمناسبة يوم المرأة العالمي. رام الله- فلسطين.

[24] قاعدة بيانات البنك الدولي على الانترنت:
http://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS

[25] لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع للقسم 3 من المراقب (سوق العمل).

رئيس هيئة سوق رأس المال، ومع بداية عام 2010 تم تعيين أول سيدة لتشغل منصب محافظ، كما تم تعيين أول امرأة في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي العام 2008، كان 12%.من القضاة نساء. وحتى آذار 2008، بلغ عدد السفراء الإناث 5 سفراء. كما بلغت نسبة النساء من مجمل أعضاء المجلس التشريعي 12.9% خلال العام 2006.

12-4 النساء الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية

مع نهاية العام 2009، بلغ عدد الأسيرات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية 34 أسيرة، منهن 20 أسيرة محكومة، بواقع خمس أسيرات محكومات بالسجن المؤبد، و12 موقوفات، و2 معتقلات إدارياً.

13- اللاجئون الفلسطينيون

تشير البيانات الصادرة عمؤخراً عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها خلال النصف الأول من العام 2009 قد بلغ 4.7 مليون لاجئ فلسطيني، بواقع 42% في الأردن، و9% في لبنان، و10% في سوريا. في حين بلغت نسبتهم 16% في الضفة الغربية، و23% في قطاع غزة. وتراوحت نسبة الزيادة السكانية في أوساطهم بين العامين 2008 و2009 بين 1.3% في لبنان، و3.0 % في قطاع غزة.

يتوزع اللاجئون الفلسطينيون على 58 مخيماً منتشراً بواقع 10 مخيمات في الأردن، و12 مخيم في لبنان، و9 مخيمات في سوريا، في حين بلغ عدد المخيمات في الضفة الغربية 19 مخيم، مقابل 8 مخيمات في قطاع غزة. وتشير بيانات الأونروا إلى أن غالبية اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها يعيشون خارج المخيمات. ففي النصف الأول من العام 2009 بلغت نسبة اللاجئين في المخيمات إلى تعداد اللاجئين المسجلين 29.4%، ما يعني أن حوالي 1.7 مليون لاجئ فلسطيني فقط يعيش داخل المخيمات. وتشير البيانات ذاتها أن أقل نسبة من اللاجئين الذي يعيشون داخل المخيمات قد كانت في الأردن، والتي بلغت 17% من إجمالي عدد اللاجئين المسجلين في الأردن، تليها سوريا (27%)، ومن ثم الضفة الغربية (25%) وقطاع غزة (46%). فيما أن أكثر من نصف اللاجئين المسجلين في لبنان لا يزالون يعيشون داخل تلك المخيمات (53%). إلا أنه تجدر الإشارة أن هذه البيانات فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة تختلف إلى حد ما مع البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد السكان الفلسطينيين القاطنين في المخيمات الفلسطينية قد بلغ 350.3 ألف في العام 2007، بواقع 126.8 ألف مواطن في مخيمات الضفة الغربية، و223.5 ألف في مخيمات قطاع غزة في العام 2007[26]. أما عند احتساب أعداد اللاجئين الفلسطينيين الساكنين في المخيمات بناءً على البيانات التي توفّرها الأونروا، فإن عددهم يبلغ 188 ألف لاجئ في الضفة الغربية و497.3 ألف في قطاع غزة في حتى نهاية النصف الأول العام 2009.

ويدرس الطلبة الفلسطينيون في المخيمات في مدارس تابعة للأونروا، والتي بلغ عددها في بداية العام الدراسي 2010/2009 (689) مدرسة، موزعة كالتالي: 174 مدرسة في الأردن، و119 مدرسة في سوريا، و81 مدرسة في لبنان. في حين يبلغ عدد المدارس في الضفة الغربية 94 مدرسة، مقابل 221 مدرسة في قطاع غزة. وقد يبدو عدد المدارس غير متّسقً مع عدد اللاجئين المسجلين في الدول والمناطق المختلفة، إلا أن ذلك يعود إلى حقيقة التباينات الكبيرة في نسب اللاجئين القاطنين داخل المخيمات على مستوى المناطق. وعند النظر إلى عدد الطلبة الملتحقين في تلك المدارس، فإن عددهم الإجمالي لنفس العام الدراسي قد بلغ حوالي 479,156 طالب، بواقع 123,917 في الأردن، و34,516 في لبنان، و65,479 في سوريا. بينما بلغ عددهم في الضفة الغربية وقطاع غزة 56,384 و198,860 طالب على التوالي. وبقسمة عدد الطلاب على عدد المدارس، يتّضح أن مدارس قطاع غزة هي الأكبر من حيث متوسط

[26] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007. المؤشرات الأساسية حسب نوع التجمع السكاني. رام الله- فلسطين.

عدد الطلاب لكل مدرسة والذي بلغ حوالي 900 طالب، تليها مدارس الأردن بمتوسط 712 طالب. بينما أن أقلّها تحقق في مدارس لبنان بمتوسط 426 طالب. ولا تتوفر معلومات عن عدد الأساتذة في تلك المدارس، أو أعداد الشعب الدراسية فيها أو أحجام تلك المدارس. يجدر بالإشارة أن معدل نسبة الطالبات الإناث في المدارس التابعة للأونروا قد بلغ حوالي 50% في العام الدراسي ذاته. وقد كانت النسبة الأعلى في مدارس الأونروا في لبنان، تليها مدارس الأردن ومن ثم مدارس سوريا فمدارس قطاع غزة، وأخيرا مدراس الأونروا في الضفة الغربية بحسب النسب: 53.2%، 49.3%، 48.9%، 48% و57.3%، على التوالي.

أما فيما يخص مراكز التدريب المهني التابعة للأونروا، فقد بلغت خلال نفس الفترة 10 مراكز، بواقع 3 مراكز في الضفة الغربية، ومركزين في كل من الأردن ولبنان وقطاع غزة، ومركز واحد في سوريا. كما يتبع للأونروا ثلاث كليات تعرف بكليات العلوم التربوية، وتتوزع الكليات الثلاث بواقع كلية في الأردن وكليتين في الضفة الغربية.

وتقدم الأونروا لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات مجموعة من الخدمات الصحية. وحتى النصف الأول من العام 2009، بلغ عدد المراكز الصحية التابعة للأونروا في المخيمات الفلسطينية 137 مركزاً، بواقع 24 مركزاً في الأردن، و29 مركزاً في لبنان، و23 مركزاً في سوريا. في حين بلغ عدد المراكز الصحية في الضفة الغربية 41 مركزاً، و20 مركزاً في قطاع غزة. كما بلغ عدد المراكز الصحية التي تقدم خدمات صحة الأسنان، وخدمات مخبرية 119 مركزاً لكل منهما، في حين بلغ عدد المراكز الصحية التي تقدم خدمات لمرضى السكري وضغط الدم، وخدمات رعاية الأم والطفل وتنظيم الأسرة 132 و134 مركزاً على التوالي.

قضايا اقتصادية

التقلبات الاقتصادية
(1) مقدمة

لقد خصصنا الحلقات الأربع الماضية من سلسلة قضايا اقتصادية لموضوع النمو الاقتصادي، ووجدنا أن وصول النشاط الاقتصادي إلى مرحلة النمو المستدام يحتاج إلى وقت طويل. حيث أن النمو المستدام لا يتحقق إلا من جراء ارتفاع إنتاجية عوامل الإنتاج المتاحة (وهذا يأتي من التقدم التقني وارتفاع كفاءة المؤسسات). ومن المعروف أن التقدم التقني يحتاج إلى تطور كبير في نوعية وكمية رأس المال البشري الذي يحتاج بدوره إلى استثمار في التعليم والصحة، كما يحتاج إلى تطور كبير في مرافق البحث العلمي الذي يحتاج بدوره إلى استثمار في نشاطات البحث والتطوير (R&D). وإذا كانت كل تلك العمليات من الاستثمار تأخذ وقتاً ليس بالقصير حتى تبدأ في إعطاء المردود الاقتصادي المطلوب، فإن إصلاح المؤسسات (العامة والخاصة) وتحسين كفاءتها وفعاليتها يتطلب وقتاً أطول من ذلك بالتأكيد. ولهذا، فإن على حكومات البلدان النامية التي تخطط للوصول إلى مرحلة النمو المستدام أن تأخذ بسياسة النفس الطويل، وأن تتبنى خططاً تعمل على تحقيق أهداف بعيدة المدى تخص تراكم رأس المال البشري واكتساب تقنيات المعرفة والبحث العلمي، كما تتطلب الإرادة السياسية القادرة على القيام بمهمات الإصلاح المؤسسي. وفي نفس الوقت، فإن علينا أن نلاحظ أن تلك الحكومات لن تصل إلى مرحلة النمو المستدام إذا كرست كل جهودها للعمل على تحقيق الأهداف بعيدة المدى وتجاهلت الأهداف قصيرة الأمد التي تخص البطالة عن العمل، أو التضخم المالي أو عجز ميزان المدفوعات. ففي غضون أسابيع أو شهور تحدث هزات اقتصادية تحرف النشاط الاقتصادي عن مساره حتى يصبح من الصعب، أو من المستحيل، الاستمرار في تحقيق الأهداف بعيدة المدى، إذا لم يتم التعامل مع أهداف قصيرة الأمد التي تخص حجم الإنتاج وحجم التشغيل واستقرار الأسعار. ولذلك، فإن على واضعي خطط التنمية أن يقلدوا قبطان السفينة الذي يوجه سفينته دوماً في اتجاه المدينة التي يريد أن يرسو في مرفأها، وفي نفس الوقت يكون مستعداً أن يتعامل مع العواصف التي قد تهب في البحر وتحرف السفينة عن مسارها..

وهكذا نرى أن ضمان استمرار النمو يحتاج إلى القدرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية، وهو الموضوع الذي نخصص له السلسلة الثانية من "قضايا اقتصادية"، والتي نبدأ الحلقة الأولى منها في هذا العدد بالحديث عن ماهية التقلبات ولمحه عن تاريخها.

1. الدورة الاقتصادية (Business Cycles)

- إذا قمنا بحساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما في فترة زمنية محددة مثل 1900–2000، ووجدنا أن متوسط معدل النمو لتلك الحقبة الزمنية كان 4%، فإننا نستطيع أن ننظر إلى معدل النمو الحقيقي في أي سنة من سنوات تلك الحقبة الزمنية على أنه يتألف من جزأين: الأول يساوي 4% الذي هو معدل اتجاه النمو على الأمد الطويل (Long-run trend)، والآخر يساوي مقدار الانحراف عن 4% ويمثل النمو الناجم عن التقلبات الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، فإذا كان معدل النمو الحقيقي في أحد السنوات يساوي 7%، فهذا يعني أن معدل نمو **الاتجاه** هو 4، ومعدل نمو **التقلب** هو 3%. أما إذا كان المعدل الحقيقي هو 2%، فهذا يعني أن معدل نمو **الاتجاه** هو 4%، ومعدل نمو **التقلب** هو –2%. وفي المرة الأولى، كان النشاط الاقتصادي في فترة ازدهار وتوسع، أما في الفترة الثانية، فكان النشاط الاقتصادي في فترة انكماش وركود. وفي الأدبيات الاقتصادية، يتم استعمال مصطلح "الدورة الاقتصادية" كمرادف لمصطلح "التقلبات الاقتصادية"، ويشير إلى التغيرات السريعة التي تحصل في النشاط الاقتصادي بين فترة من الازدهار والتوسع، وفترة من الانكماش والركود. ويصاحب التغيرات الحاصلة في حجم الإنتاج تغيرات في حجم التشغيل، وحجم العمالة، وفي معدل البطالة عن العمل، وفي المستوى العام للأسعار.

2. مفردات الدورة

- تشتمل الدورة الاقتصادية على فترة **توسع وازدهار (Expansion)** يتزايد خلالها معدل النمو حتى يصل إلى **الذروة (Peak)**، كما تشتمل على فترة **انكماش وركود (Contraction)** يتناقص فيها معدل النمو حتى يصل إلى الحوض

(Trough). وتقاس مدة فترة التوسع من وقت الحوض السابق إلى وقت الذروة، كما تقاس فترة الانكماش من فترة الذروة السابقة إلى فترة الحوض. أما مدة الدورة، فإنها تقاس إما بالوقت المنقضي بين ذروتين متتاليتين أو بين حوضين متتاليين. وتحدث الدورات الاقتصادية بشكل متكرر، ولكن ليس بشكل دوري. وبينما تتراوح المدة الزمنية للدورة الاقتصادية في البلاد الصناعية الغنية ما بين السنتين والثمانية، فإن مدتها في البلدان النامية أقل، وتتراوح بين أربع إلى ستة سنوات .

- بعض المتغيرات الاقتصادية تتحرك في نفس اتجاه حركة الناتج المحلي الإجمالي خلال الدورة، وتوصف بأنها "**مسايرة للدورة**" (Procyclical)؛ كالاستهلاك، والاستثمار، والكتلة النقدية، والتشغيل والأجر الحقيقي. وهناك متغيرات أخرى تتحرك بشكل معاكس لحركة الناتج المحلي الإجمالي خلال الدورة، وتوصف بأنها "**مضادة للدورة**" (Countercyclical)؛ مثل المستوى العام للأسعار. وعادة ما يسبق التغير الحاصل للكتلة النقدية ذلك الحاصل للناتج المحلي الإجمالي، ولذلك توصف الكتلة النقدية بأنها متغير "**قائد للدورة**" (Leading)، بينما يحصل العكس مع التشغيل الذي يوصف بالمتغير "**المتخلّف عن الدورة** (Lagging).

3. تواتر الدورة

كما ذكرنا، تحدث التقلبات الاقتصادية بشكل متكرر. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، حيث توجد أفضل البيانات الإحصائية الخاصة بالدورات الاقتصادية، فإن 32 دورة اقتصادية حصلت في الحقبة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين، ويبلغ متوسط فترة الدورة حوالي أربع سنوات ونصف. ويظهر من الجدول (1) أن متوسط مدة الدورة قد ازداد في النصف الثاني من القرن العشرين عن النصف الأول، وأن متوسط فترة التوسع والازدهار كانت طوال الحقبة أطول من متوسط فترة الانكماش والركود.

جدول(1) متوسط فترات الدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية (شهور) (1854–2001)

الحقبة الزمنية	عدد الدورات	فترة انكماش	فترة التوسع)	مدة الدورة
1919–1845	16	22	27	48
1945–1919	6	18	35	53
2001–1945	10	10	57	67
2001–1845	32	17	38	55

المصدر: Business Cycles Expansions and Contractions National Bureau of Economic Research :www.nber.org/cycles

من الطبيعي أن هناك أسئلة هامة تخص موضوع الدورة الاقتصادية ومن أهمها:

- ما هو سبب حدوث الدورات الاقتصادية، وإلى أي مدى يكون حدوثها بسبب عوامل داخلية والى أي مدى يكون بسبب عوامل خارجية؟
- ما هو دور الدولة في التعامل مع الدورات الاقتصادية؟

وسنخصص الحلقات القادمة من سلسلة التقلبات الاقتصادية للإجابة على هذه الأسئلة، وغيرها.

تود أسرة تحرير المراقب أن تعتذر من القراء الكرام على حصول التباس في العدد الماضي من المراقب حيث ظهر صندوق "قضايا اقتصادية" وفيه أخطاء. وسيجد القارئ ورقة بالتعديلات على النص المذكور داخل هذا العدد

2010

Economic & Social Monitor

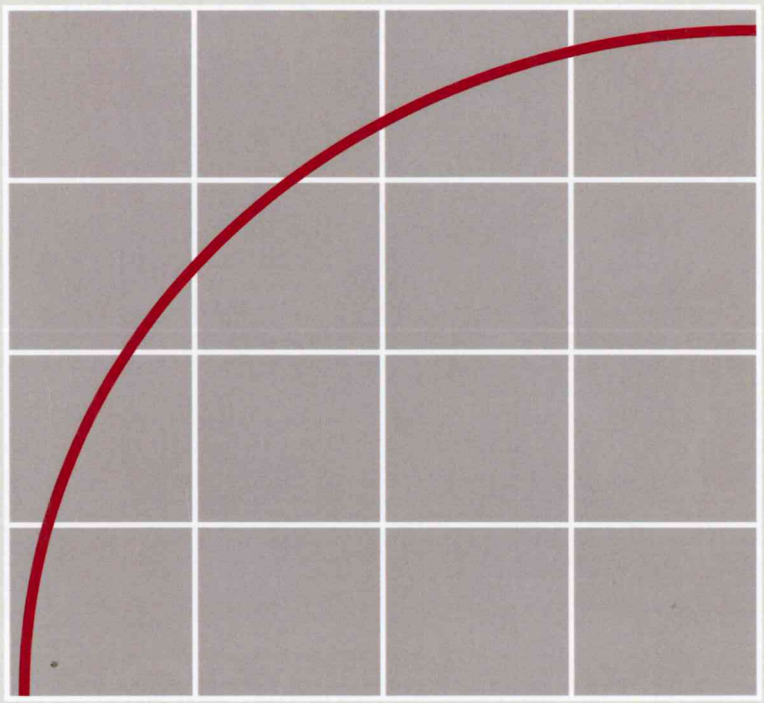

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)

Volume 20

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Palestine Monetary Authority (PMA)

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Quarterly
Economic and Social Monitor

Volume 20

June, 2010

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ticipated in this issue:

Mustafa Naqib (*Editor*)

From Palestine Economic Policy Research Institute (MAS):
Obaida Salah (*General Coordinator*)
Haneen Ghazawneh Qusai Saify

From the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS):
Amina Khasib (*Coordinator*)
Ashraf Samarah Ahmad Omar Saadi Al-Masri
Hasan Dwekat Adel Qrareyeh Jamil Rimawi

From Palestine Monetary Authority (PMA):
Mohammad Atallah (*Coordinator*)
Mutasem Abu Daqa Mohammad Abed

Copyright
© 2010 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@pal-econ.org
website: www.mas.ps

© 2010 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2010 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma-palestine.org
website: www.pma.ps

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

June, 2010

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Foreword

This volume of the Economic and Social monitor outlines the main trends in economic and social development in the West Bank and Gaza Strip during the fourth quarter of 2009, as well as the overview of the entire 2009 calendar year. The reader will see that the economic conditions in the months at the end of the year very closely parallel how the situation was during the mid-year months in terms of improved economic activity in the West Bank, and the continuing deteriorating situation in the Gaza Strip, which is primarily due to the continuing Israeli blockades imposed on the Gaza Strip; with no serious progress in addressing the catastrophic effects of Israeli aggression on the Gaza Strip (27 December 2008-18 January 2009). In general, the economic conditions throughout 2009 have seen some improvements in the West Bank. The political division of the Palestinian side on one had is due to the captive political situation and the critical goals of Israeli intransigence and their refusal to apply the requirements of the road map; as well as the mongering occupation practices of killing, displacement, military raids, and the establishment of checkpoints and closures throughout the Palestinian Territories.

This volume contains a report on the status of Palestinian women in the Palestinian territories and neighboring Arab countries, it also contains a summary of the statistical data on the numbers of Palestinian refugees that was recently issued by the relief agency for Palestinian refugees. There are also three reports that are separate from the main text itselt. The reader is first exposed to the subject of the Israeli military, which was recently released and interpreted by the Israeli media that the Israeli authorities allow the deportation of tens of thousands of Palestinians from the West Bank. The reader will then be exposed to the Jewish settlement activity in the West Bank since the Israeli government's decision (November 25, 2009) to freeze part of the settlement for a period of ten months. The third part will expose the reader to the recent government decision to reduce the tax purchase of vehicles.

As for the report entitled "economic issues," we launched it in this issue to discuss the new series entitled "economic volatility"; and in the last issue we have concluded the discussion of "economic growth" that was broken up into four parts.

We would like to reiterate our commitments to our readers and warmly welcome any feedback. We also wish to thank the teams at the three organizations that prepared this publication (PMA, PCBS and MAS).

Numan Kanafani
Director General
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Ola Awad
Acting President
Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)

Jehad Alwazir
Governor
Palestine Monetary Authority (PMA)

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Contents

1. The Monitor Outlook **1**

2. Economic Activity **4**

3. Labor Market **9**
3.1 Labor Force and Labor Force Participation 9
3.2 Unemployment 12
3.3 Wages and Working Hours 14
3.4 Vacancy Announcements 15

4. Public Finance Developments **18**
4.1 Revenues 18
4.2 External Financing 21
4.3 Expenditures 23
4.4 Surplus (Deficit) 25
4.5 2010 Budget 26

5. Banking Developments* **28**
5.1 Banks' Consolidated Balance Sheet 29
5.2 Bank Performance Indicators 35
5.3 Clearing House Activities 35
5.4 Number of Banks and Branches 36

6. Palestine Securities Exchange **36**

7. Prices and Purchasing Power **41**
7.1 Prices 41
7.2 Average Prices of Selected Consumer Goods 43
7.3 Producer Prices 44
7.5 Purchasing Power 45

8. Hotel Activity **46**

9. Investment Indicators **48**
9.1 Company Registration 48
9.2 Building Licenses 52

10. Expectations of Owners and Managers of Industrial Establishments **53**
10.1 General performance of industrial establishments 53
10.2 Production 53
10.3 Employment 53
10.4 Financial conditions and financing by borrowing 53

11. Israeli Measures **54**
11.1 Those Killed and Injured 54
11.2 Obstacles to Movement and Travel 54
11.3 Assaults on the Education and Health Sectors 54
11.4 Assaults on Palestinian Property and Security Forces 55
11.5 Settlement Activity and Settlers Assaults 55

12. The Status of Palestinian Women in the Occupied Palestinian Territory **55**

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

12.3 Labor Market Indicators 55
12.4 Palestinian Women in Israeli Prisons 56

13. Palestinian Refugees **56**

Economic Issues - Economic Fluctuations **58**

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

List of Tables

Table 1:	Economic Growth and Unemployment for the 4th Quarter of 2008 - the 4th Quarter of 2009	5
Table 2:	Percentage Contribution of Agriculture and Industry to Gross Domestic Product (%)	6
Table 3:	Main Economic Indicators in the West Bank and the Palestinian Territories for 4th Quarter 2008 – 4th Quarter 2009	6
Table 4:	The Ratio of the Average Palestinian Income/Capita compared to its Level in Neighboring Countries (%)	6
Table 5:	The Contribution of Economic Activity to GDP in the Occupied Palestinian Territory for the 4th Quarter of 2008 - the 4th Quarter of 2009, in Constant Prices: Base Year 2004 (%)	7
Table 6:	Labor Force Participation Rate for Individuals Aged 15 Years and Over, in the Occupied Palestinian Territory According to Place of Work and Sex, 2008 and 2009 Quarters (%)	9
Table 7:	Percentage Distribution of Employed Persons in the Occupied Palestinian Territory According to Employment Status and Region, 2008 and 2009 Quarters (%)	10
Table 8:	Distribution of Employed Persons in the the Occupied Palestinian Territory According to Region and Economic Activity, 2008 and 2009 Quarters	11
Table 9:	Distribution of Workers Aged 15 and Over in the Occupied Palestinian Territory According to Place of Work, 2008 and 2009 Quarters	11
Table 10:	Unemployment Rate among Individuals Participating in the Labor Force (15 years and above) In the Occupied Palestinian Territory by Region and Sex, 2008 and 2009 Quarters (%)	12
Table 11:	Unemployment Rate among Individuals Participating in the Labor Force (15 years and above) in the Occupied Palestinian Territory According to Sex and Age Groups, 2008 and 2009 Quarters (%)	13
Table 12:	Unemployment Rate among Individuals Participating in the Labor Force (15 years and above) in the Occupied Palestinian Territory by Sex and Years of Schooling, 2008 and 2009 Quarters (%)	13
Table 13:	Average Weekly Working Hours, Monthly Working Days and Daily Wages in NIS for Paid Workers in the Occupied Palestinian Territory according to Place of Work, 4th Quarter 2008 - 4th Quarter 2009	14
Table 14:	Vacancy Announcements in Local Newspapers in the Occupied Palestinian Territory during 2008 and 2009 Quarters	15
Table 15:	The Number of Workers in the Occupied Palestinian Territory, 2007 - 2009	17
Table 16:	The Number of Advertised Vacancies in Daily Newspapers by Sector and Qualifications during the 3rd and 4th Quarters of 2009	18
Table 17:	Public Revenues Development in 2008 and 2009 (USD million)	21
Table 18:	Structure of External Assistance to the Palestinian Authority in 2008 and the Quarters of 2009 (USD million)	22
Table 19:	Developments of Public Expenditures for 2008 and the Quarters of 2009 (USD million)	24
Table 20:	Budget Surplus (Deficit) Developments for 2008 and the Quarters of 2009 (USD million)	25
Table 21:	The Distribution of the Direct Credit Facility Portfolio for the Quarters of 2008 and 2009) (USD million)	31
Table 22	Banks' Consolidated Balance Sheet (1st Quarter 2008 - 4th Quarter 2009) (USD million)	34
Table 23:	Bank Performance Indicators 2006 - the 4th Quarter 2009 (%)	35

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Table 25: Checks Presented for Clearing and the Number of Returned Checks (1st Quarter 2008 - 4th Quarter 2009) 35
Table 25: Key Indicators of the Palestine Securities exchange during the Months of the 4th Quarter of 2009 and the Preceding Three Quarters 39
Table 26: The CPI and its Monthly and Quarterly Percentage Changes in the Consumer Prices in the Occupied Palestinian Territory During the 3rd & 4th Quarters of 2009 (Base year 2004=100) 41
Table 27: Average Change in CPI by Main Commodity Categories in the Occupied Palestinian Territory in the 4th Quarter of 2009 compared to the Previous Quarter and the Corresponding Quarter of 2008 (Base year 2004=100) 41
Table 28: Changes in the CPI in the Occupied Palestinian Territory by Region and Commodity Group in the 4th Quarter of 2009 Compared to the Previous Quarter 43
Table 29: Average Monthly Exchange Rate of USD and JOD against the NIS, October 2008 - December 2009 45
Table 30: Average Monthly Exchange Rates (USD & JOD against NIS) and Changes in their Purchasing Power, January - December 2009 45
Table 31: Percentage Change in Hotel Activity Indicators during the 4th Quarter of 2009 Compared to the Previous Quarter and the Corresponding Quarter of 2008 47
Table 32: Development of the Number of New Companies Registered In the West Bank during the Years: 2008 – 2009 48
Table 33: The Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the West Bank by Legal Classification during the Quarters of 2009 50
Table 34: The Distribution of the Newly Registered Companies in the West Bank by Governorates during the Quarters of 2009 51
Table 35: Some indicators for Building Licenses and Licensed Areas in the Occupied Palestinian Territory during the Quarters of 2008 and 2009 52
Table 36: Israeli Violations in January & February 2010 54
Table 37: Total Clossure of Border Crossings with Israel During January & February 2010 54
Table 38: Israeli Assaults on Palestinian Property and Security Forces During January & February 2010 55

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

List of Figures

Figure 1:	Percentage Distribution of Vacancies Advertised in the Newspapers by Sector during 2009	16
Figure 2:	Percentage Distribution of Vacancies Advertised in the Newspapers by Geographic Area during 2009	17
Figure 3:	Monthly External Support of the Budget 2008-2009	19
Figure 4:	Public Revenue Developments in the 4th Quarter of 2008 – 4th Quarter 2009	20
Figure 5:	Public Expenditure Developments, 4th Quarter 2008 _ 4th Quarter 2009	24
Figure 6:	Growth Rate Development on Assets of Banks Operating in the Occupied Palestinian Territory by Quarters of 2008, 2009	29
Figure 7:	Distribution of Credit Facilities by Type, End of 4th Quarter 2009	30
Figure 8:	Distribution of Credit Facilities by Region: 1st Quarter 2008 - 4th Quarter 2009	30
Figure 9:	The structure of the Assets of Banks Operating in the Occupied Palestinian Territory at the End of the 4th Quarter of 2009	31
Figure 10:	Clients' Deposits Development by Quarters of 2008 and 2009	32
Figure 11:	Clients' Deposits Distribution by Type of Currency, End of 4th Quarter 2009	33
Figure 12:	Credit Facilities Ratio to Total Clients' Deposits (1st Quarter 2008 - 4th Quarter 2009)	33
Figure 13:	The Structure of Liabilities in Banks Operating in the Occupied Palestinian Territory by the End of the 4th Quarter of 2009	34
Figure 14:	The Number of Branches and Offices of Banks Operating in the Occupied Palestinian Territory, 2006-2009	36
Figure 15:	The Number of Shares Traded in the Palestine Securities Exchange during the Months of 2009 (USD million)	38
Figure 16:	The Value of Shares Traded in the Palestine Securities Exchange during the Months of 2009 (USD million)	38
Figure 17:	Al-Quds (Jerusalem) Index for the Months of 2009	39
Figure 18:	The Value of Shares Traded in the Palestine securities Exchange by Sector for the Year 2009 (USD million)	40
Figure 19:	The Value of Shares Listed in the Palestine securities Exchange by Sector for the Year 2009 (USD million)	40
Figure 20:	Shekel-based Inflation Rate in Jerusalem, the West Bank and the Gaza Strip By Quarters: 3rd 2008 – 4th 2009	42
Figure 21:	The General Direction of the Movement of the Producer Prices Indices (PPI) In the Occupied Palestinian Territory for the Quarters: 3rd 2008 – 4th 2009 (Base year 2007=100)	44
Figure 22:	Number of Operating Hotels in the Occupied Palestinian Territory by 4th Quarters of 2006-2009	46
Figure 23:	Hotel Room Occupancy Rates during the 4th Quarters, 2006-2009	47
Figure 24:	Capital Value for New Companies Registered in the West Bank in JOD for the Quarters of 2008 – 2009	49
Figure 25:	Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the West Bank by Economic Activity During 2008 and 2009 (%)	49
Figure 26:	Relative Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the West Bank by Legal Form During 2008 and 2009	50
Figure 27:	Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the West Bank by Governorate During 2009	52

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

e of Boxes

Box 1: The Israeli military order for the deportation of Palestinians from the West Bank 3
Box 2: Israeli settlement activity following the freeze!! 8
Box 3: The new purchase tax on vehicles 28

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

cutive Summary

Economic activity: Palestinian GDP witnessed an overall increase of 1.6% in the 4th quarter of 2009 in comparison to the 3rd quarter of the same year. Consequently, GDP per capita also increased, by 0.8% for the same period, amounting to $354. As for the year 2009, GDP per capita grew by 6.8% from the year 2008, causing the individual share to increase by 3.7%

Labor market: The unemployment rate decreased from 25.8% to 24.8% between the 3rd and 4th quarters of the year 2009. The female participation rate in the Occupied Palestinian Territory subsided in the 4th quarter of 2009 ending at 15.1% of the total participation. With respect to daily wages, there has been a decrease of 2.2% in the West Bank which amounts to 85.6 NIS. However, the Gaza Strip experienced a 0.3% increase in its daily wage rate. On the other hand, advertisements for job openings in the newspaper amounted to a total of 641 ads in the 4th quarter of 2009.

Public Finance: Total government revenue in the 4th quarter of 2009 declined by 12.5% from the previous quarter, ending at nearly $397.3 million. Domestic revenue, which encompasses 32% of total revenue, drastically fell to a mere $130.6 million. Also, total public expenditure slumped by 37.3% from the previous quarter, ending at a reported $597 million.

Banking developments: Credit facilities increased by 35.5% from the 3rd to the 4th quarter of the year 2009. However, total bank deposits dropped by 1.2% from the previous quarter, amounting to a total of $2,234 million. Also, the banks' assets dropped by 0.8% from the 3rd quarter totaling $8091.1 million.

Palestine Securities Exchange: The Al-Quds (Jerusalem) index witnessed a decrease of 1.2% in the 4th quarter of 2009 compared to the previous quarter. When comparing The Al-Quds (Jerusalem with the index presented at the end of 2008 it is evident that there was a decline of 17.3%. During the 4th quarter, banks, industry and) Index at the end of 2009 investment indices witnessed increases, while the indices of the insurance and services sectors decreased. 40 million Shares were traded, with a value of $85.3 million. The market value of listed companies amounted to $2.39 billion.

Prices and purchasing power: The Consumer Price Index (CPI) in the PT increased during the 4th quarter of 2009 compared to the previous quarter with prices increasing by 1.3%. Consumer prices in the West Bank, Jerusalem, and the Gaza Strip increased by 1.85%, 1.63%, and 0.86% respectively. The purchasing power of the US dollar and the Jordanian Dinar declined by 0.69% and 0.49% respectively.

Tourism: By the end of the 4th quarter of the year 2009, the number of hotels operating in the West Bank and the Gaza Strip increased to 126 hotels. These hotels were responsible for serving a total of 142,504 visitors. 10.5% of these visitors were Palestinian, and 36.6% of them were from the European Union- 49.1% of these visitors stayed in hotels located in the city of Jerusalem.

Company Registration: The number of companies registered in the West Bank in the 4th quarter of the year 2009 increased by 25.5% from the previous quarter; resulting in a registration of 438 new companies between the end of June and the end of September. This resulted in a tremendous increase in capital- nearly 55% from the previous quarter. This 4th quarter increase led to a total capital increase of 100% from the year 2008 to the year 2009.

Building Licenses: The total number of licensed buildings in the West Bank increased by 51.2% from the year 2008 to the year 2009. In the meantime, the total number of licensed dwellings in the West Bank increased by nearly 50% from the year 2008 to the year 2009. As for the Gaza Strip, there is yet to be any data present for the entire 2009 calendar year.

Industry Expectations: 28.2% of owners and managers of industrial firms in the WBGS believed that their companies overall performance improved during November of

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

month. and managers of industrial firms in the WBGS, employment remained stagnant during the month of December. In the medium term (the next six month) 26.7% of the owners and managers of industrial firms expected that the operational level in the WBGS will improve.

Israeli Measures: 11 Palestinians were killed and 104 were injured during the months of January and February of the year 2010. During the same period, crossing points between the WBGS and Israel were fully closed 283 times and the number of temporary military checkpoints in the WB decreased to 1,192. Moreover, there were 9 Israeli military assaults on the Palestinian education sector, and 2 military assaults on the health sector during the months of January and February of the year 2010.

The reality of Palestinian women living in the Occupied Palestinian Territory: The female population comprised nearly 49.2% of the total population in the 4th quarter of the year 2009. At the same time, 49.5% of students (not including collegiate students) were female for the 2008/2009 school year.

Palestinian Refugees: It is reported that during the first half of the year 2009 there were 4.7 million Palestinian refugees registered with UNRWA - The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. There are also 689 schools registered with UNRWA that are located in Palestinian refugee camps. As for the centers for technical training registered with UNRWA, there were a total of 10 registered centers in the Occupied Palestinian Territory in the first half of the year 2009. Moreover, the total number of UNRWA registered health centers totaled 137 centers across the Occupied Palestinian Territory for the 2009 calendar year.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

omic Indicators in the West Bank and the Gaza Strip for the years 1994-2009

Indicator	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Population by mid 2009																
Occupied Palestinian Territory	-	-	-	2,871.6	2,962.2	-	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25
West Bank	-	-	-	1,838.8	1,891.2	-	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4
Gaza Strip	-	-	-	1,032.8	1,071.1	-	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8
National Accounts																
GDP	3,012.3	3,193.2	3,286.0	3,701.6	4,147.9	4,511.7	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,820.9	5,147.2
GDP per capita (USD)**	1,406.2	1,388.2	1,347.8	1,437.7	1,558.4	1,640.3	1,450.2	1,287.9	1,084.8	1,210.9	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,340.4	1,389.9
Household Expenditure**	3,061.5	3,093.3	3,106.1	3,493.3	3,806.8	4,180.2	3,982.0	3,901.4	3,627.8	4,103.1	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,803.2	-
Public Expenditure	568.4	609.0	735.7	814.7	924.4	1,010.6	1,100.7	1,022.7	947.9	903.1	1,048.9	833.3	870.4	892.7	963.4	
Gross Capital Formation**	1,051.5	1,065.0	1,160.7	1,310.6	1,531.2	2,081.2	1,561.1	1,120.0	954.1	1,204.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,315.1	-
Net Balance of Goods Trade**	(1,609)	(1,522)	(1,652)	(1,786)	(1,951)	(2,636)	(2,432)	(2,055)	(2,082)	(2,382)	(2,210)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,169.8)	-
Commodity Imports**	2,021.6	1,980.4	2,163.5	2,326	2,601.4	3,271.4	2,978.5	2,418.6	2,423.8	2,776.8	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,763.6	-
Commodity Exports**	412.5	458.1	511.7	539.9	650.7	635.4	546.6	363.2	341.8	394.4	412.3	457.5	535.2	537.8	593.8	-
Prices and Inflation																
Average Exchange Rate of the USD Against the Shekel	3.010	3.010	3.239	3.554	3.802	4.162	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.93
Average Exchange Rate of the JOD Against the Shekel	4.304	4.304	4.548	5.007	5.351	5.839	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.54
Inflation Rate (%)***	-	-	-	7.6	5.6	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75
Labor Market																
Number of Employees (thousands)	-	417	429	481	549	588	600	505	477	564	578	633	622	666	648	717
Participation Rate (%)	-	39	40	40.5	41.4	41.6	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	41.3	41.6
Unemployment (%)	-	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	26.0	24.5
Social Conditions																
Poverty Rate (%) ****	-	-	23.6	22.5	20.3	-	-	27.9	-	-	25.6	29.5	30.8	34.5	-	-
Deep Poverty Rate (%) ****	-	-	14.3	14.2	12.5	-	-	19.5	-	-	16.4	18.1	18.5	23.8	-	-

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

				1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Net Domestic Revenues *****	-	-	-	807	868	942	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4
Current Expenditures and Net Lending	-	-	-	862	838	937	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,919.6
Externally Supported Development Expenses	-	-	-	500	520	474	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	46.8
Surplus (deficit) Budget before Support	-	-	-	(55)	30	5	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,412.7)
Total Grants & Assistance	-	-	-	520	530	497	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	غ.م	1,401.9
Total Surplus (deficit) Budget	-	-	-	(35)	40	28	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)
Public Debt	-	-	-	212	309	309	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	99.8
Banking Sector (Million USD)																
Assets/Liabilities	-	-	-	2,908	3,337	3,857	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893
Equity	-	-	-	216	222	246	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910
Clients' Deposits	-	-	-	2,090	2,415	2,875	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111
Credit Facilities	-	-	-	578	777	967	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109
Number of Banks	7	13	15	19	21	21	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20

Source: Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority.

* West Bank: means the West Bank except that part of Jerusalem governorate which was annexed forcefully by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

** Data in constant prices. Base year for the 1994-2003 is 1997; base year for 2004-2009 is 2004. Data for 2009 is preliminary and subject to revision and amendment and is based on quarterly estimates.

*** According to the inflation rate based on the comparison of average indices of consumer prices for the comparison year with its average in the previous year. Base year for the period 1994-2006 was 1996 (1996=100), base year for 007, 2008 and 2009 is 2004 (2004=100).

**** The PCBS defines poverty in relation with the family budget. Deep Poverty: any standard family (6 members: two adults and 4 children) possessing a budget that is less than NIS1,886 monthly (2007) to cover for the expenses of food, clothing and housing. Relative poverty: any standard family (6 members: 2 adults and 4 children) possessing a budget less than NIS2,362 monthly to cover the expenses of food, clothing, housing ,health, education, transportation and other expenses.

***** The total net income is the total current income after the deduction of tax returns.

\- Figures in brackets are negative.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

In the previous issue of the Monitor the general political scene was described as being dominated by two contradictory situations. The first is exemplified by the emergence of an unprecedented international consensus to adopt the 'two- states' solution for the Israeli – Palestinian conflict. The international powers and the United Nations adopted this solution in the 'Road Map' while the Arab League adopted it in the 'Arab Peace Initiative'. The official Israeli position is no more opposed to the establishment of a Palestinian State as it was in the past. The second situation is demonstrated by the daily Israeli practices in the West Bank. This has been described by many commentators as aiming to undermine any chance for the establishment of a Palestinian State within the framework of the 'two-states' solution, to the extent that numerous observers have been obliged to say that this solution is no longer practically feasible.

This contradiction has emerged at the local, regional and international levels in the past months. Increasingly, key parties to the conflict are recognizing that this contradiction is slowly undermining the feasibility of the "two states" solution and, as a consequence, are taking steps to eradicate it.

It is obvious that Israel is the party who created this contradiction and that perpetuates it. All evidence shows that the verbal acceptance of a Palestinian State following the United States adoption of that principal by successive Israeli governments is void of content. It is an acceptance that lacks any content that differs from the old Israeli position that opposed the establishment of a Palestinian state. It is also clear that continuity with the status quo is in the interest of the Israeli side as it allows the continuation of the expansion of Jewish settlements in the West Bank and the Judaisation of Jerusalem, diminishing its connectivity with the West Bank. At the same time, Israel's interests lie in not showing that the continuation of the status quo as a contradictory reality between what it announces regarding the 'two-states' solution and its systematic practices for undermining this solution. Thus Israel continues to create a smoke screen to conceal the truth by following two methods; the first is to call on the Palestinian side to come to the negotiations with no previous conditions or restrictions and when Palestinians refuse, to negotiate while the settlements and the Judaisation of Jerusalem continue, they seem to the international community as the intransigent side who impedes the peace process. The second method is the exaggeration of the 'Iranian threat' in a way that draws the world's attention away from the Israeli-Palestinian conflict; recalling the old Israeli account that the Israeli-Palestinian conflict is not primarily responsible for the instability in the region and for threatening western interests in the Arab world.

As for the American side, the position of George Bush's administration (2001-2008) was not really different from that of the Israeli government where the United States administration supported all Israeli practices which aimed to undermine the practical possibility of establishing a Palestinian state and ending the Israeli – Palestinian conflict by the 'two-states' solution. This included the support of Israeli aggression in which Israel reoccupied the West Bank in a violation of the accords held with the Palestinian Authority, as well as supporting expansion of settlements and the Judaisation of Jerusalem which is a violation of the spirit of the Annapolis Conference (November, 2007) sponsored by the United States. There has been some change in the American position with the advent of President Obama in January 2009 when American voices warning of the continuation of the status quo in the Israeli – Palestinian conflict started to rise; being considered among the reasons why problems facing the United States in Iraq, Afghanistan and Pakistan are so great. This was enhanced by the creation of a new Jewish lobby in the United States (J Street) which opposes the extremist trends of the old Jewish lobby (AIPAC) and thinks that halting settlement activity and starting serious negotiations with the Palestinian side is in the interest of Israel. The Obama administration has responded to these voices. The US administration spokesmen declared that the continuation of the status quo in the Israeli – Palestinian conflict is against American national interests,

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

[illegible] one [illegible] of the [illegible] peace process. In the coming weeks and months, it will be seen to what extent the American position will develop. Is it going to oppose the continuation of the Israeli contradiction between verbally adopting the 'two-states' solution and its actual practices aimed at destroying the chances of realizing that solution and thus putting pressure on Israel to attempt changes on the ground; or will it just oppose the blatant appearance of this contradiction in front of the international community by and continue to pressure the Palestinian side to continue with the negotiations.

It is obvious that the efforts of the Palestinian side has been focused in recent months on the attempt to change the status quo as Palestinians are the most affected by the continuation of the Israeli daily practices aiming to undermine the chances for the establishment of a Palestinian State. These efforts are distributed into three tracks; the first is an attempt to achieve national reconciliation between Fatah and Hamas, to end the divide between the West Bank and the Gaza Strip. The second is the declaration of the Palestinian Authority that it has joined the people's growing peaceful movement to resist the occupation in the West Bank. The third is the Palestinian Government's efforts at building the institutions and foundations necessary for the establishment of the Palestinian State within two years.

It is clear that these efforts have not so far been fruitful in getting the Palestinian National struggle out of the crisis which it is suffering. The Palestinian leaders and elite are required to live up to their responsibility and to start a serious and constructive political dialogue that will end the political divide and formulate a government of national unity to meet the following three objectives: first, the formulation and implementation of a comprehensive national plan to resist settlements at the local level while making use of the growing international sympathy with the Palestinians counter settlement activities, demanding the international community to deal with settlements in a way that reflects their actual nature, a war crime convicted by law and not merely an obstacle to negotiations and to the peace process. The second task of the Government is to establish the environment to resume the democratic process and to carry out the legislative and presidential elections. The third task is to pursue the implementation of the reform and development plan and the reconstruction of the Gaza Strip as well as the plan for building the institutions and foundations for the Palestinian state, with emphasis on:

- Ending the siege on the Gaza Strip, starting the rebuilding and reconstruction process, lessening the sufferings of the citizens and launching the process of development.
- Reconnecting the West Bank and the Gaza Strip economically and at the same time linking the relief process in the Occupied Palestinian Territory in the short run with the national plan for development and continuing the efforts for linking international aid with the plan for development.
- Facing the economic and social policy for the marginalization of Jerusalem by supporting economic and cultural activity in Jerusalem and by confronting the attempts to detach the city from its surroundings and weakening its economic ties with other governorates.
- Allocating more financial resources for the implementation of the strategy of 'pro-poor growth' particularly in marginalized areas behind the Wall, in the Jordan Valley and rural communities by providing educational and health services together with policies and measures that help the poor and marginalized to participate in economic, political and social life.
- Initiate economic policies that will give the private sector potential to overcome the depressive factors in the investment environment that have been caused by aggression, destruction and instability.
- Prepare technical and economic studies for strategic projects, particularly airports and a port and the geographic link between the West Bank and Gaza Strip in response to the future needs of the Palestinian people and their independent state.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

i military order for the deportation ians from the West Bank

Military order 1650 generated a considerable disturbance in the Palestinian, Arab and international circles. The order that was issued 6 months ago and entered into force by mid April 2010 aims, according to Israeli sources, to prevent 'infiltration' into the West Bank. This order enables the deportation of tens of thousands of Palestinians from the West Bank under the pretext of 'infiltration' into the West Bank or for being illegitimate guests there. This new order is an amendment of the military order issued in 1969 and it expands the definition of an 'infiltrator' to include any person who enters the West Bank illegally, in addition to any person who is present in the West Bank and does not hold a legal permit to do so.[1] The threat in this issue lies in that this order considers each Palestinian currently present in the West Bank to be an 'infiltrator' unless he proves the opposite and leaves the ultimate reference for evidence with the Israeli military commander.

The order affects Palestinians in the Gaza Strip

According to the new military order, Palestinians from the Gaza Strip and those who are residents of the West Bank and whose identity cards hold their Gazan addresses and their children, even those born in the West Bank as well as any person whose parent carries a Gazan ID will be subject to this order and thus to deported from the West Bank.

Including Gazans in this order is an extension to the measures taken by Israel in recent years to constrict the population of the Gaza Strip and restrict their ability to reach and visit the West Bank for objectives pertaining to residency, work and study in a breach of the Oslo accords. Israel has taken various measures against persons from the Gaza Strip. Since 2000, every Palestinian residing in the West Bank and whose identity card carries a Gazan address was considered an illegal sojourner, such as any non-Palestinian citizen. Not only this, but in 2007 the Israeli Defense Force commander of the West Bank issued a military decree to force Palestinians whose identity cards hold a Gazan address to obtain a permit in order to stay in the West Bank. During the past years, many Palestinians were deported to the Gaza strip including individuals born in the West Bank.[2]The goal behind all this is to enforce the separation between the West Bank and Gaza Strip completely and ultimately.

The order affects many other categories of people

The order also includes those who were born abroad and had for any reason lost their residency. It also includes foreign spouses of Palestinians residing in the West Bank. The language of this order seems to be general and very ambiguous and based on the vague and expanded definition of an 'infiltrator', many groups can be defined so, such as Jerusalemites residing in the West Bank, foreigners who are living in the west Bank and whose countries are on good terms with Israel, as well as the Israelis, whether Arabs or Jews. Therefore, it is left to the consideration of the Israeli Defense Forces (IDF) commanders and their interpretation of the meaning of 'infiltration'. However, a spokesman from the IDF office pointed out that the order will not be applicable to Israelis but is instead meant for illegal sojourns in the West Bank.

Legal repercussions

The new order transfers the judicial mandate for the deportation of 'infiltrators' from Israeli civil courts (which issued verdicts in few cases by refuting the deportation of Palestinians from the West Bank) to Israeli military courts. The order enables the deportation of any person seen by the military commander as an 'infiltrator' in less than 72 hours or he may be sued and can be sentenced to prison that may reach seven years. In addition to deportation, the new order allows the Israeli military commander who discovers an 'infiltrator' to impose a fine that may reach NIS7, 500 (about $2000) to cover the cost of detention and deportation.

---

1 CNN (2010) "Palestinians object to definition of "infiltrator". http://edition.cnn.com/2010/WORLD/meast/04/12/mideast.west.bank.order/index.html, accessed on 27/4/2010. Published on: 12/4/2010.

2 HAARTZ (2010). "IDF order will enable mass deportation from West Bank". Accessed on 27/4/2010. Published on 11/4/2010.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

aims to achieve the following objectives:

Vest bank and Gaza strip.

- ✧ Enforce the legal status of the people in the West Bank population as obtaining its legitimacy from the Israeli Military commander.
- ✧ The displacement of the greatest possible number of the West Bank residents.

Dr. Anis Al-Qasem, a Palestinian legal expert, described this order as a means for developing and activating the Israeli plans for transfer.[3]

2. Economic Activity

Most of the macroeconomic indicators recorded an improvement n the 4th quarter of 2009 compared to the 3rd quarter. GDP grew by 1.6% leading to a growth in GDP per capita by 0.8% together with a decline in the unemployment rate of 3.9%. looking at the entire year of 2009 as compared to 2008, it is clear that GDP grew by 6.8% and GDP per capita by 3.7% while the unemployment rate declined by 5.4%. However, this improvement in economic performance must be evaluated within the following context:

- ✧ There was a considerable decline in economic activity at the end of 2000 in the wake of the outbreak of the Al-Aqsa uprising. This decline continued until the end of 2002 when economic activity witnessed some improvement in the years 2003-2005, followed by a fall back in 2006 before it recovered in 2007, 2008 and 2009. From this perspective, the comparison should be between the indicators in 2009 and those in 1999 prior to the significant recession that occurred.
- ✧ In view of this perspective, the growth is in fact a growth in consumption rather that in investment. While levels of investment in 2008 were still lower than those in 1999 (65.2% of 1999 level), the level of consumption has risen in 2008 compared to 1999 (112.9% from 1999 level).
- ✧ The growth in consumption is mainly attributed to the payment of salaries for the public sector employees through external aid which amounted in 2009 to three times its size in 1999.
- ✧ The West Bank has captured the lion's share in the improvement in economic activity while economic activity in the Gaza Strip continues to suffer from recession and deterioration. Unemployment rates reached 39.3% in the Gaza Strip (more than double its rate in the West Bank, 18.1%) which could be the highest rate of unemployment in the world. This is due to the restrictive siege imposed by Israel on the Gaza Strip, paralyzing all aspects of economic activity. It is noted that while the construction sector absorbed 15.1% of the total labor force in the West Bank in the 4th quarter of 2009, this sector employed only 1% of the total labor force in the Gaza Strip because of the Israeli embargo on construction materials in Gaza Strip. The same applies to the mining and industrial sectors which employ about 15% of the total labor force in the West Bank versus 5.7% in the Gaza Strip.

[3] In an interview with 'Al-Malaf' program on Al-Jazeera, Saturday May 1st 2010.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

c Growth and Unemployment for of 2008 - the 4th Quarter of 2009

Indicator	4th Q 2008	2008	1st Q 2009	2nd Q 2009	3rd Q 2009	4th Q 2009	2009
GDP in constant prices (million USD)	1,203.6	**4,820.9**	1,213.9*	1,298.8*	1,307.1*	1,327.4**	**5,147.2****
GDP per capita (USD)	331.0	**1,340.4**	331.4*	352.1*	351.8*	354.6**	**1,389.9****
Per capita Growth Rate (%)	(3.9)	**2.9**	0.1	6.2	(0.1)	0.8	**3.7**
Unemployment Rate (%)	27.9	**26.0**	25.4	22.2	25.8	24.8	**24.5**

Source: PCBS, 2010, National Accounts Statistics, Ramallah – Palestine.
* Second revision, preliminary and subject to revision and amendment.
** Preliminary estimates (first version), subject to revision and amendment.
- Figures are in constant prices for the West Bank and Gaza Strip and the base year is 2004.
- Numbers in brackets indicate negative value.

Obviously, the difficult economic conditions will continue unless a radical change happens in the political situation, for example the end of the Israeli siege on the Gaza Strip and the end of Israeli oppressive policies, practiced in the West Bank since 1967. As it is known, the Israeli measures succeeded in making the Palestinian economy dependent on external sources of income (income of workers in Israel and the settlements and the income of workers in the Gulf countries). The Palestinian economy also suffers from serious distortions, exemplified by the control of Israel of a considerable part of Palestinian natural resources (land and water); and from sectoral imbalances (the very low participation rate in the agricultural and industrial sectors in terms of GDP), and the complete dependency on Israel for imports and exports, in addition to a great drop in the level of productive investment and social services. The result is that the Palestinian economy suffers from many distortions and imbalances that can be summarized as follows:

- **Sectoral Disarticulation**
  The proportion of the productive sectors contribution to GDP is very low. By the end of the 4th quarter of 2009, the contribution of agriculture and industry was 19.6%. With regard to agriculture and manufacturing in particular, these proportions dropped to 16% which is much lower than the levels of countries with economies similar to the Palestinian economy in terms of standards of living (see tables 2 & 5).

- **Resource Gap**[4]
  The Palestinian economy suffers chronically from a resource gap reflected in a substantial deficit in the balance of trade in merchandise (merchandise imports – merchandise exports). The value of exports covers less than one fourth of the value of imports. This deficit makes up for 45% of GDP. The other side of the resource gap is, of course, the existing deficit between the volume of domestic savings and the expenditure on investments (investment - savings). The volume of domestic savings is of negative value in the Palestinian economy, and was equivalent to nearly 18.6% of GDP in 2008.

- **Labor Market Imbalance**
  The Palestinian economy suffers from a state of chronic imbalance in the labor market. Domestic economic activity absorbs only 67.6% of the labor force (according to data from the 4th quarter of 2009) while about 7.5% are employed in the Israeli economy. The rate of unemployment reached nearly a quarter of the labor force.

[4] Domestic savings is calculated as GDP minus total household consumption expenditures and governmental consumption expenditures from GDP (saving = GDP – (private consumption + public consumption). The resource gap may be seen either as the difference between the size of exports and imports or as the difference between domestic savings and the size of investments.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

e Contribution of Agriculture and
he Gross Domestic Product

(Percentage)

	1995	2003	2008
Palestine	33.2	33.2	17.5
Average of lower middle income countries	-	58.0	-

Source: World Bank Development Report 2004, 2009.

Table 3: Main Economic Indicators in the Occupied Palestinian Territory for the 4th Quarter 2008 - the 4th Quarter 2009

(USD Million)

Indicator	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009
GDP in constant prices**	1,203.6	1,213.9***	1,298.8***	1,307.1***	1,327.4****
GDP per capita($) in constant prices**	331.0	331.4***	352.1***	351.8***	354.6****
Participation in the labor Force (%)	41.6	41.4	41.4	41.7	41.6
Unemployment rate (%)	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8
Inflation rate (%) *****	0.19	(1.00)	8.6	1.90	1.30
Total net revenues	302.9	**342.0**	**355.3**	**453.8**	**397.3**
Public expenditures (excluding development expenditures)	1,064.0	**726.0**	**644.4**	**952.2**	**597**
Surplus/Deficit before support	(509.0)	(392.7)	(350.9)	(555.2)	(258.3)
Surplus/Deficit after support	(33)	(114.4)	(190)	113.4	35.8
Actual external assistance		272	177.9	668.7	294.1
Bank Deposits by residents	5,846.9	5,772.5	5,988.7	6,385.9	6,295.3
Credit facilities	1,828.2	1,842.9	2,099.7	2,261.2	2,233.9

Source: The Palestinian Central Bureau of Statistics - PCBS (National Accounts Statistics, Price Indices), Palestine Monetary Authority - PMA (Public Finance Indicators, Banking Indicators).
* The Occupied Palestinian Territory: excluding that part of the Jerusalem governorate that was annexed by Israel following Israel's occupation of the West Bank in 1967.
** Figures are in constant prices and the base year is 2004
*** Second revision; these figures are preliminary and subject to modification.
**** Preliminary estimates (first version), subject to revision and amendment
***** Inflation rate was calculated by comparing the average consumer prices for a given quarter with the average of the previous quarter. The base year for the CPI is 2004 (2004=100) given that the West Bank figures include East Jerusalem.
- Numbers in brackets indicate
- negative value.

Table 4: The Ratio of the Average Palestinian Income /Capita compared to its Level in Neighboring Countries (%)*

Country	2000	2005	2007**
Egypt	108	97	78
Jordan	88	49	43
Syria	164	86	69
Lebanon	35	22	21
Israel	8.8	6.2	5.6

Source: These ratios were calculated based on data from 'World Development Indicators (2008).
* The average income per capita is represented by the country's Gross National Income (GNI) per capita.
** Based on the assumption that the GNI per capita in the West Bank and the Gaza Strip in 2007 is equivalent to its level in 2005 (taking into account that the income in 2007 was probably less than that of 2005).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

rtions
come
erage

income of an individual in neighboring countries. While the average income of a Palestinian individual was slightly higher than the income of an Egyptian individual in 2000, it became equivalent to less than three quarters of that income in 2007. Also, the average income of a Palestinian individual was equivalent to more than 164% of the average income of an individual in Syria in 2000, but it became equal to 69% of the income of an individual in Syria in 2007 (see table 4).

As for the contribution of the different economic sectors to GDP, the 4th quarter of 2009 witnessed a slight rise in the contribution of agriculture and fishing which may be mainly due to the olive harvest. When this ratio is compared to its corresponding ratio for 2008, a decline in the contribution of the agriculture and fishing sectors is noticed because the olive harvest in 2009 was bad compared to the previous year. It is also noted that the contribution of the construction sector to GDP declined, as this ratio usually declines in the 4th and 1st quarters (autumn and winter) and rises in the 2nd and 3rd quarters (spring and summer). See table 5 which also illustrates the rise in the contribution of wholesale and retail trade, transportation, storage and the telecommunication sectors in GDP.

Table 5: The Contribution of Economic Activity in GDP in the Occupied Palestinian Territory* for the 4th Quarter of 2008 - the 4th Quarter of 2009 in Constant Prices: base year 2004 (%)

Economic Activity	2008	2009				2009
	4th Quarter	1st Quarter**	2nd Quarter**	3rd Quarter**	4th Quarter***	
Agriculture and Fishing	**5.8**	**4.8**	**5.1**	**4.1**	**5.2**	**4.8**
Mining, Manufacturing, Water and Electricity Supplies	**15.2**	**15.4**	**14.5**	**14.4**	**14.4**	**14.6**
Mining and quarrying	0.4	0.5	0.4	0.4	0.5	0.4
Manufacturing	11.5	11.5	10.9	10.8	10.8	11
Water and Electric Supplies	3.3	3.4	3.2	3.2	3.1	3.2
Construction	**6.3**	**7.0**	**8.2**	**7.6**	**6.9**	**7.4**
Retail and Wholesale	**10.8**	**11.1**	**10.2**	**10.6**	**10.9**	**10.7**
Transportation, storage and telecommunication	**8.7**	**9.1**	**8.4**	**8.5**	**8.7**	**8.7**
Financial intermediation	**6.2**	**5.3**	**5.3**	**5.7**	**5.8**	**5.5**
Services	**23.4**	**24.4**	**24.3**	**23.4**	**22.8**	**23.7**
Real estate, rental and commercial activity	8.5	9.7	9.6	8.7	7.8	8.9
Communal, social, and personal activities	1.5	1.8	1.9	1.9	1.7	1.8
Hotels and restaurants	1.4	0.8	1.2	1.5	1.5	1.3
Education	9.0	9.1	8.7	8.5	8.9	8.8
Health and social work	3.0	3.0	2.9	2.8	2.9	2.9
Public administration and defense	**13.8**	**14.9**	**14.0**	**14.3**	**14.7**	**14.5**
Domestic services	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
Subtract: financial inter-mediation (with indirect clearing)	-5.9	-5.3	-5.2	-5.4	-5.4	-5.3
Add: Customs fees	5.8	5.1	6.0	6.2	5.8	5.8
Add: Net VAT on imports	9.8	8.1	9.1	10.5	10.1	9.5
GDP (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
GDP	**1,203.6**	**1,213.9**	**1,298.8**	**1,307.1**	**1,327.4**	**5,147.2**

Source: PCBS, 2010. National Accounts Statistics, Ramallah – Palestine.
The contribution of the publicly-owned enterprises to GDP has been distributed on retail & wholesale, real estate, rental, commercial, education, restaurant and hotel activities.
* The Occupied Palestinian Territory: excluding that part of the Jerusalem governorate that was annexed by Israel following Israel occupation of the West Bank in 1967.
** Second revision: preliminary and subject to revision and modification.
**** Preliminary estimates (first issue): subject to revision and modification.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

BOX (II)
ment activity following the freeze!!

In November 2009, the Israeli Prime Minister, Benjamin Netanyahu announced a resolution to partially suspend/freeze Israeli settlement in the West Bank for the period of 10 months, ending by September 2010, in response to the American demand for freezing settlement activity as stipulated in the Roadmap to allow for the resumption of negotiations between the Palestinian and the Israeli side.

The resolution to freeze Israeli settlement is not new as the Israeli government has announced freeze on settlements more than once starting in 1992. Nevertheless, these resolutions did not slow down the settlement construction. On the contrary, the number of Jewish settlers doubled in the West Bank, reaching over 500 thousand in 2008 compared to 269 thousand in 1993 (see Economic and Social Monitor, volume 17).

In the context of assessing the results of the new resolution for freezing the settlements, we refer to the following facts on the expansion in the settlement activity since the end of November 2009:

- The resolution excluded the expansion of the settlements in East Jerusalem, the desired capital of the Palestinian state. Since the resolution to freeze settlements in November 2009, a huge number of housing unit tenders were announced in Neve Yaacov and Pisgat Zeev/Hezma and other Israeli settlements in occupied Jerusalem, the last of which was in March this year when the Israeli government approved the building of 1600 housing units in Ramat Shlomo settlement/Shufat.
- The Israeli government did not only expand settlements and build new housing units in occupied Jerusalem but continued the confiscation of houses in the Sheikh Jarah neighborhood and settling Jews there.
- At the end of February, the Mayor of Jerusalem Neer Barakat, approved the so-called 'development plan' for Al-Bustan neighborhood in Silwan where a national garden, the "King's Garden' and a tourist park will be built in the place of Palestinian houses. This means the demolition of no less than 88 Palestinian homes and the dispersion of at least 1,500 Jerusalemites, according to news agencies.
- The resolution did not exclude Jerusalem only but also excluded the resident apartments under construction in some settlements. Thus immediately excluding, following its release, 3 thousand housing units under construction that 'deserve to be completed'. In March this year, the Israeli government also approved the building of 112 housing units in Beitar Illit settlement, west Bethlehem with the pretext that work on its infrastructure had started before the freeze.
- It is noticeable that the growth rate in the number of endorsed housing units since the freeze resolution superseded all growth rates in settlement housing units during the years of Israeli occupation prior to the establishment of the Palestinian Authority (1967-1994). 'Peace Now' pointed out that there were 1,167 housing units approved for each 100,000 settlers since the freeze resolution was issued until the beginning of March 2010, which means that the number of housing units surpasses the data provided by the Israeli Central Bureau of Statistics that pointed to 836 housing unit for each 100,000 settlers.
- On the other side, the 'Peace Now' organization submitted a petition for the Israeli High Court of Justice calling on the Israeli government to remove 'illegal' settlement outposts. But the Israeli government responded that it is hard to talk about the removal of 'illegal' settlement outposts under 'pressure' imposed on the Government as a result of the freeze resolution issued in November 2009. The Israeli government also informed the Court that it is examining the legal status of two settlement outposts, Haresha and Hayovel working towards removing their status as illegal.
- The declaration of the Israeli Prime Minister in late February this year to include the Ibrahimi Mosque in Hebron and Bilal Bin Rabah Mosque in Bethlehem, where Jews claim is the grave of Rahel, Mother of Prophet Yusuf, to Jewish 'cultural heritage' is a grave new step for the Judaization of religious and archeological sites that will escalate existing tensions.

All in all, there are in fact over 5,000 housing units that have been built since the freeze resolution was taken up till now.[5]It is therefore difficult to talk about any positive impact of the resolution for a partial freeze on settlements issued late November 2009. On the contrary, its negative effects outweigh its positive ones. It is worth noting that 'Peace Now' revealed that the reason for choosing a ten months period for putting the resolution into force and not a full year is that the ten months duration will end in September 2010 when the American administration will be preoccupied with congressional elections and inattentive to other issues.

[5] This is the total of 3000 housing units excluded from the freeze resolution in addition to 1600 unit in (Ramat Shlomo) Shufat in East Jerusalem, 112 new units in Bethlehem in addition o the housing units in Neve Yaacov and Pisgat Zeev in Hezma.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

The key indicators that determine the number of workers in the economy are three: the number of the working–age population, the rate of participation in the labor market and the unemployment rate; while the role of workers in economic activity is determined by indicators pertaining to human capital. These include the volume of physical capital available for workers and the nature of the institutions that have a direct or indirect impact on the production process. The Palestinian labor market reflects the economic conditions in general. On the quantitative level, we notice a rise in the level of the working-age population, a decline in the rate of labor force participation and a rise in unemployment rates. The labor market suffers from imbalances, demonstrated in the inability of demand to meet the level of supply. When closely examining the causes of this inability, we find that the main cause lies in the drop in the size of the general demand for goods and services (consumption, investment, public expenditure and exportation); specifically in the weakness of investment activity and its inability to create sufficient capital accumulation to generate sufficient job opportunities capable of absorbing the annual increase in the labor force.

This imbalance was exacerbated during the Intifada because of the considerable shrinking of the economic activity as a result of Israeli army practices. These included killing, destruction, siege and closures, the building of and the expansion of the annexation wall and the restrictions imposed on the mobility of persons and goods between the West Bank and the Gaza Strip as well as between towns and villages within the respective regions. During the years of the Intifada, the annual increase in manpower was higher than the increase in the labor force (3.6% annual increase in manpower and 3.5% annual increase in the labor force). This indicates that labor force participation was declining. This indicates a decline in the labor participation rate, which actually declined by 0.1% a year. The average increase in the labor force (3.5%) was also higher than the average increase in employment (1.1%), indicating that the unemployment rate was rising with an average annual increase of 13.4%. Moreover, employment in the public sector increased slightly over employment in the private sector.

3.1 Labor Force and Labor Force Participation

Quarterly data registered a rise in the number of those employed. The number increased from 709.2 thousand workers in the 3rd quarter of 2009 to 724.2 thousand workers by the end of the 4th quarter of the same year. At the same time, the average labor force participation rate (LFPR) witnessed a slight rise in the quarters of 2009 as compared to its level in the corresponding quarters of 2008 (see table 6).

Table 6: Labor Force Participation Rate for Individuals Aged 15 Years and Over in the Occupied Palestinian Territory According to Place of Work and Sex, 2008 and 2009 Quarters (%)

Region and Sex	1st Q 2008	2nd Q 2008	3rd Q 2008	4th Q 2008	1st Q 2009	2nd Q 2009	3rd Q 2009	4th Q 2009
Both Sexes								
West Bank	42.3	43.5	43.4	42.8	42.8	**44.4**	**43.7**	**44.1**
Gaza Strip	37.5	38.0	38.2	38.8	38.9	**36.9**	**37.7**	**36.9**
Occupied Palestinian Territory	**40.6**	**41.6**	**41.6**	**41.4**	**41.4**	**41.7**	**41.6**	**41.5**
Males								
West Bank	67.5	68.0	69.4	68.3	68.5	69.6	69.5	70.5
Gaza Strip	63.3	63.2	64.0	65.4	63.8	61.4	63.1	61.6
Occupied Palestinian Territory	**66.0**	**66.3**	**67.5**	**67.3**	**66.9**	**66.7**	**67.2**	**67.3**
Females								
West Bank	16.5	18.2	16.9	16.7	16.5	18.7	17.3	17.1
Gaza Strip	11.3	12.0	11.9	11.7	13.5	11.8	11.9	11.6
Occupied Palestinian Territory	**14.7**	**16.0**	**15.2**	**15.0**	**15.4**	**16.2**	**15.4**	**15.1**

Source: PCBS (2009), Labor Force Survey, 2008-2009.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

n, the Gaza Strip persisted. This was intensified during the Intifada years due to the siege of the Gaza Strip. The labor force participation rate amounted to 44.1% in the West Bank in the 4th quarter of 2009, while it did not exceed 36.9% in the Gaza Strip. The 4th quarter of 2009 witnessed a slight improvement in the labor force participation rate of males in the Occupied Palestinian Territory, rising from 67.2% in the 3rd quarter to 67.3% in the 4th quarter of 2009.

As for workers' employment status, the quarterly data indicates a rise in the percentage of those employed in establishments they own or partially own, in addition to a drop in waged workers. The increase in the percentage of those working in establishments they own or partially own indicates, as was the case since the beginning of the *Intifada*, that a considerable percentage of those who lost their work in Israel or in the private sector after the *Intifada* tended to be self-employed (see table 7).

Table 7: Percentage Distribution of the Employed Persons in the Occupied Palestinian Territory According to Employment Status and Region, 2008 and 2009 Quarters

(%)

Region and Work Status	1st Q 2008	2nd Q 2008	3rd Q 2008	4th Q 2008	1st Q 2009	2nd Q 2009	3rd Q 2009	4th Q 2009
West bank								
Employer	4.2	4.3	4.5	5.0	6.0	7.0	7.5	7.3
Self-employed	22.9	24.1	22.8	16.4	20.8	19.8	20.2	22.0
Wage employee	64.2	60.4	62.2	67.9	64.6	62.5	63.1	62.0
Unpaid family member	8.7	11.2	10.5	10.7	8.6	10.7	9.2	8.7
Gaza Strip								
Employer	2.9	3.3	4.6	3.5	5.3	3.9	3.6	4.8
Self-employed	27.3	16.9	15.7	12.0	14.9	13.2	15.4	16.3
Wage employee	58.5	71.3	73.3	79.0	73.7	79.5	78.2	74.2
Unpaid family member	11.3	8.5	6.4	5.5	6.1	3.4	2.8	4.7
Occupied Palestinian Territory								
Employer	3.8	4.0	4.5	4.6	5.8	6.2	6.5	6.6
Self-employed	24.3	22.4	21.0	15.3	19.1	18.0	19.0	20.5
Wage employee	62.5	63.0	65.1	70.7	67.2	66.9	66.9	65.1
Unpaid family member	9.4	10.6	9.4	9.4	7.9	8.9	7.6	7.8

Source: PCBS (2009), Labor Force Survey, 2008-2009

Quarterly data indicates a change in the percentage distribution of employed persons by economic activity. The 4th quarter of 2009 witnessed a rise in the percentage of workers in the industry and agriculture sectors compared to a decline in the construction and services sectors (see table 8). The slight decline in the services sector does not negate the fact that the general trend is a rise in this sector, amounting to 37.9% by the end of the 4th quarter of 2009, where the percentage of workers in the services sector increased during the years of the Intifada in particular. Those years are also characterized by an increase in the percentage of workers in the agricultural sector, but to a lesser degree. This is compared to a decline in the percentage of workers in the construction sector to about half its level prior to the Intifada. The percentage of workers in mining, quarrying and manufacturing declined as well.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

...loyed Persons in the Palestinian Territories
...conomic Activity, 2008 and 2009 Quarters

(%)

Economic Activity and Region	1st Q 2008	2nd Q 2008	3rd Q 2008	4th Q 2008	1st Q 2009	2nd Q 2009	3rd Q 2009	4th Q 2009
Occupied Palestinian Territory								
Agriculture, Forestry, Hunting & Fishing	12.9	14.9	12.7	13.0	11.7	12.3	10.7	12.4
Mining, quarrying and manufacturing	13.0	12.1	12.4	11.1	12.6	11.4	11.8	12.6
Construction	9.4	10.8	12.7	10.8	11.1	12.3	12.2	11.4
Services and other sectors	38.5	38.2	37.2	39.4	40.5	40.4	39.4	37.9
West Bank								
Agriculture, Forestry, Hunting & Fishing	13.0	15.7	13.5	15.0	13.1	14.9	12.6	14.2
Mining, quarrying and manufacturing	16.2	14.5	15.0	13.9	15.4	13.9	13.8	15.0
Construction	12.7	14.1	16.8	14.2	15.1	16.5	16.0	15.1
Services and other sectors	32.8	30.9	29.1	29.8	31.6	30.9	31.5	30.0
Gaza Strip								
Agriculture, Forestry, Hunting & Fishing	12.5	12.3	10.6	7.1	8.4	4.8	4.9	7.3
Mining, quarrying and manufacturing	5.5	4.6	4.8	2.7	5.6	4.2	6.0	5.7
Construction	1.6	0.4	0.7	0.8	1.0	0.7	0.9	1.0
Services and other sectors	52.0	61.4	60.7	67.9	16.9	67.0	63.2	60.1

Source: PCBS (2009), Labor Force Survey, 2008-2009

The distribution of workers according to the place of work by the end of the 4th quarter of 2009 has been 64.2% in the West Bank, 25.8% in the Gaza Strip and 10% in Israel and the settlements. The 4th quarter of 2009 witnessed a decline in the percentage of workers in Israel and the settlements compared to a rise in the percentage of workers in the West Bank and the Gaza Strip. The increase in the number of workers was very close in each of the West Bank and the Gaza Strip during 2008 and 2009, reaching about 10.4% and 11.8% respectively (see table 9). These ratios are in contrast with what was prevalent in the first year of closure of the Israeli labor market during the Al-Aqsa Intifada, which witnessed a larger increase in the number of workers in the West Bank than in the Gaza Strip. Data shows that the West Bank share of the total workers in the Occupied Palestinian Territory had increased in 2008 by 18% compared to its *pre-Intifada* level, while the Gaza Strip share did not exceed 8%. This indicates that the labor market absorption capacity for workers who lost their work in Israel during the Intifada was larger in the West Bank than in the Gaza Strip.

Table 9: Percentage Distribution of workers Aged 15 Years and Over in the Occupied Occupied Palestinian Territory according to Place of work, 2008 and 2009 Quarters

Workplace	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q 4 2009
Manpower (thousand)	2,169.1	2,190.3	2,211.7	2,233.4	2,255.1	2,276.8	2,298.6	2,320.7
Labor Force	-	-	-	896.1	934.0	949.8	955.4	963.5
Number of Workers (thousand)	675.8	666.7	665.4	664.2	697.1	738.7	709.2	724.2
West Bank (%)	59.0	65.3	62.4	62.9	61.6	63.7	63.9	64.2
Gaza Strip (%)	29.8	23.9	25.5	25.0	28.4	26.1	25.4	25.8
Israel and settlements (%)	11.2	10.8	12.1	12.1	10.0	10.2	10.7	10.0

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009, Labor Force Survey 2008-2009.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

The problem of unemployment is not new to the Palestinian economy, although the rate was much lower prior to the Al-Aqsa Intifada, but it has always been relatively high. Unemployment witnessed an increase from the 1st quarter of 2008 until the 4th quarter of the same year. When the rate of unemployment in 2008 is compared with its level prior to the Intifada, we realize that it increased to more than double. In 2008, the problem of unemployment increased dramatically in the Gaza Strip in particular, as a result of the Israeli siege, amounting to 44.8% in the 4th quarter of the year, which was the highest in the world. Table 10 below illustrates a decrease in the rates of unemployment in the quarters of 2009 compared to 2008.

Table 10: Unemployment Rate among Individuals Participating in the Labor Force (15 years and above) In the Occupied Palestinian Territory by Region and Sex, 2008 and 2009 Quarters

(%)

Region &Sex	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q 4 2009
Occupied Palestinian Territory								
Male	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3
Female	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3
Total	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**
West Bank								
Male	19.9	16.6	20.5	21.0	20.1	15.1	17.2	17.9
Female	15.0	15.2	21.6	14.9	16.8	18.8	20.3	19.1
Total	**19.0**	**16.3**	**20.7**	**19.8**	**19.5**	**15.9**	**17.8**	**18.1**
Gaza Strip								
Male	28.2	45.8	41.2	45.1	36.6	34.9	40.0	37.5
Female	39.3	43.3	45.7	42.9	39.0	41.6	54.7	48.9
Total	**29.8**	**45.5**	**41.9**	**44.8**	**37.0**	**36.0**	**42.3**	**39.3**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009, Labor Force Survey 2008-2009.

The most important characteristics of unemployment in the Occupied Palestinian Territory at present are:

- The highest rate of unemployment is among the youth in the 15-24 age group, especially among females. This means that a large percentage of the unemployed are new entrants to the labor market (see table 11).
- With regard to years of schooling, there is a major difference between unemployed males and females. While the rate of unemployment among those having 13 years of schooling or more is higher among females, it was the least among males. This difference has existed for a long time, which indicates that the participation rate grows at a higher rate among females than the growth of demand for females in the labor market (see table 12).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

...ong Individuals Participating in the Labor Force ...e Palestinian Territory According to Sex ...ps, 2008 and 2009 Quarters

(%)

Age groups & Sex	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009
Both Sexes								
15-24	37.0	39.7	42.1	41.7	39.1	35.7	40.9	39.7
25-34	21.9	25.6	27.8	26.7	25.1	23.2	26.9	24.6
35-44	16.6	20.5	18.7	22.0	19.5	14.7	16.8	16.7
45-54	15.7	18.2	19.7	19.7	17.0	15.1	17.3	18.0
55+	11.1	11.9	15.3	19.4	15.6	10.9	10.3	13.7
Total	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**
Males								
15-24	35.0	38.6	39.4	41.7	38.0	33.1	38.7	38.8
25-34	21.4	25.4	26.5	27.1	24.0	21.0	23.9	22.1
35-44	17.6	22.6	20.7	23.9	21.4	15.6	17.8	17.6
45-54	18.2	20.4	22.1	22.5	19.4	17.5	19.7	19.6
55+	13.4	14.6	18.2	23.3	17.9	13.1	11.4	15.3
Total	**22.7**	**26.5**	**27.3**	**29.1**	**25.7**	**21.6**	**24.9**	**24.3**
Females								
15-24	47.3	44.6	55.0	41.9	44.6	47.4	51.1	44.4
25-34	24.1	26.1	33.1	25.2	29.4	31.0	38.8	34.6
35-44	11.2	11.7	9.1	11.8	10.6	10.8	12.4	12.5
45-54	3.9	7.8	7.4	5.5	5.2	3.1	5.0	9.4
55+	2.9	1.7	2.3	3.0	6.0	0.9	4.6	5.0
Total	**21.7**	**22.7**	**28.2**	**22.5**	**23.8**	**24.7**	**29.8**	**27.3**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009, Labor Force Survey 2008-2009.

Table 12: Unemployment Rate among Individuals Participating in the Labor Force (15 years and above) in the Occupied Palestinian Territory by Sex and Years of Schooling, 2008 and 2009 Quarters

(%)

Schooling years and Gender	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009
Both Sexes								
0	7.8	11.9	16.9	11.9	14.5	13.1	14.8	16.9
1-6	23.7	28.9	30.1	33.9	29.2	23.8	27.8	26.6
7-9	22.4	27.5	29.1	29.8	27.2	22.0	26.8	25.9
10-12	23.8	25.2	25.4	29.5	26.3	22.6	25.1	24.1
13+	21.9	24.5	27.9	22.9	22.1	21.8	25.5	24.6
Total	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**
Males								
0	16.0	25.3	27.5	21.6	25.8	23.9	22.7	32.0
1-6	26.3	32.9	34.4	38.1	32.8	27.2	31.2	29.3
7-9	23.8	29.0	31.1	31.7	28.3	23.4	28.4	27.2
10-12	25.4	26.5	26.6	30.6	27.1	23.3	26.0	25.1
13+	15.7	19.8	20.2	18.6	17.0	14.7	16.9	17.3
Total	**22.7**	**26.5**	**27.3**	**29.1**	**25.7**	**21.6**	**24.9**	**24.3**

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

	2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009
Females						
0	1.2	2.3	4.8	3.1	4.5	0.7	5.3	2.7
1-6	8.5	7.5	6.3	7.2	4.9	4.0	6.0	6.4
7-9	5.5	11.0	4.4	6.8	11.8	5.5	6.1	10.0
10-12	7.3	14.2	12.1	18.1	19.1	15.3	13.1	12.8
13+	33.8	33.1	41.8	30.5	31.0	33.7	40.2	37.5
Total	**21.7**	**22.7**	**28.2**	**22.5**	**23.8**	**24.7**	**29.8**	**27.3**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009, Labor Force Survey 2008-2009.

3.3 Wages and Working Hours

Table 13 illustrates that the average daily wage in the Gaza Strip during the 4th quarter of 2009 equaled 72.8% of the average daily wage in the West Bank, and only 39.8% of the wage of those working in Israel. Those figures were 71% and 42% in the previous quarter. This persisting decline in the average daily wage reflects the circumstances of demand for Palestinian workers under the Israeli imposed siege. It is known that the big gap between the average wage in the West Bank and that in the Gaza Strip is not a new phenomenon. It existed before the outbreak of the Al-Aqsa Intifada.

On the other hand, the average daily wage of paid employees in the West Bank registered a decline of 2.2%, reaching 85.6 Shekels during the 4th quarter of 2009; while the average wages in the Gaza Strip increased by 0.3% and by 5.9% for those employed in Israel and the settlements between the two quarters (see table 13).

Table 13: Average Weekly Working Hours, Monthly Working Days and Daily Wages in NIS for Paid Workers in the Palestinian Territories according to Place of Work, 4th Quarter 2008 – 4th Quarter 2009

(Wages in NIS)

Workplace	Average weekly hours	Average monthly working days	Average Daily wage	Median Wage
West Bank	43.1	22.7	87.4	76.9
Gaza Strip	39.9	25.0	61.2	57.7
Israel	44.7	21.6	138.0	134.6
Total	**42.7**	**23.0**	**90.6**	**76.9**
West Bank	42.5	22.4	85.5	76.9
Gaza Strip	40.8	24.7	60.9	57.7
Israel	43.6	20.9	139.7	146.2
Total	**42.4**	**22.6**	**91.0**	**76.9**
West Bank	42.0	22.1	83.8	76.9
Gaza Strip	38.8	21.3	62.2	57.7
Israel	42.8	57.7	142.1	150.0
Total	**41.5**	**62.2**	**89.5**	**76.9**
West Bank	42.7	22.6	86.6	76.9
Gaza Strip	39.5	24.9	64.0	57.7
Israel	42.5	20.1	145.9	150.0
Total	**41.9**	**22.7**	**76.9**	**90.7**
West Bank	43.3	22.7	87.5	76.9
Gaza Strip	41.2	23.9	62.1	57.7
Israel	41.4	20.2	147.7	150.0

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

		Average monthly working days	Average Daily wage	Median Wage
		22.5	**93.2**	**76.9**
West Bank	42.3	22.3	85.6	76.9
Gaza Strip	38.1	23.7	62.3	54.7
Israel	40.2	20.2	156.4	150.0
Total	**41.0**	**22.3**	**91.8**	**76.9**
West Bank	**42.5**	**22.4**	**85.9**	**76.9**
Gaza Strip	39.4	23.6	62.7	57.7
Israel	41.7	20.3	148.1	150.0
Total	41.7	22.3	91.3	76.9

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009. Labor Force Survey 2008-2009.

3.4 Vacancy Announcements

This section calculates the number of vacancies advertised in daily newspapers with the aim of drawing an image of the local demand for Palestinian labor. Although the advertised jobs in daily newspapers do not necessarily monitor all available work opportunities, it provides an idea on the disciplines and degrees mostly demanded, in addition to their geographic distribution. It should be noted that job vacancies in the Government must be by law advertised in daily newspapers, since Article (19) of the Civil service Law No. (4) for the year 1998 stipulates that 'Government departments must announce in two daily newspapers at least for job vacancies for which the appointment decision lies within its authority within two weeks after the job becomes vacant, the advertisement must include all data relevant to the job and the required conditions for recruitment'.

The number of advertised vacancies declined during the 4th quarter of 2009 by 27% compared to the previous quarter. The total number of vacancy advertisements was 641.[6] The number of advertised vacancies in the 4th quarter of 2009 is considered the lowest in two years (see table 14). The biggest decline was in the private sector advertisements, 44%. NGO vacancy advertisements declined by 18%; while the vacancies advertised by the government sector doubled from 41 advertisement in the 3rd quarter of 2009 to 86 advertisement in the 4th quarter of 2009. The private sector vacancy advertisements still captured the lion's share followed by NGO advertisements then the public sector. In the 4th quarter of 2009 rates were as follows: 43.8%, 42.8% and 13.4% respectively. With regard to geographic distribution, it was very similar to that of 2008 as illustrated by table 14.

Table 14: Vacancy Announcements in Local Newspapers in the Occupied Palestinian Territory during 2008 and 2009 Quarters

Year	2008					2009				
	Q1	Q2	Q3	Q4	Total	Q1	Q2	Q3	Q4	Total
By Sector										
Private sector	562	525	529	564	**2,180**	453	522	501	281	**1,757**
Public Sector	30	51	51	88	**220**	32	46	41	86	**205**
Non-governmental organizations	278	299	253	392	**1,222**	285	292	334	274	**1,185**
By Geographic Area										
North West Bank	180	90	87	94	**451**	120	88	89	82	**379**
Central West Bank	521	598	567	756	**2,442**	528	642	655	311	**2,136**
South West Bank	87	101	138	104	**430**	86	64	78	419	**647**

[6] The number of advertisements that did not specify the number of vacancies were (41).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

						2009				
				Q4	Total	Q1	Q2	Q3	Q4	Total
Gaza Strip	82	86	41	90	**299**	36	66	54	55	**211**
By Degree										
Master's degree & above	178	152	87	61	**478**	53	144	48	33	**278**
BA	560	566	621	735	**2,482**	503	552	632	499	**2,186**
Diploma	132	157	115	236	**640**	214	162	196	52	**624**
Less than Diploma	0	2	10	12	**24**	0	2	0	57	**59**
Total										
	870	**875**	**833**	**1044**	**3,622**	**770**	**860**	**876**	**641**	**3,147**

Source: Data compiled by MAS from daily local newspapers (Al-Quds, Alayyam and Alhayat).

Figure 1: Percentage Distribution of Vacancies Advertised in Newspapers By Sector (Public, Private & NGOs) During 2009

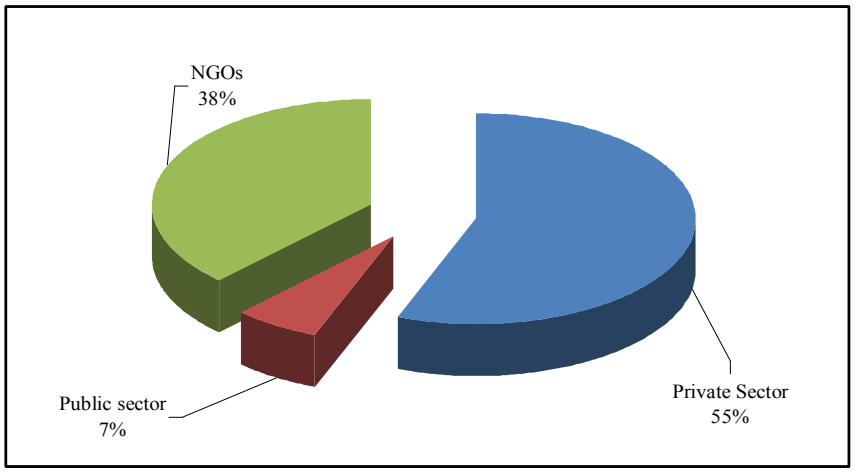

Source: Data compiled by MAS from daily local newspapers (Al-Quds, Alayyam and Alhayat).

In this issue, we will try to draw a connection between the number of vacancies advertised in daily newspapers and the achieved level of employment during the same period. Table 15 points to the number of workers during the past three years and the level of increase in their numbers. It is noticed that despite the increase in the number of workers during 2009 compared to the previous year by 33.3 thousand workers, the vacancies advertised in newspapers during the same period did not exceed 3,147 jobs. The nature of enterprises in the Palestinian economy which are mostly very small and family-run businesses must be taken into account, which means, in most cases, there is no need to advertise vacancies. It is also important to note that it is not necessary to actually fill all the vacancies advertised in the same period of time as there is usually a delay gap of two months on average for the process of interviewing and selection. However, what is previously mentioned does not negate the fact that there has been a considerable decline in the percentage of vacancies advertised which did not exceed 10% and the total achieved employment in 2009.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

mber of Workers in the Occupied ian Territory 2007-2009

(Thousand)

Period	Number of Workers	The Increase from the year before
2007	**666**	**44**
1st Quarter	675.8	
2nd Quarter	666.7	
3rd Quarter	665.4	
4th Quarter	664.2	
2008	**684**	**18**
1st Quarter	697.1	
2nd Quarter	738.7	
3rd Quarter	709.2	
4th Quarter	724.2	
2009	**717.3**	**33.3**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics. Labor Force Statistics – Annual Reports 2007, 2008 & 2009.

The decrease in vacancies advertised in the 4th quarter of 2009 in the Occupied Palestinian Territory is due to the decrease in vacancy advertisements in the various parts of the West Bank. It declined in the north, center and south of the West Bank by 7.9%, 36% and 29.5% respectively. In contrast, the number increased considerably in the Gaza Strip (57.4%). The number of vacancies had recurrently increased following the drop that occurred in the 1st quarter of 2009during the Israeli aggression on the Gaza Strip. The remarkable increase in vacancies advertisements in the Gaza Strip compared to the decrease in the West Bank led to a considerable increase in their percentage of total advertisements. The centre of the West Bank still captures the lion's share of these advertisements. As for the year 2009, the percentage distribution of vacancies advertised by geographic location is still consistent with that of 2008. Figure 2 illustrates the percentage distribution of vacancies advertised according to geographic location in 2009.

Figure 2: Percentage Distribution of Vacancies Advertised by Geographic Area during 2009

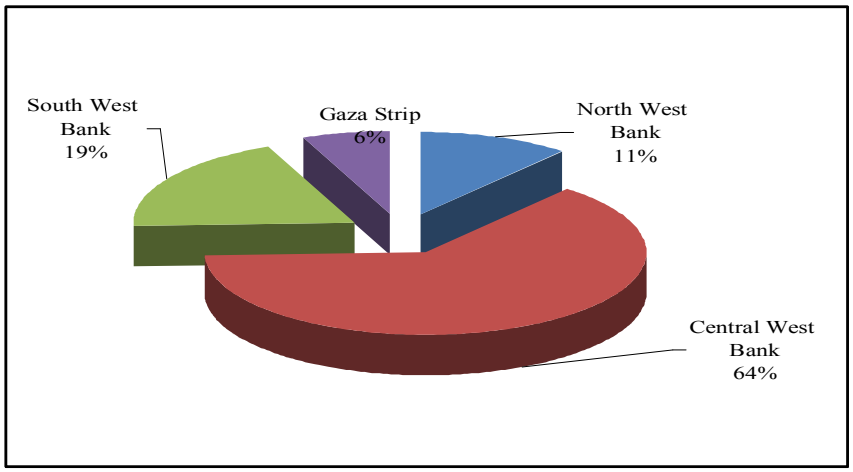

Source: Data compiled by MAS from daily local newspapers (Al-Quds, Alayyam and Alhayat).

With regard to the distribution of vacancy advertisements according to academic qualifications and sectors in the 4th quarter of 2009, the demand for holders of bachelor

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ed to ploma each. In the NGO sector, the demand for holders of a bachelor degree reached 78.5% followed by the demand for diploma holders and general secondary certificate or less by 7% for each.

As in the former two sectors, the highest demand in the private sector was for holders of bachelor degree which amounted to 80.1%, unusually followed by the demand for holders of the general secondary certificate or less at a rate of 11% (see table 16).

Table16: The Number of Advertised Vacancies in Daily Newspapers by Sector and Qualifications during the 3rd and 4th Quarters of 2009

Quarter	3rd Quarter 2008			4th Quarter 2009		
	Public Sector	Private Sector	NGOs	Public Sector	Private Sector	NGOs
Master Degree and above	12	30	6	12	3	18
Bachelor Degree	26	326	280	57	227	215
Diploma	3	145	48	12	20	20
Less than Diploma	0	0	0	5	31	21
Total	**41**	**501**	**334**	**86**	**281**	**274**

Source: Data compiled by MAS from daily local newspapers (Al-Quds, Alayyam and Alhayat).

It is noticed that a number of vacancy advertisements in the 4th quarter of 2009 included posts abroad distributed between vacancies inside the Green Line, mainly for construction workers, in addition to vacancies in the Gulf (United Arab Emirates and Saudi Arabia) as well as in Sudan. The required specializations vary from interior designers, civil and mechanical engineers, laboratory technicians, Doctors with various specializations, accountants as well as specializations in pure sciences (chemistry, biology, physics and math) and others.

4. Public Finance Developments

The Palestinian government was able to maintain its public finance performance within the budget over the four quarters of 2009 in spite of the difficulties encountered, especially in securing the liquidity required to meet its various commitments due to the fluctuation and the scarcity of external funding sources on which the budget depends at rates that range between 50% and 55%. The most difficult months were January and October 2009 due to the decline in support which reached its lowest levels (see figure 3). This decline in support disrupted the financial performance of the Palestinian Authority during those months and the following months. However, the current government maintained its obligation to pay the salaries of the employees of ministries and institutions of the Palestinian Authority whose number is about 148 thousands on the 5th every month. This date has been exceeded only once, in January of 2009 when the Authority suffered from scarcity in financing and resorted to borrowing from local banks, which caused to further accumulation of the arrears to banks.

4.1 Revenues

The domestic revenues[7] levied during the 4th quarter of 2009 declined by about 46% from that levied in the 3rd quarter and reached $130.6 million but remained higher than what was levied in the 1st and 2nd quarters of 2009 (see figure 4). It is worth noting that most of the decrease was not a result of a sharp decline in the basic items but because the revenues of the 3rd quarter had been high.

[7] No local taxes are levied from the Gaza Strip after the Palestinian Authority absolved those subject to taxation in the Gaza Strip from paying their obligations since June 2007.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ernal Support of the Budget 2008-2009

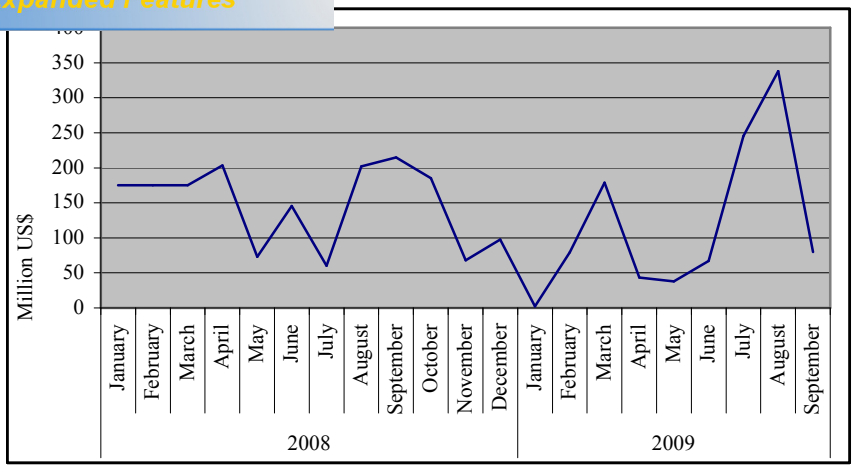

Source: Ministry of Finance, various reports.

Tax revenues increased in the 4th quarter (formulating 65.4% of domestic revenues) at a rate of 1.5% compared to the previous quarter and amounting to $85.4 million. The slight rise in tax revenues is in line with the collection performance witnessed in the 3rd quarter. An increase in income tax and cigarette excise revenues (that were raised more than once during the year) is also noticed in this quarter and a decrease in value added tax VAT. It is worth noting that the income tax revenues do not cover the costs of the taxes department at the Ministry of Finance and that its proportion of GDP is much less than in neighboring countries.

While non-tax revenues decreased in the 4th quarter of 2009 (forming 34.6% of domestic revenues) by about 71.5% compared to the previous quarter. This decrease mainly resulted, as mentioned above, from not including the unusual revenues that appeared in the 3rd quarter and represented by the professional license revenues of $100 million collected from 'Jawwal' and 'Zein' telecommunication companies. If these revenues are overlooked, the non-tax revenues for this quarter declined by about 22.9% compared to the 3rd quarter of 2009 which is mainly attributed to the decline by about $6 million in health insurance fees (one of the tax revenues components).

At the level of 2009 as a whole, it is noted that the realized domestic revenues have increased by 15.4% from those achieved in 2008[8] which reached $585.1 million in view of the rise in tax revenues by 10.5% amounting to $301.5 million and the increase in non-tax revenues by 21.1% in comparison with the previous quarter (after excluding the amount of $252.1 million from the year 2008 as previously noted) reaching $283.6 million. This indicates a slight improvement in the collection of domestic revenues, in line with the attempts of the Ministry of Finance to improve and raise the efficiency of the collection of tax and various fees. Part of this rise is also attributed to the improvement in economic activity witnessed in the West Bank especially in 2009 compared to 2008.

It is worth mentioning that the proportion of realized domestic revenues during the 4th quarter of 2009 amounted to only 20.8% of the expected amount in the 2009 Budget. While the proportion of what was domestically levied for 2009 as a whole was about 93.5%, by $41 million lower, which calls for further reform in tax management.

[8] For comparison purposes an amount of $252.1 million was excluded from tax revenues for the year 2008 which were collected for one time only for that year as exceptional investment revenues. It must be pointed that when the 2009 had been prepared, it was expected to collect $100 million as investment revenues but the data issued by the Ministry of Finance did not refer to the receipt of any amounts under this item throughout 2009.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

...ed by the 4th quarter of 2009, it amounted to about $277.8 million with a decline close to 11% compared to the 3rd quarter of 2009 (see figure 4). The total amount transferred in 2009 by Israel reached about $1089.9 million, with a decrease of 4.1% from the amount transferred in 2008. The clearance revenues transferred during the 4th quarter constituted 25% of the amount expected in the 2009 budget. The percentage of clearance revenues for the year 2009 amounted to 97% of the amount expected in the budget (see figure 4).

Israel cut almost one third of the clearance revenues (based on an Israeli court resolution) to cover the accumulated expenses of electricity and water provided by Israel to local councils. The Ministry of Finance records the discounted amounts under the net borrowing item.The discounted amounts also comprise of amounts to cover fees for legal charges against the Palestinian Authority in Israeli courts.

With the decline witnessed in domestic revenues and clearance revenues during the 4th quarter of 2009, the total amount of revenues declined by about 26.4% to $408.4 million; while the tax returns[10] amounted to around $11.1 million for this quarter (much less than the returns in the 3rd quarter which reached $100 million). Thus, the total net realized revenues in the 4th quarter reached $397.3 million, with a 12.5% decline of the level realized in the 3rd quarter.

Figure 4: Public Revenues Developments in the 4th Quarter of 2008 – 4th Quarter 2009

Million dollar

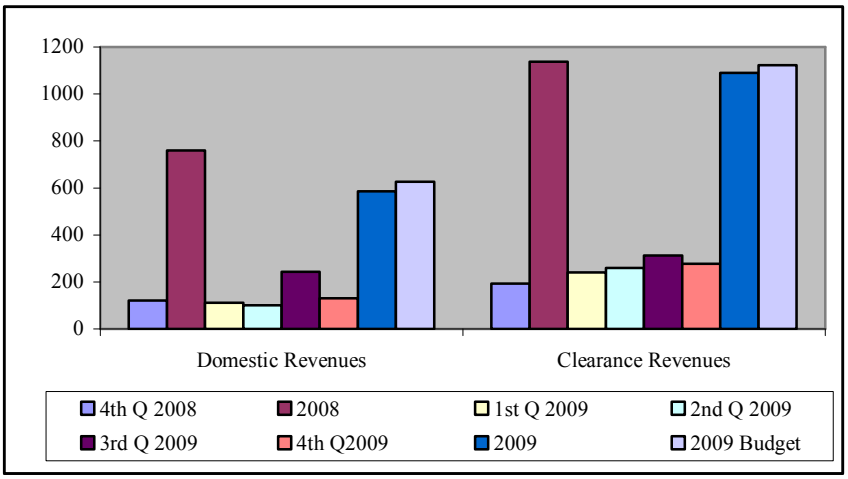

Source: Ministry of Finance, Financial Transactions Report, Revenues, Expenditures and Sources of funding, December 2009.

At the level of the year 2009, the total net revenues amounted to $1548.4 million with a 13% decline from the year 2008, but if the exceptional revenues received in 2008 are excluded ($252.1 million), and those received in 2009 ($100 million), the total net revenue decline will be 5.2% compared to 2008. It is noticed that the developments and improvements witnessed in economic activity in 2009 have not been reflected in the Palestinian Authority's total net revenues which amounted to 95% of the amount expected in 2009 budget which assumed that the Palestinian economy would grow by 5% in 2009. It must be noted that the domestic revenues constitute 36% of the total revenues in 2009 compared to 40% in 2008 which indicates either an increase in imports from and through Israel or an improvement in the disclosure of commercial operations with Israel.

9 The clearance revenues increased in the 4th quarter by about 0.4% compared to the 3rd quarter reaching $305.6 million and $1103 million for the year as a whole with a decline by 1.7% from 2008 level; But On a fiscal base it is lower than that as illustrated in table 7.

10 Tax returns in 2009 amounted to $126.6 million, a little higher than the amount expected in 2009 budget estimated by $118 million. Most of the taxes returns go to the General Petroleum Corporation and to tax-exempted organizations.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

enues Development in 2008 and 2009

(USD million)

Item	2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009	2009	2009 budget	Percentage Change in Q4 Vs. Q3 2009 (%)	Percentage Change In 2009 Vs. 2008 (%)	Share of 2009 in the Budget (%)
Total Net Revenues *	**1779.8**	**342.0**	**355.3**	**453.8**	**397.3**	**1548.4**	**1631**	**-12.5**	**-13.0**	**94.9**
Tax Returns	116.3	10.5	4.1	100.9	11.1	**126.6**	118.0	**-89.0**	**8.9**	**107.3**
Total Revenues	**1896.1**	**352.5**	**359.4**	**554.7**	**408.4**	**1675**	**1749**	**-26.4**	**-11.7**	**95.8**
Domestic Revenues	759.1	111.4	100.4	242.7	130.6	**585.1**	626	**-46.2**	**-22.9**	**93.5**
Tax Revenues	272.8	71.2	60.8	84.1	85.4	**301.5**	273	**1.5**	**10.5**	**110.4**
Non-tax Revenues	486.3	40.2	39.6	158.6	45.2	**283.6**	353	**-71.5**	**-41.7**	**80.3**
Clearance Revenues	1137.0	241.1	259.0	312.0	277.8	**1089.9**	1123	**-11.0**	**-4.1**	**97.1**
Grants and Assistance	1763.1	**278.3**	**160.9**	**668.6**	**294.1**	1401.9	**1653**	**56.0-**	**-20.5**	**84.8**
Grants in Support of Budget	1763.1	259.2	148.2	663.5	284.2	1368	1150	**-57.2**	**-23.1**	**117.8**
Grants in Support of Development projects	NA	19.1	12.7	5.1	9.9	**46.8**	503	**94.1**		**9.3**
Total Public Revenues and Grants	**3659.2**	**620.3**	**516.2**	**1122.4**	**691.4**	**3076.9**	**3402**	**38.4-**	**-15.9**	**90.4**

Source: Ministry of Finance, Financial Transactions Report, Revenues, Expenditures and Sources of funding, December 2009.

4.2 External Financing

Following the fluctuations and instability in external financing since the beginning of 2009, the amount transferred by donor countries in support of the Palestinian Authority budget reached $284.3 million in the 4th quarter with a decline estimated by 57.2% compared to the support provided in the 3rd quarter. This sharp decline is in view of the considerable level of support provided in the 3rd quarter which was higher than expected following the decline in international assistance since the end of 2008. The support provided in the 4th quarter remains higher than that provided in the 1st and 2nd quarters of 2009 (see figure 5).

The total amount of grants and assistance provided by the Arab countries in support of the budget during the 4th quarter of 2009 amounted to $148.9 million ($70 million less than what was provided in the 3rd quarter), all provided by the United Arab Emirates. International Grants amounted to $135.3 million (less than the 3rd quarter by about $310.4); of which the Palestinian European Mechanism for Social and Economic Assistance (PEGASE) provided $54.7 million while the United States transferred $74.7 million.

The total support[11] provided in 2009 amounted to $1,368 million with a decrease of 22% from that received in 2008.[12]The Arab grants reached $461.7 million, accounting for 33% of the total grants in 2009, while international grants were worth $893.4 million in 2009 accounting for 64% of the total grants and aid. It is remarked that Saudi Arabia is the largest Arab donor while European Countries, through the PEGASE mechanism, remained the largest international donor, followed by the United States (see table 18).

With regard to the grants in support of the community development projects, they amounted to $9.9 million in the 4th quarter with $4.8 million more than the 3rd quarter. On the level of 2009 as a whole, those grants reached $46.8 million, a proportion not exceeding 10% of the amount expected in the 2009 budget, estimated at $503 million. It is noticed that this proportion has not exceeded 50% over the past years.

[11] The donor countries pledged at the Paris conference to support the Palestinian Authority according to the Medium-term Palestinian Reform and Development Plan (PRDP) where the donors pledged to provide $7.7 billion over 3 years for implementing the PRDP 2008-2010, which exceeded the amount requested by the Palestinian Authority at that time and estimated by $5.6 billion for the needs of the Plan.

[12] It is noted that the support provided in 2008 exceeded the amount of $129 million expected by the 2008 budget in order to assist the Palestinian Authority in paying its obligations including arrears.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

rnal Assistance to the Palestinian Authority and the Quarters of 2009

(USD million)

Donor	2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009	2009	Percentage of total budget support grants in Q4 2009	Percentage of total budget support grants in 2009
Arab Grants	**445.9**	**73.9**	**21.1**	**217.8**	**148.9**	**461.7**	**52.4**	**34.1**
Arab League	0.1	0	0	0	0	0	0	0
Algeria	62.9	26	0	0	0	26	0	1.9
Egypt	14.6	0	3	15	0	18	0	1.3
Saudi Arabia	234.1	22.9	15.4	202.8	0.0	241	0	17.8
Oman	0	0.0	2.9	0	0	3	0	0.2
United Arab Emirates	134.2	25	0	0	148.9	174	52.4	12.8
International Grants	**1317.2**	**185.3**	**127.1**	**445.7**	**135.3**	**893.4**	**47.6**	**65.9**
PEGASE mechanism*	470.8	94.2	120.3	164	54.7	433	19.2	32.0
European Union	180.3	0	0	0	0	0	0	0
India	0	10.1	0	0	0	10	0	0.7
China	0.3	0	0	0	0	0	0	0
France	35.7	27.7	0	0	0	28	0	2
Japan	9.5	0	0	0	0	0	0	0
Russia	9.9	0	0	0	0	0	0	0
The United States of America	302.3	0	0	198.5	74.7	273	26.3	20.2
Greece	0	0	3	0	0	3	0	0.2
Turkey	0	0	0	10.3	0	10	0	0.8
World Bank (or through the Bank)	282.9	50.6	0.0	28.8	0	79	0	5.9
Grants for the Palestine Central Bureau of Statistics (PCBS)	3.5	0	0	0	0	0	0	0
Services Support Emergency Program **	22	2.7	3	3.9	5.9	16	2.1	1.1
Grants for the Ministry of Social Affairs	0	0	1.1	0	0	1	0	0.1
Development Grants	0	0	0	40.2	0.0	40	0	3.0
Total Budget Support* **	**1763.1**	**259.2**	**148.2**	**663.5**	**284.2**	**1355.1**	**100**	**100**
Development Projects Support Grants** **	**0**	**19.1**	**12.7**	**5.1**	**9.9**	**46.8**	**–**	**–**
Total External Grants &Assistance	**1763.1**	**278.3**	**160.9**	**668.6**	**294.1**	**1401.9**	**–**	**–**

Source: Palestinian Ministry of Finance, Fiscal Operations Report, Revenues, Expenditure and Funding Sources, December 2009.

* The Palestinian European Mechanism for Social & Economic Assistance (PEGAS), was launched on Feb 1, 2008 for the provision of financial support from the EU and other international parties to the PNA for 3 years in alignment with the Palestinian Reform and Development Plan (PRDP). Thus, all EU assistance to the Palestinians was channeled through this mechanism following the 1st Quarter of 2008.

** In support of health, education, water and electricity services.

*** According to the last update of the Ministry of Finance data in December 2009, the total grants and aid provided in the 1st and 2nd quarters of 2009 amounted to about 252.9 million and 167.2 million respectively which contradicts with the details of grants and assistance in the table.

**** Refers to the donors direct grants allocated for the implementation of development projects that are not included in the budget. No quarterly data is available on those grants. However, 2008 data indicates that the total grants for 2008 reached $250 million, but it is believed that it did not actually exceed $190 million.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Total expenditures amounted to $997 million in the 4th quarter with a decline of 37.3% of the expenditures in the 3rd quarter. This decline in public expenditures in the 4th quarter is attributed to the decline in the salaries and wages bill by 50.5% which amounted to 251.8%. This is not considered to be a real decline as it is due to the fact that the bill of the 4th quarter included the employees' salaries and wages for November and December only while the October bill has been disbursed in September and thus recorded in the bill for the 3rd quarter.

The non-wages expenditures (the second component of current expenditures) decreased by 19.5% and reached $264 million, remaining higher than its levels in the 1st and 2nd quarters. Those expenses had risen remarkably in the 3rd quarter of 2009 due to the rise in operational expenditures and transfer payments disbursed by the government on benefits that had accumulated in the past as well as the higher allocations paid for the martyrs' families, the wounded and detainees in addition to their usual monthly allocations.

Net lending items aer what the Ministry of Finance pay as direct lending and the net lending deducted from clearance revenues for the cost of electricity bills for local authorities, the cost of fuel for the Gaza electricity company and the expenses related to marketing of petroleum and its derivatives. Net lending amounted to about $81.2 million in the 4th quarter with a decline by 29.6% from the 3rd quarter, which points to the improvement in the collection of charges for utilities by local councils.

The total current expenditures[13] of the Palestinian Authority amounted to about $2919.6 million with a decline of 10.8% from the total of the year 2008. Part of this decline is a result of the relative improvement that occurred in the various expenditure items achieved through different policies carried out by the government during 2009 in order to control public spending and reach a sustainable financial situation. Salaries and wages expenditures decreased by 19.6% and reached $1423.2 million[14] due to the implementation of a policy for limiting recruitment; besides that the salaries and wages bill in 2008 included the arrears that had accumulated for the government. As for non-wage expenditures, it increased by approximately 8.2% and reached $1141.7 million as a result of the increase in transfer and operational expenditures due to the payment of bills that were due in 2008 and also due to the increase of social assistance to the Gaza Strip for early relief following Israeli aggression. This was in addition to implementing a number of procurement and supply contracts for the Ministry of Health and the Ministry of Education and Higher Education.

Transfer expenditures included payments transferred for the benefit of the retired security personnel as the Palestinian Authority had not transferred any amount to this fund for several years (these transfers are considered payments for arrears accrued by the Palestinian Authority). As for the pension fund, the Authority had not transferred any amounts since 2002 due to scarcity in financial resources. The Government's contribution to this fund amounts to $11 million based on its commitments (transfers to the fund are considered the largest share of the transfer items). These amounts remain dues that the Palestinian Authority must pay and which may cause confusion because of the raise in its cost in the future when the Ministry of Finance has to disburse to retired employees.

Net lending items declined in 2009 by 20.6% compared to the previous year, amounting to about $355 million. This decline is a result of the constant attempts to control this item through the plan implemented by the government in cooperation with local authorities since the beginning of 2008, urging them to improve their performance in collecting various utility fees provided by local councils. This item did not exceed the amount allocated in the budget which was $380 million (see figure 5).

[13] The total current expenditures (commitment basis) amounted to about $3190 million in the year 2009 which is higher than the amount actually spent. Wage expenditures amounted to $1467 million, and non-wage expenditures $1349 million and net lending $374 million.

[14] Domestic revenues covered about 41% of the salaries in 2009 while it covered 43% in the year 2008 reflecting a slight rise in the budget dependency on the grants and clearance revenues.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ic Expenditures Developments
r 2008 – 4th Quarter 2009

Million dollar

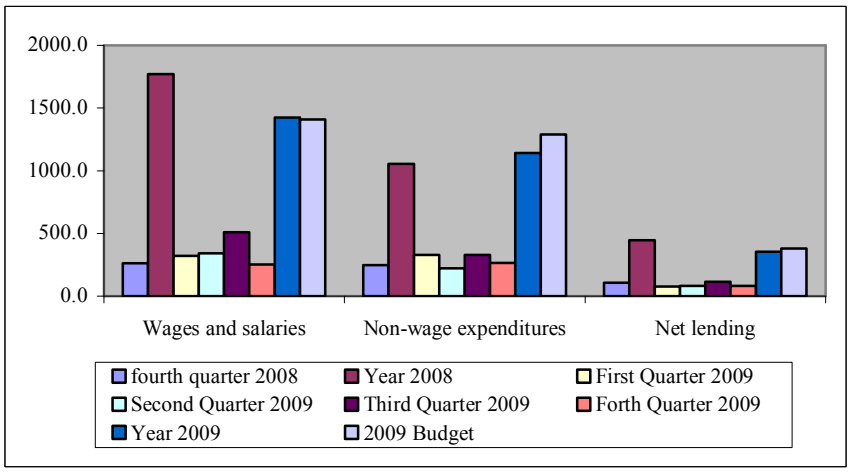

Source: Palestinian Ministry of Finance, Fiscal Operations Report, Revenues, Expenditure and Funding Sources, December 2009.

It is noticed that wage expenditures accounted for 48.7% of total expenditures in 2009, while non-wage expenditures and net lending accounted for 39% and 12.1% respectively. The state of imbalance between the components of total public expenditures still exists where wage expenditures constitute about half of the total expenditures similar to the rates in previous years, although the government sought in 2009 to raise the non-wage expenditure items in order to improve the quality of services provided by ministries and government institutions. The proportion of total expenditures and net lending amounted to 95% of the amount earmarked for spending according to the 2009 budget (the wage expenditures, non-wage expenditures and net lending constituted 101%, 88.5% and 93.3% respectively from the amount allocated in the budget).

Table 19: Development of Public Expenditures for 2008 And the Quarters of 2009

(USD million)

	2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009	2009	Budget 2009	The change in Q4 Vs. Q3 2009 (%)	The change in 2008 Vs. 2009 (%)	Proportion of 2009 in the Budget%)
Wages and salaries	1770.8	321.3	341.1	509.0	251.8	1423.2	1410	-50.5	-19.6	100.9
Non-wage expenditures	1055.0	328.2	221.6	327.9	264	1141.7	1290	-19.5	8.2	88.5
Net Lending	446.9	76.5	81.7	115.3	81.2	354.7	380	-29.6	-20.6	93.3
Total expenditures and net Lending	3272.7	**726.0**	**644.4**	**952.2**	**597**	**2919.6**	**3080**	**-37.3**	**-10.8**	**94.8**
Development expenditure	**NA**	**8.7**	**61.8**	**56.8**	**58.6**	185.9	**503**	**3.2**	**NA**	**37.0**

Source: Palestinian Ministry of Finance, Fiscal Operations Report, Revenues, Expenditure and Funding Sources December 2009.

The development expenditures[15] that are partially financed through direct funding from donors amounted to $185.9 million in 2009, with a decrease of $64 million of the amount disbursed in 2008. It is noted that the proportion of development expenditures accounted for 37.0% of the targeted amount in the 2009 budget, it is noted that the pattern of development expenditures in previous years did not exceed 50% of the amounts allocated in the annual budgets (see table 19) and no change occurred in 2009 in this regard, although the government has given attention to

[15] Development expenditures include small capital expenditures for purchasing vehicles, computers and furniture, funded from the budget. The expenditures spent on development projects are directly funded from donor countries while the government funds part of these expenditures from the treasury, especially for community development projects.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

erived Plan, es for increasing and expanding development expenditures in comparison with the levels of previous years.

4.4 Surplus (Deficit)

In view of the developments in the financial performance, witnessed during the 4th quarter of 2009 and with the decline of net revenues ($397.3 million) and the decline in public expenditures and net lending ($597.0 million), the current budget deficit amounted to $199.7 million. With the external aid received in support of the budget in the 4th quarter ($284.2 million), a surplus of $84.5 million in the balance of trade has been achieved. Total budget deficit comprising of development expenditures (at the value of $58.6 million) before external support amounted to $258.3 million. With the provision of external support, in addition to an amount of $9.9 million in support of community development projects (development expenditures), the total budget surplus amounted to about 35.6 million.

As for the year 2009 and with the developments witnessed by the Palestinian Authority's revenues and expenditures, the current budget deficit prior to donors support amounted to $1371.2 million and was reduced to $3.2 million after external support of the budget; while the total budget deficit without the support of donor countries amounted to $1557.1 million. With all the support received during 2009, the budget deficit settled at $144 million, which has been covered through local commercial banks, as net financing from local banks reached about $176.0 million during 2009.

Table 20: Budget Surplus (Deficit) Developments For 2008 and the Quarters of 2009

(USD million)

	2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/ 2009	2009	2009 Budget
Current Budget Surplus (Deficit)	(1,492.9)	(384)	(289.1)	(498.4)	(199.7)	(1,371.2)	(1,449)
Current Budget Surplus (Deficit) After External Support of the Budget	270.2	(124.8)	(140.9)	165.1	84.5	(3.2)	(299)
Total Budget Surplus/Deficit (Including Development Expenditures) Prior to External Support of the Budget	NA	(392.7)	(350.9)	(555.2)	(258.3)	(1,557.1)	(1,952)
Total Budget Surplus/Deficit (Including Development Expenditures) After External Support of the Budget and Support of Development Expenditures	NA	(114.4)	(190)	113.4	35.8	(144)	(299)

Source: Palestinian Ministry of Finance, Fiscal Operations Report, Revenues, Expenditure and Funding Sources, December 2009.

As for the development that occurred during 2009, the government tried to keep its commitment to certain policies as stipulated in the budget proposal for 2009 and derived from the midterm Palestinian Reform and Development Plan (PRDP) 2008-2010, specifically with regard to the control of the salaries and wages bill, the increase of allocations to the social sector, to reduce net lending and to reform local government authorities. But the government could not commit to increasing its development expenditures, reform of the pension system and reduction of the Pension Board appropriations due to the scarcity of financial resources and the developments that occurred in external funding during 2009.

The Palestinian government that was reassigned and expanded in 2009 has issued a two years program entitled 'Palestine: ending the occupation and building the state' which comprises of the government's political vision and the plans of the ministries and development institutions for the coming two years.

The Palestinian Customs Service begun to work by ASYCUDA world system for customs communications in 2009. ASYCUDA is an automated system to

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

and customs has distributed in August the budget statement for ministries and institutions in order to propose their development projects in accordance with the thirty projects distributed by the four sectors (governance, infrastructure, economic and social sectors), components of the midterm PRDP 2008-2010. It is expected that the Council of Ministers will approve the budget by mid March of 2010.

Following the inception of the Ministry of Finance unit for handling the registration and oversight of the payment of public dept and the establishment of the Financial & Debt Department with the objective of producing monthly and annual projections regarding the fiscal flows of receipts and payments, in an attempt to control this item, reduce the payments of interest for banks, limit the accumulation of arrears and manage the local and external debt, figures indicate that local debt for the commercial banks operating in the Occupied Palestinian Territory has rose from the end of December 2008 until December 2009 by $176 million, bringing the total local debt to $561 million. If the local debts of the general Petroleum Corporation of $78 million are added, the total amount of local debt will reach $639 million; while external debt decreased by $8.6 million, bringing the total external dept to $359 million. It is noted that the external debt has to do with long term loans. At the end of 2009, the public debt of the Palestinian Authority amounted to $998 million.[16]

4.5 2010 Budget

During April of this year, the Palestinian Authority's 2010 budget was approved. The budget has been prepared in light of the plans and objectives of the Palestinian Authority's various ministries and public institutions and on the grounds of the development projects that need to be implemented in accordance with the midterm term PRDP (2008-1010).
The size of the budget and its structure were estimated on the basis of a scenario of the macroeconomic conditions that depends on the following assumptions:

- A real growth in GDP by 7% in 2010 (rising to 8% in 2011 and 10% in the year after).
- An inflation rate of 3% during 2010 and the following two years.
- An increase in total investment to 24.9% of GDP (compared to 21% in 2009).

Revenues:
The 2010 budget projects a growth in net revenues by 20% to reach $1,917 million which is the highest level for net revenues since the establishment of the Palestinian Authority in 1994. The expectations for growth in net revenues is in light of the expectation of the increase in locally levied tax revenues by over 25% to reach $377 million, in addition to an increase in tax and customs revenues through clearance (income tax and value added tax – VAT) by about 20% to reach $1,320 million.

It is worth noting that tax revenues in 2009 were 10% higher than what was anticipated in the budget at the amount of $28 million. The reason for that is attributed to the improvement of the tax levying system, and thus improving the ability to follow up and collect. Moreover, the growth of GDP in 2009 by 6.8% contributed to the increase in the income of individuals and corporations, thus increasing the aggregate income subject to tax. It seems that the expectations of a rise in the value of tax revenues in 2010 mainly stem from projections of growth in GDP by 7% during 2010.

Expenditures:
The amount earmarked for total current expenditures and net lending in the 2010 budget amounted to about $3,128 million, with a rise of 2.7% from the year 2099. The salaries and wages bill is expected to grow by 4.4% and other current expenditures (operational, transfer payments and capital expenditures) by 7.5%. On the other hand, net lending is expected to decline by 19.8%,[17]while the amount allocated for development expenditures reached $667 million, with a rise of 66.8% from the previous year.

[16] Source: Ministry of Finance.

[17] Net lending is the difference between what the Palestinian Authority pays to Israeli companies that provide the Occupied Palestinian Territory with electricity and water and between what the municipalities and the Palestinian distribution institutions pay.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

crease in external funding by 1.5% only amounting to $1,878 million. However, it is important to note that the increase in expected funding for the year 2010 stems all in all from the prospects for a substantive increase in the funding required for development expenditures in 2010. With regard to external support of the budget (for development expenditures), it is expected to decline by 11.5% compared to what was received in 2009. This reflects the trends attempting to reduce dependency on donors for the support of the budget

Deficit:

In light of the expectations of growth in revenues and expenses in 2010, it is expected to have a budget deficit of $1,211 million, with a decline of about 16.5% from the current deficit for 2009. But in view of the increase in allocated amounts for development expenditures in 2010 to $667 million (compared with $400 million), total budget deficit/surplus prior to donor support, to reach $1,878 rising by 1.5% from the previous year.

Palestinian Authority Budget 2010

	2008	2009	2010 Budget	Percentage Change in 2010 Budget to 2009
Local Revenues	**562**	**585**	**707**	**20.9**
Tax revenues	273	301	377	25.2
Non-tax revenues	234	281	275	-2.1
Dividends	55	3	55	1733.3
Clearance Revenues	**1,122**	**1,103**	**1,320**	**19.7**
Tax Returns	**116**	**91**	**110**	**20.9**
Net Public Revenues	**1,568**	**1,597**	**1,917**	**20.0**
Salaries & wages	**1,453**	**1,467**	**1,531**	**4.4**
Other Current expenditures	**984**	**1,206**	**1,297**	**7.5**
Net Lending	**447**	**374**	**300**	**-19.8**
Total Current expenditures & Net lending	**2,884**	**3,047**	**3,128**	**2.7**
Deficit in current trade balance prior to funding	**1,316**	**1,450**	**1,211**	**-16.5**
Development Expenditures	**250**	**400**	**667**	**66.8**
Total Deficit prior to funding	**1,566**	**1,850**	**1,878**	**1.5**
Budget Support	1,763	1,368	1,211	-11.5
Funding Development expenditures	250	205	667	225.4
Released Frozen Clearance Revenues	(15)	13		
Banks' Funding	(30)	176		
Funding	**1,566**	**1,850**	**1,878**	**1.5**
Exchange Rate USD/NIS	3.54	3.9	3.8	

Source: Ministry of Finance, Public Budget Department, 2010.
* Banks' Funding: the payment of the Authority debts for banks.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ew Purchase Tax on Vehicles

ued resolution number (ف.س/و.م/13/37/01)[18] regarding the amendment of the policy for purchasing vehicles and the reduction of purchase tax on vehicles. The resolution stipulates the reduction of purchase tax on new and used vehicles run on petroleum fuel from 75% to 50%. The resolution had allocated for each of the hybrid cars (designed environmentally) and electrical cars a special purchase tax after they had been subjected to the tax on vehicles run on petroleum. While a 30% tax has been specified for hybrid cars, the tax for genuine electrical cars with no exhaust was 10%.

According to the Ministry of Transportation, the resolution mainly aims to "modernize the fleet of civil vehicles in Palestine and to enable the citizens to obtain cars at reasonable prices".[19] The Ministry expects that this step will enhance the revenues ensuing from purchase tax on cars. The substantial reduction of purchase taxes on hybrid and electrical cars which are characterized by their high prices compared to those running on petroleum aims to encourage the purchase of such cars for being environmentally friendly and for saving fuel. It must be pointed out that it is not permitted to buy cars that are over three years old.

The reduction in purchase tax from 75% to 50% saves the citizen 16% of the cost. However, this depends on providing high competitiveness in the market. At the same time, the reduction will depreciate the prices of cars currently in the market which means that a loss of their value for those individuals who own them.

It is early to talk about the ability of this resolution to achieve its goals as it is uncertain that the reduction of the purchase tax will necessarily lead to a large demand on vehicles thus affecting the value of achieved tax revenues. In economic terms, the size of generated demand due to the change in prices will be determined by the price flexibility of vehicles which measure the extent of response of the quantity demanded to the change in prices. It is important to realize that one of the important determinants of demand for commodities, after price, is income. In the case of vehicles which are considered luxuries, income plays a key role in the decision of the buyer. It is worth noting also that luxury goods are usually characterized by high price demand elasticity which means that the response of the quantity required to the change in prices is high. This in its turn, in theory, results in increased expenditure on these goods.

5. Banking Developments*

The consolidated balance sheet of banks operating in the Occupied Palestinian Territory at the end of the 4th quarter of 2009 indicated slight fluctuations in the main indicators of the banking sector in both assets and liabilities as follows:

- A decline in bank assets by less than 1% as compared to the previous quarter.
- Client deposits declined by 1.4%.
- Increase in equity by over 6%.
- Decline of net credit facilities' portfolio by 1.2%.
- Decline in balances with banks abroad by more than 1.4%.
- presented for clearance.
- Increase in the balances of banks with the Palestine Monetary Authority (PMA) by nearly 6.5%.
- Increase in checks presented for clearance by 15.5% by the end of the 4th quarter compared to its corresponding quarter of 2008.

Increase in the number of bounced checks by 0.7% at the end of the 4th quarter compared to the previous quarter and settled at 6.9% of the total value of checks

* All the data in this section are preliminary and subject to modification.
18 Refer to the of the text of the resolution at http://www.palestinecabinet.gov.ps/site/466/DesktopDefault.aspx?PageID=466
19 According to Dr. Saadi AlKronz, Minister of Transportation.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Data of the consolidated balance sheet of banks operating in the Occupied Palestinian Territory (table 22) indicates that banks' total assets declined during the 4th quarter of 2009 compared to the 3rd quarter. In comparison with the corresponding quarter of the previous year, an increase of 6.0% occurred in the total assets of banks (see figure 6).

Figure 6: Growth Rate Development on Assets of Banks Operating in the Occupied Palestinian Territory By Quarters of 2008, 2009

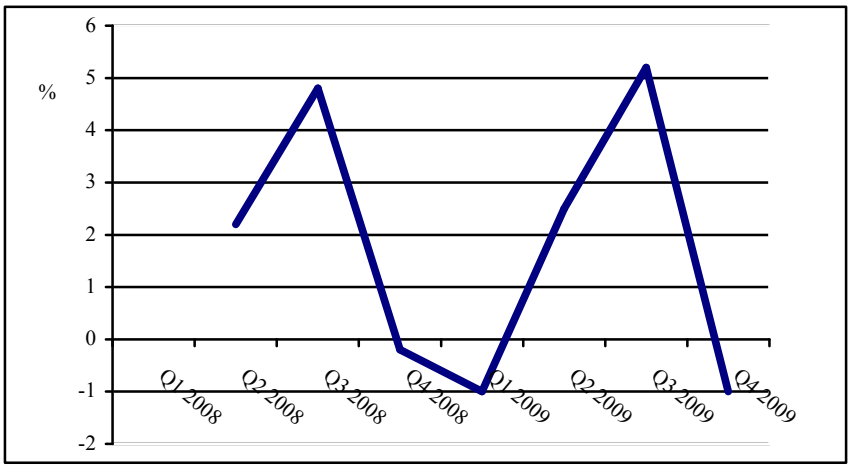

Source: The Palestine Monetary Authority (PMA)

The structure of bank assets shows that balances with banks abroad declined by the end of the 4th quarter 2009 by around 1.4% compared to the 3rd quarter of the same year. When compared to its level a year before, we notice that a decline by about 13.8% has occurred on this item. This change is in line with the instructions of the Palestinian Monetary Authority PMA to reduce bank investments abroad, not to exceed 55% of total deposits by the end of August 2009. Obviously, the PMA propose to stimulate banks to increase local credit facilities to encourage investment in the Palestinian economy.

In spite of the continuous decline in banks' investments abroad as a proportion of total banks assets and clients deposits, it remained a main direction for banks investments. The balances of banks with the Palestine Monetary Authority (PMA) continued to rise and reached a proportion of 6.5% by the end of the 4th quarter of 2009 compared to the end of the 3rd quarter and by over 9% of its level at the end of the 4th quarter, 2008. This is a by-product of the policy of reducing banks' investments abroad.

During the 4th quarter, total clients deposits declined slightly to 1.4%. The credit facilities portfolio declined slightly to 1.2% as well compared to the previous quarter, while it increased by about 22.2% compared to the corresponding quarter of 2008. Apparently, the slight decline that occurred in total deposits reflected the size of direct credit facilities as the ratio of decline in both items close to each other.

Loans constituted the bulk of the credit facilities extended by 70% of the total credit facilities in the 4th quarter of 2009, while overdraft and lease financing constituted a rate of 29.5% and 0.5% respectively from the total credit facilities. It is noticed that the proportion of overdrafts is eroding in favor of loans, i.e. the change in the structure of credit facilities which has emerged over the last years is still on going (see figure 7).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ıtion of Credit Facilities by Type
of 4th Quarter 2009

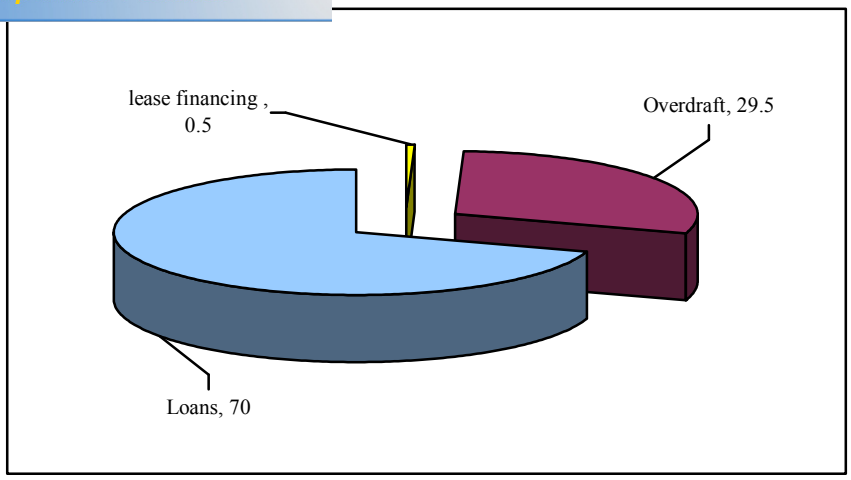

Source: PMA - The consolidated balance sheet of banks.

The credit facilities were divided between the private and public sectors by 71.5% and 28.5% respectively during the 4th quarter of 2009. In comparison with the previous quarter, we find that the share of credit facilities extended to the public sector decreased by the end of the 4th quarter by 11.8% in favor of the private sector which reached about 32.3% by the end of the previous quarter.

The West Bank captured 92.3% of the total credit facilities while the rest went to the Gaza Strip. These proportions did not change from the previous quarter. In comparison with the corresponding quarter of 2008, the geographic distribution of credit facilities was as follows: 89% for the West Bank, 11.0 for the Gaza Strip. This change is attributed to the imposed siege on the Gaza Strip as well as insecurity and instability (see figure 8).

Figure 8: Distribution of Credit Facilities by Region:
1st Quarter 2008 – 4th Quarter 2009

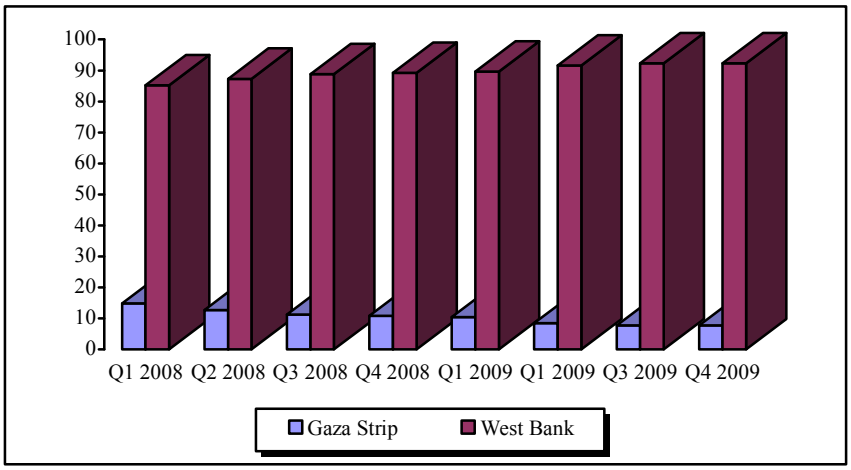

Source: PMA - The consolidated budget of banks.

The credit facilities extended are distributed by various trading currencies in the Occupied Palestinian Territory at varying rates. The credit facilities that were extended in USD remained dominant and constituted 63.9% by the end of the 4th quarter 2009 compared to 61.4% at the end of the previous quarter while it constituted 65.1% in the corresponding quarter of 2008. As for credit facilities in NIS, they amounted to 25.9% during the 4th quarter of 2009 compared to 28.8% at the end of the previous quarter and

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

the gard uring the 4th quarter of 2009, they constituted 9.8% with a slight rise from the previous quarter; while the proportions of credit facilities in other currencies remained small, below 0.5% (see table 21). When compared with previous periods, a continuous decline is noticed in the proportion of credit facilities extended in USD in favor of the NIS. It appears that the instability of the USD exchange rate versus the NIS as well as the interest rate influence the process of determining the currency of the facilities whether by banks or by clients (in both supply and demand).

Table 21: The Distribution of the Direct Credit Facility Portfolio For the Quarters of 2008 and 2009

(USD Million)

Budget Item	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009
By Geographical Distribution								
West Bank	1460.7	1509.1	1603.1	1625.5	1650.7	1924.2	2087.3	2061.2
Gaza Strip	313.2	237.6	204.4	202.7	192.2	175.5	173.6	172.7
By Depositing Party								
Public Sector	511.3	511.3	544.8	532.7	581.6	748.8	722.2	637.4
Private sector/resident	1191.3	1140.5	1129.6	1165.9	1123.2	1216.2	1365.2	1448.6
Private Sector/non-resident	82.0	95.3	133.1	129.6	138.1	134.7	151.0	147.9
By Type of facility								
Loans	1062.0	1066.5	1109.2	1114.2	1159.0	1338.9	1500.2	1566.8
Overdrafts	700.9	669.3	687.8	703.7	673.6	750.7	753.3	659.3
Leases	10.9	10.8	10.5	10.3	10.3	10.2	7.5	7.8
By Type of Currency								
US Dollar	1159.5	1117.7	1163.1	1190.2	1225.9	1301.7	1388.6	1427.4
Jordanian Dinar	173.5	151.1	146.2	147.5	142.5	200.3	208.5	218.0
New Israeli Shekel	419.4	463.1	483.9	474.3	460.6	582.7	650.7	579.0
Other	21.4	14.7	14.3	16.2	13.8	15.0	13.1	9.5

Source: PMA - Banks' consolidated balance sheet.

Figure 9: Structure of the Assets of Banks Operating in Occupied Palestinian Territory At the end of the 4th Quarter of 2009

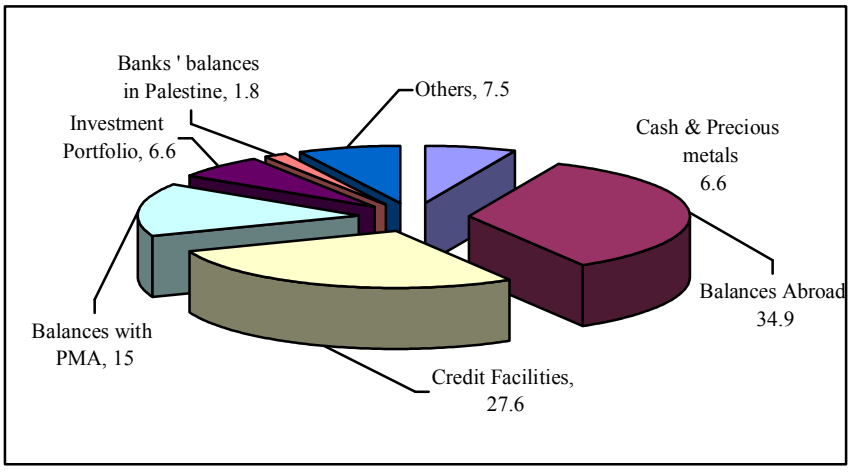

Source: PMA - Banks' consolidated balance sheet.
Others include: banks' acceptances, investments, fixed assets and other assets

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

...en by ...o the ...pared with the corresponding quarter of 2008. The portfolio for trading and investments has also risen by 14.6% compared to the 3rd quarter, and by about 159.0% in comparison with the corresponding quarter of the previous year. Other items have also risen including fixed assets by 4.7% and other assets declined by 24.0% compared to the previous quarter.

Figure 9 illustrates the relative distribution of the assets of banks' operating in the Occupied Palestinian Territory at the end of the 4th quarter of 2009. Balances with banks abroad formulated 34.9% of the total assets of banks, while credit facilities amounted to 27.6% of the total assets of banks.

5.1.2 Liabilities

The data of the consolidated balance sheet of banks operating in the Occupied Palestinian Territory indicate that a slight decline occurred in the total clients' deposits at the end of the last quarter of 2009 compared to the end of the previous quarter with a decline rate of about 1.4%. When compared with the corresponding quarter of 2008, we find that an increase of 7.7% was achieved in clients' deposits (see figure 10).

It is known that the importance of clients' deposits comes from being the main component of the total liabilities of banks operating in the Occupied Palestinian Territory, constituting 77.8% of the total liabilities by the end of the last quarter of 2009. The continuing rise in this item year after year is considered an inherent characteristic in spite of the seasonal disparities that may appear in the short term.

Figure 10: Clients' Deposits Development by Quarters of 2008 and 2009

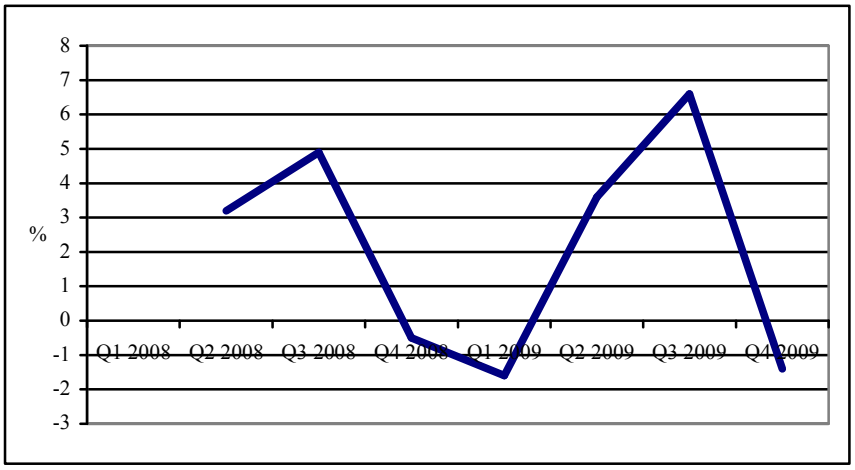

Source: PMA, 2010

It is noted that private sector deposits compose the bulk of clients' deposits, constituting about 91% at the end of the 4th quarter of 2009, while the share of the public sector did not exceed 9%. These deposits were distributed by region at a rate of 85.3% for the West Bank and 14.7% for the Gaza Strip. This means that the contribution of the Gaza Strip continues to decline in favor of the West Bank. This is obvious through the comparison with the situation a year before where the Gaza Strip's contribution was over 15.0%. Moreover, the decline in the total clients' deposits is partially attributed to the decline of the contribution of the Gaza Strip to private sector deposits.

When clients' deposits are distributed by type, 37.4% of those deposits are current account and demand deposits, 26.5% are saving account deposits and 36.1% are time deposits. Therefore, demand deposits have declined by 2% from their level in the previous quarter to the benefit of the two other types that have risen by around 1% each.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

...ion of ... USD ...posits. The share of the JOD and the NIS amounted to 28.4% and 23.3% respectively and 5.5% for other currencies, a close rate to that of the previous quarter (see figure 11).

Figure 11: Clients' Deposits Distribution by Type of Currency, End of 4th Quarter 2009

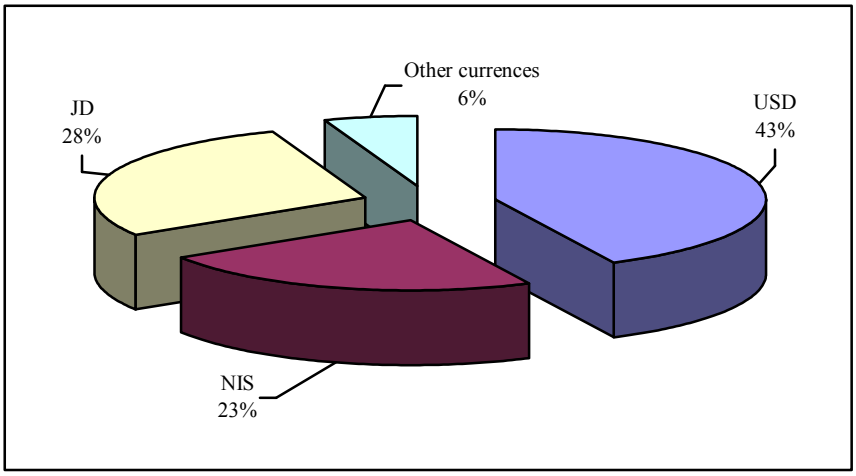

Source: PMA, 2010.

A continued improvement is noted in the proportion of credit facilities to total deposits. It had risen by 35.5% by the end of the 4th quarter of 2009, compared to 35.4% in the previous quarter, while it was around 31% by the end of the corresponding quarter of 2008. In spite of the constant rise in this proportion, it remains below the prevalent levels in neighboring countries. This rate usually reflects, to a certain extent, the match between supply and demand in credit facilities under normal circumstances, but this is not the case for the Palestinian banking sector, given the prevalent situation and the high degree of risk and instability (see figure 12).

Figure 12: Credit Facilities Ratio to Total Client Deposits (1st Quarter 2008 – 4th Quarter 2009)

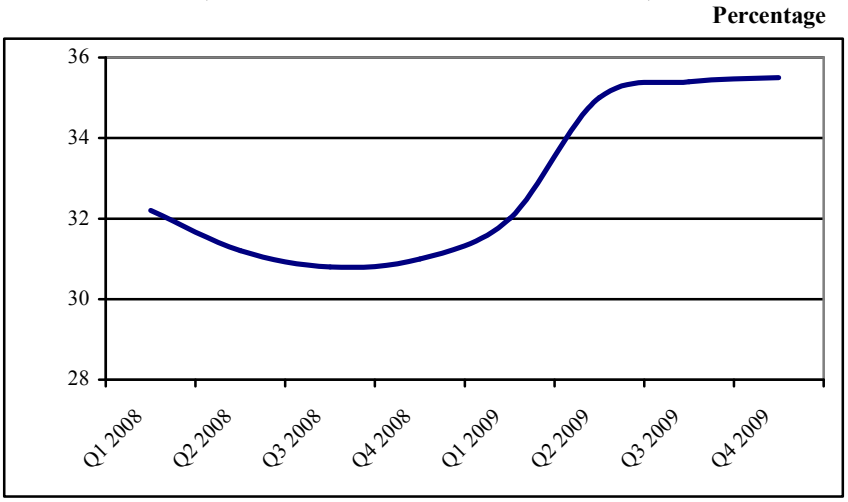

Source: PMA, 2010.

Equity items continued to rise, by over 6% by the end of the 4th quarter compared to the 3rd quarter of 2009 and about 13.5% compared to the corresponding quarter of 2008.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

e of Liabilities in Banks Operating in the ritory by the End of the 4th Quarter 2009

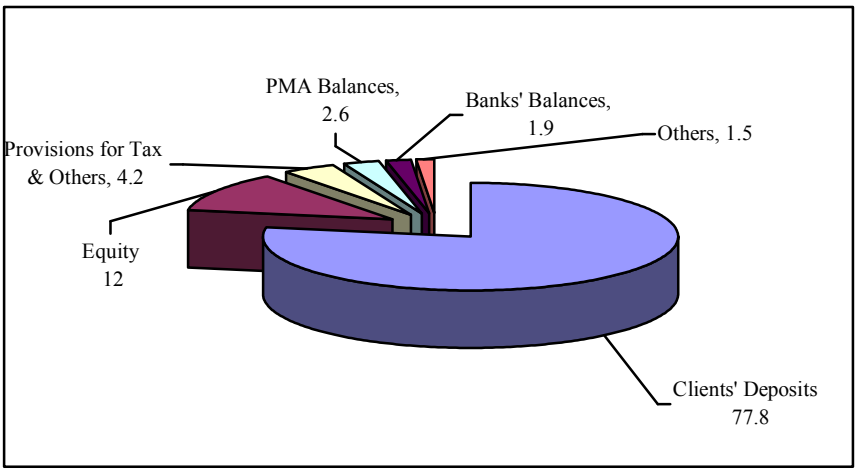

Source: PMA, 2010.
Others include: other liabilities, acceptances executed and outstanding and banks' balances abroad.

The PMA balance with banks continued to rise and increased by 15% compared to the previous quarter. While banks' balances with other banks in Palestine declined by 22.5%. Provisions for tax and other provisions increased by about 1.5% during the same period of comparison.

Table 22: Banks' Consolidated Balance Sheet (1st Quarter 2008 – 4th Quarter 2009)
(USD Million)

Budget Item	2008				2009			
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
Cash & Precious Metals	357.3	367.5	273.9	346.2	334.6	501.0	515.8	534.9
Balances with the PMA & Banks	4,492.9	4,332.2	4,708.9	4,674.0	4,513.5	4,086.8	4,265.3	4,185.5
Investments Portfolio	185.7	217.9	214.4	206.6	233.1	429.7	467.5	535.6
Direct Credit Facilities	1,773.1	1,746.6	1,807.5	1,828.2	1,842.9	2,099.7	2,261.2	2,233.9
Banks Acceptances	3.4	4.2	4.3	6.2	3.2	3.5	4.2	3.9
Investments	190.1	188.6	173.5	144.6	188.1	172.8	165.7	162.2
Fixed Assets	218.3	224.4	225.9	237.3	243.9	252.8	255.9	267.9
Other Assets	250.4	236.0	249.3	197.3	213.2	208.7	220.9	167.3
Total Assets	**7,471.9**	**7,308.3**	**7,657.6**	**7,640.4**	**7,570.7**	**7,755.0**	**8,156.5**	**8,091.1**
Deposits of PMA and Banks	660.4	466.0	456.2	442.9	417.6	426.4	383.6	381.4
Total Clients' Deposits	5,424.7	5,599.0	5,873.6	5,846.9	5,772.5	5,988.7	6,385.9	6,295.3
Acceptances Executed & Outstanding	16.7	15.9	15.2	21.0	9.3	10.7	13.2	12.4
Other Liabilities	217.8	155.7	158.3	135.2	144.0	111.9	115.7	93.2
Provisions for Tax & Others	390.0	320.3	337.5	341.5	346.3	337.2	346.6	341.4
Equity	762.3	751.5	817.0	853.0	880.9	880.1	911.5	967.8
Total Liabilities	**7,471.9**	**7,308.3**	**7,657.6**	**7,640.4**	**7,570.7**	**7,755.0**	**8,156.5**	**8,091.1**

Source: PMA, 2010 - Banks' consolidated balance sheet.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

s of Palestinian banks witnessed growth while some others witnessing a decline during the 4th quarter of 2009 compared to the previous quarter. The net income indicator to average assets rose by 0.3 percentage points. The net income indicator to average equity has also risen by 2.4 percentage points. The credit facilities extended to the private sector over the private sector deposits increased by 4.9%. This reflected the credit facilities extended to the resident private sector over the resident private sector deposits, which increased by 1.3%. With regard to indicators of balances abroad to total deposits, clients' deposits to total assets and credit facilities to total assets, it witnessed a decline during the 4th quarter of 2009 as illustrated in table 23.

Table 23: Bank Performance Indicators 2006- 4th Quarter 2009

(%)

Indicator	2006	2007	2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009
Net Income to Average Assets	1.5	1.6	1.6	1.4	1.6	1.5	1.8
Net Income to Average Equity	14.8	14.8	14.8	11.7	13.8	13.2	15.6
Credit Facilities to Total Deposits	39.5	29.8	29.1	29.8	32.7	33.4	33.5
Credit Facilities to Clients' Deposits	43.7	33.3	31.3	32.0	35.1	35.4	35.5
Private Sector Credit Facilities to Private Sector Deposits	35.4	27.8	24.7	24.1	24.6	26.6	27.9
Resident Private Sector Credit Facilities to Private Sector Deposits	34.1	26.9	22.8	22.3	23.3	25.4	26.8
Balances Abroad to Total Deposits	50.8	55.0	52.1	52.4	42.5	43.2	42.3
Clients Deposits to Total Assets	73.4	73.1	76.6	76.2	77.2	78.4	77.8
Credit Facilities to Total Assets	32.0	24.3	24.0	24.3	27.0	27.7	27.6

Source: PMA - Banks' consolidated balance sheet.

5.3 Clearing House Activities

The data of the clearing house of the Palestinian Monetary Authority PMA shows that there had been a rise in the number of checks presented for clearing as well as in their value by the end of the 4th quarter compared to the previous quarter. The number of checks presented for clearing increased by nearly 3.9% while their value increased by 7.5%. Also, the number of checks grew by over 17.7% compared to the previous quarter while their value increased by more than 11.8%.

Table 24: The Number and Value of Checks Presented for Clearing and the Number and Value of Bounced Checks (1st Quarter 2008 – 4th Quarter 2009)

Period	Checks Presented for Clearing		Bounced Checks		Percent Bounced/checks presented for clearance	
	Number of checks	Value of checks (million $)	Number of checks	Value of checks (million $)	Number %	Value %
1st Q 2008	603,281	1935.3	72,649	136.4	12.2	7.0
2nd Q 2008	647,267	2144.3	72,762	132.4	11.2	6.2
3rd Q 2008	686,097	2179.4	81,125	144.6	11.8	6.6
4th Q 2008	717,579	2009.4	86,669	147.0	12.1	7.3
1st Q 2009	668,531	1749.4	88,789	141.8	13.3	8.1
2nd Q 2009	741,186	2016.6	76,523	109.2	10.3	5.4
3rd Q 2009	813,545	2089.7	91,833	144.1	11.3	6.9
4th Q 2009	845,135	2247.8	101,896	155.4	12.0	6.9

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

sed in 09 by ed in value at 6.9% of the total value of checks presented for clearance. When these figures are compared to those of the corresponding quarter of 2008, we notice that the ratio is almost equal in terms of the number of bounced checks versus a decline in their value by about 0.5% compared to the value of bounced checks at the end of the current quarter (see table 24).

5.4 Number of Banks and Branches

With the purpose of providing banking services to the largest possible percentage of the population and within the available resources, more branches and offices of the various banks operating in the Occupied Palestinian Territory were opened, for which the Palestinian Monetary Authority PMA assigns considerable importance. By the end of the 4th quarter of 2009, the number of banks and branches in the Occupied Palestinian Territory amounted to 209, with an increase of 5 branches and new offices compared to the previous quarter and an increase of 19 branches and offices compared to the corresponding quarter of 2008.

The number of branches and offices of local banks amounted to 104 and 105 for foreign banks, given that the number of banks operating in the Occupied Palestinian Territory amounted to 20. These are equally distributed between local and foreign banks (see figure 14).

Figure 14: The Number of Branches and Offices of Banks Operating in the Occupied Palestinian Territory, 2006-2009

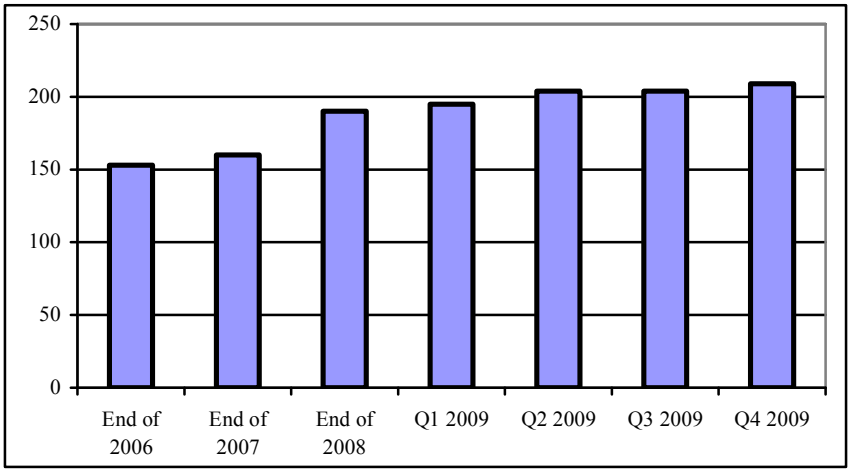

Source: PMA.

6. Palestine Securities Exchange

Stock markets play a significant role in attracting surplus and non-employed capital in to the national economy. They do this by transferring it from static capital into active capital in the economic cycle, through investment in stocks and bonds traded by the Palestine Securities Exchange (PSE). Financial markets also provide real financial resources for companies issuing the stocks to finance their projects. This is in addition to the fact that stock markets motivate those companies to improve their economic performance and increase their profitability in order to maintain the prices of their stocks.

An important issue in this regard is the distinction between the efficiency of the stock market and that of the listed companies. The high price of the stocks of a certain company does not necessarily indicate the high efficiency of the market, as it may be attributed to an improvement in the profitability of the company or the leak of

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

n the
ket is
of the prices of stocks of listed companies to any piece of new information received by dealers and that may change their perspective of the company issuing these stocks. Stock prices tend to rise or fall depending on the nature of news whether positive or negative. In other words, a company's stock price in the efficient financial market reflects the available information about the company whether in the form of financial statements or as information pertaining to its activity transmitted by the media. The more rapid the response of the stock to information, the more efficient the market is. Thus in order to have an efficient financial market, information about the market must be available for all, at once, at no cost and with no restrictions on transactions such as taxes etc. This is in addition to the ability of the investor to sell and buy the number of stocks as he wants, easily and without any conditions. Also, there is a need for a large number of investors, numerous enough to prevent the impact on the prices of stocks as a result of the practices of some investors.

The following are the financial indicators usually used to monitor the reality of and developments in the Palestine Securities Exchange:

1. **Financial market size indicators:**
   - ✧ Market capitalization: it is measured by dividing the market value of shares listed in the market by GDP at current prices. This indicator is used to measure the importance and role of the financial market in the national economy. It is worth noting that this rate is calculated for the year as a whole and not by quarters.[20] As the data for the year 2009 is available at constant prices only, GDP data has been used for the year 2009 as a whole and at constant prices instead of current prices. Based on this, the market capitalization has been calculated and amounted to 46.4% in the Palestine Securities Exchange for the year 2009. In other words, the value of capital employed in the PSE is equivalent to almost half the value of Palestinian production**.**
   - ✧ The number of listed companies: this indicator points out the depth and diversity of the market. The number of companies listed in the Palestine Securities Exchange amounted to 39 in the year 2009, 3 of which are suspended from trading. This number accounts for 30% of the total public shareholding companies operating in the Occupied Palestinian Territory**.**

2. **Liquidity indicators:**
   - ✧ The value of traded shares to GDP: this ratio amounted in the PSE to 9.7% only in spite of the fact that the value of the shares listed reached half of GDP. This means that the liquidity rate is modest in the Palestine Securities Exchange.
   - ✧ Turnover: the turnover ratio is calculated by dividing the total value of shares traded by the total value of shares listed in the market. This amounted to around 21% in the year 2009. It is a very low rate that may be attributed to the investors' fear of the unexpected volatility of prices or to the low percentage of speculators versus those who invest for the purpose of obtaining dividends or for saving.

3. **Degree of concentration**

This is measured through the share of the largest five or ten companies in the value of stocks traded or listed in the securities exchange market. This indicator is used to determine the extent of impact of these companies on the changes in the securities exchange indices and most important, the stocks prices. In the Palestine Securities Exchange, the five largest companies captured 82.7% of the total shares traded. This is a high concentration that provides these companies with the capability to influence the PSE indices.

The following is a detailed review of developments in the Palestine Securities Exchange during the 4th quarter of 2009

[20] The market value of shares for a given quarter is the average of all months of the quarter. Hence, the value for the year is also the average for all months or quarters of the year while GDP is the sum of the quarters. Therefore it is not possible to calculate the market capitalization for the quarter due the different basis for the calculation of the numerator (market value) than the denominator (GDP).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

the in the 2009 compared to the previous quarter as well as in the performance of the whole year of 2009 compared to the previous year. The number of shares traded in the 4th quarter of 2009 and in the whole year dropped to 42.16 million (compared to 50.8 million in the previous quarter) and 238.9 million (compared to 339.2 million in the previous year 2008) (see figure 15).

Figure 15: The Number of Shares Traded in the Palestine Securities Exchange During the Months of 2009

(USD Million)

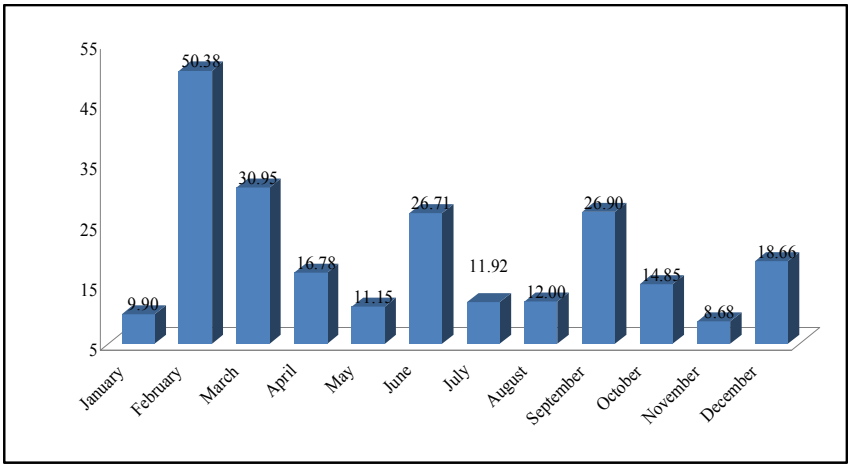

Source: The Palestine Securities Exchange. www.pse.com

With regard to the value of shares, this has risen by around USD4.7 million in the 4th quarter of 2009 in spite of the decline in number, while their value in the year 2009 has dropped considerably in comparison with the year 2008, with the rate of decline reaching 136.9% (see figure 16). The rise in the value of shares coupled with slight increases or even decreases in the numbers of shares listed indicates that trading is usually carried out on the shares of companies characterized by high value shares, which in turn indicates that investors are selective in buying shares and they usually concentrate on the so-called leading shares.

Figure 16: The Value of Shares Traded in the Palestine Securities Exchange during the Months of 2009

(USD million)

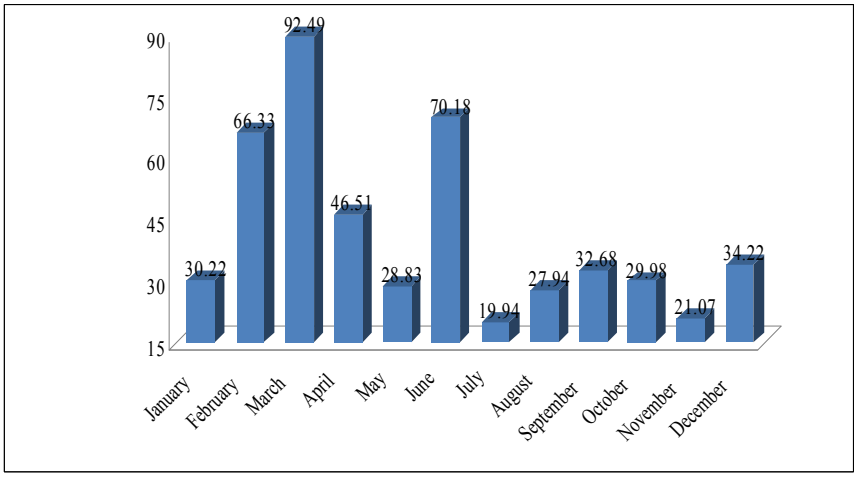

Source: The Palestine Securities Exchange. www.pse.com

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

index at the end of 2009 is compared to its level at the end of 2008, we notice a large drop in the index over the two years where it dropped by 17.3% from 596.09 to 493.0 points.

Figure 17: Al-Quds (Jerusalem) Index For the Months of 2009

(Points)

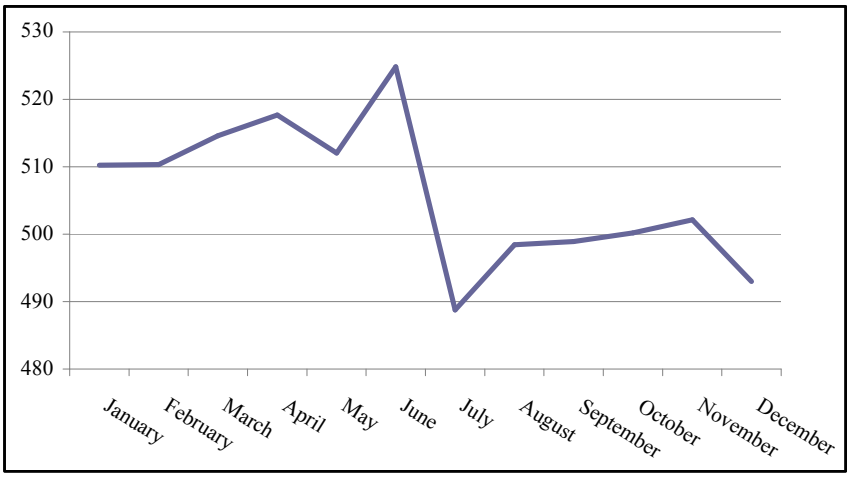

Source: The Palestine Securities Exchange. www.pse.com

On the level of corporation performance, data indicates that out of the 34 companies trading their shares, the value of the shares of 17 companies dropped in October versus 12 companies that achieved a rise. In November, 16 companies suffered a loss in their share value versus 10 companies that achieved a rise. As for 2009 as a whole, out of 36 companies trading their shares, 17 companies achieved a rise in their shares versus 13 companies that witnessed a drop in the prices of their shares (see table 25).

Table 25: Key indicators of the Palestine Securities Exchange During the Months of the 4th Quarter of 2009 and the Preceding Three Quarters

Period	Market capitalization (USD billion)	The number of trading sessions	Al-Quds Index (At the end of each month)	Trading Volume (value of traded stocks) (USD million)	The number of traded stocks (USD million)
1st Q 2009	2.38	60	514.61	189	91.23
2nd Q 2009	2.39	65	524.85	145.5	54.64
3rd Q 2009	2.33	61	498.92	80.6	150.8
October	*2.39*	*21*	*500.18*	*29.98*	*14.85*
November	*2.40*	*18*	*502.12*	*21.07*	*8.68*
December	*2.38*	*21*	*493.00*	*34.24*	*6618.*
4th Q 2009	2.39	60	493.00	85.29	8142.
2009	**2.39**	**246**	**493.00**	**500.39**	**238.88**
2008	**2.12**	**244**	**596.09**	**1,185.20**	**339.17**

Source: The Palestine Securities Exchange

With regard to sectors, the banking sector captured the lion's share of traded shares in the PSE during the year 2009, at a value of $176.9 million comprising (35.4%) of the total value of shares traded in the market. The services sector follows at the value of $172.9 million (34.6%), followed by the investment sector, worth $117 million (23.4%) and the industry sector worth $27.1 million (5.4%). Whereas the insurance sector gained the least at a value of $6.5 million (1.3%) (See figure 18).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

…e of Shares Traded in the Palestine
…nge by Sector for the Year 2009
(USD million)

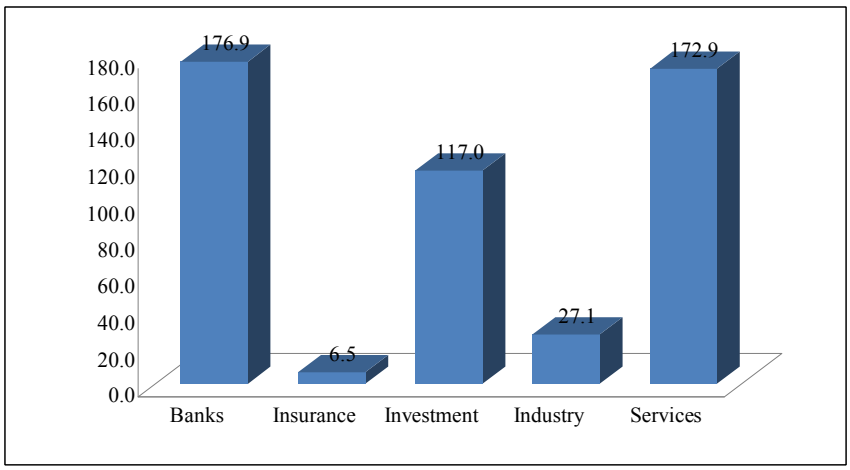

Source: The Palestine Securities Exchange. www.pse.com

Although the share of the service sector comes second in terms of the value of shares traded, it ranks first in terms of shares listed in the market amounting to $1.076.2 million and comprising 45.3% of the total value of listed shares. The banking sector follows with a value of $601.4 million (25.3%). This proves once again that the turnover rate in the banking sector is higher than in the service sector. The investment sector ranked third with a value of $426.8 million (18%), then comes the industry sector with a value of $179.2 million (7.6%) and the last is the insurance sector with a value of $91.7 million (3.9%) (See figure 19).

Figure 19: The Value of Shares Listed in the Palestine Securities Exchange By Sector For the year 2009
(USD million)

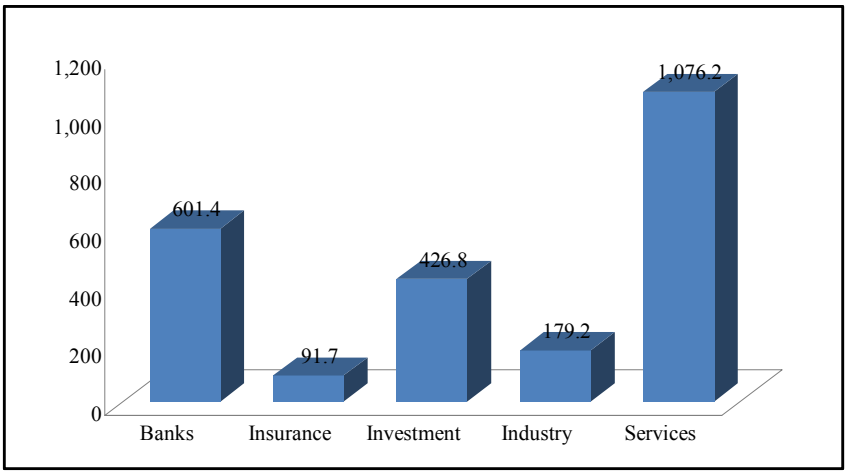

Source: The Palestine Securities Exchange. www.pse.com

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

r[21]

PI) in the Occupied Palestinian Territory shows an increase in the 4th quarter of 2009 compared to the previous quarter. This increase in the CPI is a continuation of the increase that occurred in the 3rd quarter of 2009. But, this increase remains limited when compared to the sharp rise during the quarters of 2008.

7.1 Prices

With the persistent recession in the wave of increases in international prices, especially with the stabilization in the prices of basic food commodities the stabilization in oil prices at a relatively moderate price, the CPI in the Occupied Palestinian Territory witnessed a rise by 1.30% in the 4th quarte r of 2009. The CPI increased from 125.37 in the 3rd quarter of 2009 to 126.99 in the 4th quarter of 2009 (see table 26).

It is noted that the category that most affected the CPI during the 4th quarter is the rise in the food stuff and refreshing beverages group, at 1.41%, which in its turn was affected by the rise in the prices of fresh vegetables, sugar, rice and oil and fat. In addition, the prices of housing and related items group increased by 2.75%, affected by the rise in gas and liquid fuel prices for home use. Also, the education services group recorded a rise by 4.89%, the Textiles, apparels and footwear by 1.64%, the furniture, home goods and appliances by 1.25% and the prices of various good and services by 2.33% (see table 27)

Table 26: The CPI and its Monthly and Quarterly Percentage Changes in the Consumer Prices in the Occupied Palestinian Territory During the Months of the 3rd & 4th Quarters of 2009 (Base year 2004 =100)

Time Period	CPI	Monthly Percentage Change (%)	Quarterly Percentage Change (%)
July 2009	124.22	0.60	
August 2009	125.60	1.11	
September 2009	126.28	0.54	
3rd Quarter Average	125.37		1.90
October 2009	126.22	(0.04)	
November 2009	127.01	0.63	
December 2009	127.75	0.58	
4th Quarter Average	126.99		1.30

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009

Table 27: Average Change in CPI by Main Commodity Categories in the Occupied Palestinian Territory in the 4th Quarter of 2009 Compared to the Previous Quarter and the Corresponding Quarter of 2008 (Base year 2004 =100)

Group	Q4/2009 over Q3/2009 Percentage Changes	Q4/2009 over Q4/2008 Percentage Changes
Food Stuff and Refreshing Beverages	1.41	2.46
Alcohol Beverages and Tobacco	(0.04)	13.42
Textiles, apparels and footwear	1.64	3.11
Housing and related items	2.75	2.08

[21] The Palestinian Central Bureau of Statistics updated the base year in the calculation of the base figure for consumer prices in accordance with international recommendations. A change was made in the year from 1996 to 2004. That year was chosen on the basis that it was the most stable of the Al-Aqsa *Intifada* years, the measurements of which were studied. Another classification of goods, the 'classification of individual consumption according to purpose' set by the European Union (COICOP), was used. It depends on classification of the groups to 12 main groups, instead of 10, in addition to changing the distribution of certain goods inside some groups in a new way which depends on classification of goods according to the purpose of use.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

	Q4/2009 over Q3/2009 Percentage Changes	Q4/2009 over Q4/2008 Percentage Changes
Furniture and house goods and appliances	1.25	6.12
Healthcare	1.01	(0.06)
Transportation and Travel	(0.02)	0.50
Telecommunication	(2.87)	(2.66)
Recreational and Cultural goods and services	0.57	1.93
Education services	4.89	8.26
Restaurants, Cafes and Hotels Services	1.57	4.32
Various good and services	2.33	5.83
General CPI	**1.30**	**3.07**

Source: the PCBS.
Figures in brackets indicate a negative value (decline in prices).

At the local level, prices witnessed a rise of 1.85% in the West Bank during the 4th quarter of 2009 compared to the previous quarter, while it witnessed a drop by 2.46% in comparison with the corresponding quarter of 2008. Prices in Jerusalem recorded a rise of 1.63% during the 4th quarter of 2009 compared to the previous quarter, while it increased by 4.02% when compared to the corresponding quarter of 2008. With regard to the Gaza Strip, the CPI points to a rise of 0.86% during the 4th quarter of 2009 compared to the 3rd quarter of the same year, while prices increased by 3.34% compared to the corresponding quarter of 2008. As for the rest of the groups, it recorded a slight rise in average prices during the 4th quarter compared to the 3rd quarter of 2009 (see table 20).

Figure 20: Shekel-based Inflation Rate in Jerusalem, the West Bank and the Gaza Strip By Quarters 3rd 2008 – 4th 2009

Percentages

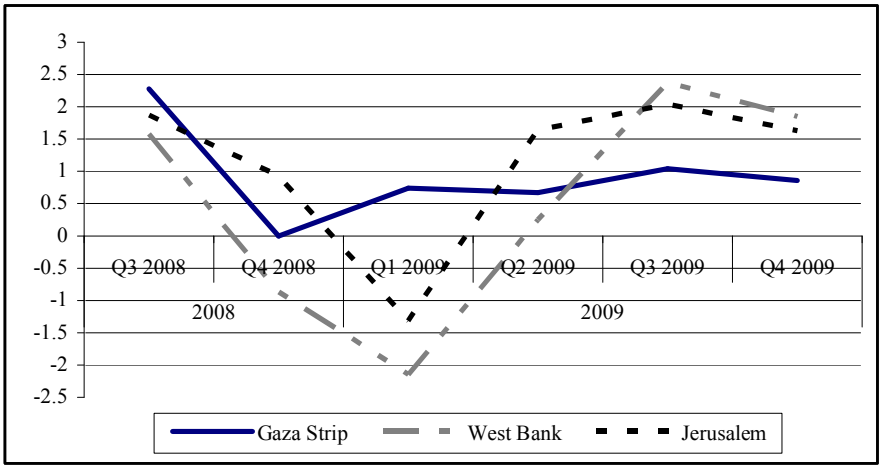

Source: calculations based on the PCBS data, the Consumer Price Index (CPI), various issues.

At the local level, it is noted that the alcoholic beverages and tobacco group witnessed an increase of 2.25% in Jerusalem during the 4th quarter of 2009 compared to the previous quarter, while it increased by 2.94% in the West Bank and by 0.30% in the Gaza Strip. The housing and related items group registered a rise in both the West Bank and Jerusalem at rates of 3.16% and 1.93% respectively. The education services group registered a rise as well, by 5.94% in the West Bank, by 4.69% in the Gaza Strip and by 2.95% in Jerusalem; while the telecommunication category registered a decline in the three regions during the same period. As for the other groups, a variations were registered in the Occupied Palestinian Territory during the 4th quarter of 2009 compared to the previous quarter (see table 28).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

CPI in the Occupied Palestinian Territory
mmodity Group in the 4th Quarter
of 2009 Compared to the Previous Quarter

Group	West Bank (%)	Gaza Strip (%)	Jerusalem (%)
Food and soft drinks	2.94	0.30	2.25
Alcoholic beverages and tobacco	0.21	(0.38)	(0.02)
Textiles, clothing and Footwear	0.66	0.04	3.43
Housing & related items	2.07	3.16	1.93
Furniture, household goods	1.27	2.84	0.97
Medical care	1.04	0.20	2.57
Transportation	(0.01)	0.52	0.55
Telecommunication	(3.02)	(2.13)	(3.30)
Recreational cultural goods and services	0.46	0.11	1.24
Education services	5.94	4.69	2.95
Restaurants, Cafes and Hotels Services	1.30	2.20	1.35
Various goods and services	2.25	1.88	1.74
General CPI	**1.85**	**0.86**	**1.63**

Source: the PCBS.
Figures in brackets indicate a negative value.

7.2 Average Prices of Selected Consumer Goods

Prices of certain consumer goods witnessed varying changes in the Occupied Palestinian Territory during the 4th quarter of 2009. Following is a review of price movements for selected groups of goods during the 4th quarter of 2009, compared to the previous quarter:

Oil and fat prices:
The prices of the oil and fats group recorded a noticeable rise of 12.08% during the 4th quarter of 2009 compared to the 3rd quarter of 2009 due to the obvious rise in the price of olive oil.

Fuel prices:
Prices for the automobile fuel group witnessed an increase of 1.08% during the 4th quarter compared to the 3rd quarter of 2009. The prices of fuel for home use registered a rise of 4.05% over the same period.

Vegetables prices:
The prices of the vegetables group recorded an increase of 5.08% during the 4th quarter of 2009.

Sugar prices:
The prices of the sugar group rose by 3.14% during the 4th quarter of 2009.

Rice prices:
The prices of the rice group registered a rise of 0.93% during the 4th quarter

Fresh Fruits prices:
The prices of the fresh fruits group recorded a decline of 1.93% during the 4th quarter of 2009.

Cigarettes prices:
The cigarettes group recorded a slight drop of 0.10% during the 4th quarter of 2009.

Flour prices:
The prices of the flour group registered a slight drop of 0.39% during the 4th quarter of 2009 compared to the 3rd quarter.

Fresh meat prices:
The prices of the fresh meat group registered a decline of 1.35% during the 4th quarter of 2009.

Fresh chicken prices:
The prices of the fresh chicken group recorded a drop of 0.89% during the 4th quarter of 2009 compared to the 3rd quarter of 2009.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

group
4th quarter of 2009.

7.3 Producer Prices

Producer prices (the prices received by a producer from a buyer in exchange for a certain commodity, minus the value added tax (VAT), or any other deductible tax recorded on a buyer's receipt, excluding transportation costs) recorded a rise in the general CPI by 1.51% during the 4th quarter of 2009 compared to the previous quarter. On average the CPI rose from 109.61 during the 3rd quarter to 111.26 during the 4th quarter (base year 2007=100) (see figure 21). This resulted from the increase in produced goods, prepared for sale to the manufacturing sector by 0.28%, the weight of which in the basket of producer prices constitutes 63.48%. Also, the prices of agricultural goods recorded a rise of 3.88% and its relative importance constitutes 35.06%. The prices of metallurgical and extracting industries witnessed a slight decline of 0.30%, its relative importance constitutes 1.26%. The prices of fishery decreased slightly by 0.31%, its relative importance constitutes 0.20%.

The main reason for the rise in the principal activity is attributed to the rise in the prices of both locally produced commodities and exported commodities of 1.69% and 0.31% respectively. When compared with the corresponding quarter of 2008, the average producer prices recorded a rise of 1.82%.

Figure 21: The General Direction of the Movement of the Producer Prices Indices (PPI) In the Occupied Palestinian Territory for the Quarters: 3rd 2008 – 4th 2009 (Base year 2007=100)

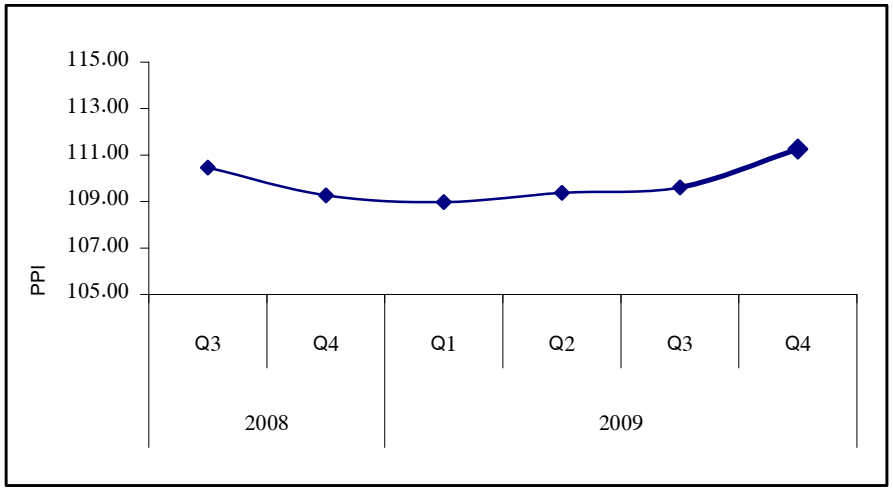

Source: the PCBS.
The PCBS updated the base year used for the calculation of producer prices index in line with the international recommendations from the year 1996 to 2007.

7.4 Currency Exchange Rates

The exchange rate of the USD fluctuated against the NIS during the 4th quarter of 2009. While it declined by 1.22% in October 2009, it started to rise again in the following two months by 1.26% and 0.43% respectively. The exchange rate of the USD dropped during the 4th quarter of 2009 compared to the previous quarter by 1.91% (see figure 29).

As for the JOD, as with the USD it dropped by the same rate (1.2%) at the beginning of the 4th quarter and then started to rise in the following two months by 1.26% and 0.54% respectively. The exchange rate of the JOD dropped during the 4th quarter compared to the 3rd quarter of 2009 by 1.85%.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Monthly Exchange Rate of USD and NIS October 2008 - December 2009

Period		US Dollar		Jordanian Dinar	
		Average Exchange Rate	Percentage Change (%)	Average Exchange Rate	Percentage Change (%)
2008	October	3.67	3.88	5.17	3.75
	November	3.87	5.55	5.47	5.68
	December	3.82	(1.32)	5.44	(0.51)
2009	January	3.90	1.91	5.50	.1
	February	4.10	5.29	5.77	4.92
	March	4.16	1.34	5.87	1.71
	April	4.18	0.5	5.90	0.5
	May	4.07	(2.6)	5.75	(2.5)
	June	3.98	(2.2)	5.57	(3.1)
	July	3.90	(0.73)	5.50	(1.22)
	August	3.83	(1.8)	5.40	(1.8)
	September	3.77	(1.54)	5.32	(1.54)
	October	3.72	(1.22)	5.25	(1.21)
	November	3.77	1.26	5.32	1.26
	December	3.79	0.43	5.35	0.54

Source: the PMA.
* Figures in brackets indicate negative value.
Values were calculated according to the monthly average exchange rate for buying and selling.

7.5 Purchasing Power

The fluctuation in the exchange rate of both the US Dollar and the Jordanian Dinar vis-à-vis the NIS reflects directly on the purchasing power of the two currencies, being among the currencies used in the Palestinian market. During the last quarter of 2009, the total purchasing power decline amounted to 0.69% for the USD and 0.49% for the JOD. Thus, the purchasing power of both currencies decreased during the 3rd and 4th quarters of the year by about 7.0% and 7.30% respectively (see table 30).

Table 30: Average Monthly Exchange Rates (USD & JOD against NIS) and Changes in their Purchasing Power January – December 2009

Month	Percentage Change in the CPI (%)	Currency	Percentage Change in the Currency Exchange Rates (%)	Percentage Change in the Purchasing Power of the Currency (%)
January 2009	(0.71)	USD	1.91	2.63
		JOD	0.1	1.79
February 2009	(0.02)	USD	5.29	5.31
		JOD	4.92	4.94
March 2009	1.05	USD	1.34	0.29
		JOD	1.71	0.66
April	(0.22)	USD	0.60	0.82
		JOD	0.45	0.67
May 2009	0.41	USD	(2.73)	(3.14)
		JOD	(2.57)	(2.98)
June 2009	0.35	USD	(3.58)	(3.93)
		JOD	(3.09)	(3.44)

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

		rency	Percentage Change in the Currency Exchange Rates (%)	Percentage Change in the Purchasing Power of the Currency (%)
July 2009	0.60	USD JOD	(0.73) (1.22)	(1.33) (1.82)
August 2009	1.11	USD JOD	(1.79) (1.80)	(2.90) (2.91)
September 2009	0.54	USD JOD	(1.54) (1.54)	(0.2) (0.2)
October 2009	(0.05)	USD JOD	(1.22) (1.21)	(1.17) (1.16)
November 2009	0.63	USD JOD	1.26 1.26	0.63 0.63
December 2009	0.58	USD JOD	0.43 0.54	(0.15) 0.04

Source: PMA, PCBS.
* Figures in brackets indicate negative value.

8. Hotel Activity

Tourism activity in the Occupied Palestinian Territory witnessed some improvement since the beginning of 2007. In the 4th quarter of 2009 the hotel activity recorded a rise in the number of guests compared to the corresponding quarter of the previous year. The tourism sector continues to suffer from fluctuations and instability as a result of persistent Israeli arbitrary practices and various security troubles.

The total number of hotels in the Occupied Palestinian Territory reached 126, including those operating and temporarily closed. The number of operating hotels changes according to the month of the year. In December 2009, there were 97 operating hotels which had 4,986 rooms, having a total of 11,042 beds (see figure 22).

Figure 22: Number of Operating Hotels in the Occupied Palestinian Territory By 4th Quarters of 2006-2009

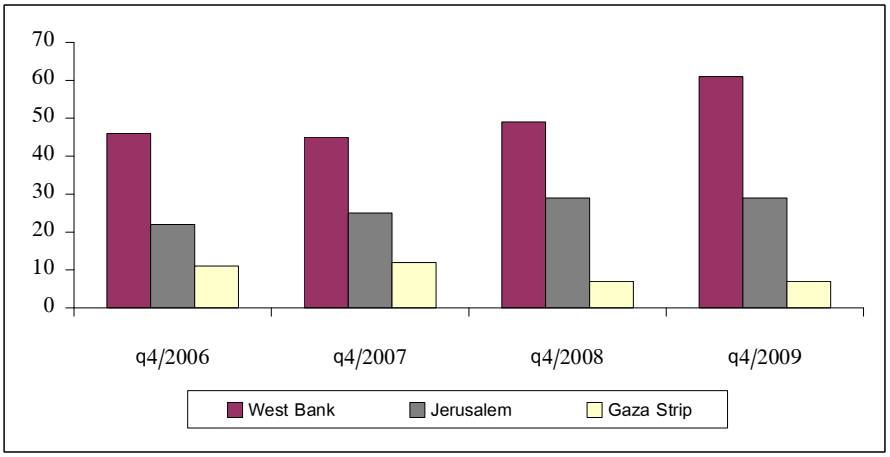

Source: PCBS, 2009, Hotel Activity in the Occupied Palestinian Territory, 4th Quarters 2006 - 2009.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

tinian
he 4th
were
Palestinians and 36.6% from the European Union. When compared with the 4th quarter of 2008, we realize an increase in the number of guests by 21.2% and by 4.8% compared to the 3rd quarter of 2009.

The average room occupancy in operating hotels in the PT reached 1,791.1 daily, i.e. 36.7% of available rooms (see figure 23). Hotel guests were concentrated in hotels in Jerusalem, reaching a percentage of 49.1% of the total number of guests. This was followed by hotels in the south and centre of the West Bank, where the percentage reached 30.2% and 18.7% respectively. The percentage of guests in hotels in the north of the West Bank was 1.8%, while it was 0.2% in hotels in the Gaza Strip.

Figure 23: Hotel Room Occupancy Rates During the 4th Quarters, 2006-2009

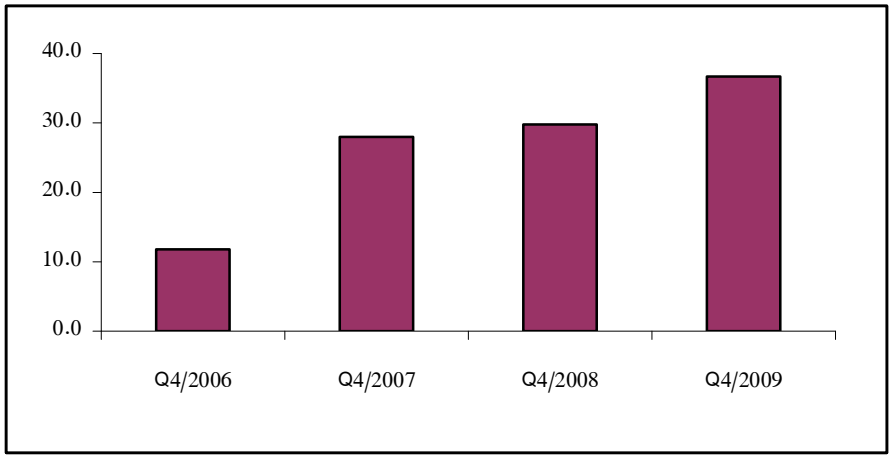

Source: PCBS, 2009, Hotel Activity in the Occupied Palestinian Territory, 4th Quarters 2006 - 2009.

The number of nights spent in hotels in the Occupied Palestinian Territory totaled 311,617 nights during the 4th quarter of 2009, where the total number of nights for Palestinian guests constituted 8.9% and 40.9% for the guests from the European Union. The percentage of guests from the USA and Canada was 12.2%. In comparison with the corresponding quarter of 2008, a rise of 0.6% is realized in the number of nights spent in hotels during the 4th quarter of 2009 and a rise of 0.3% compared to the previous quarter of 2009.

Table 31: Percentage Change in Hotel Activity Indicators during The 4th Quarter of 2009 Compared to the Previous Quarter And the Corresponding Quarter of 2008

Indicator	Percentage Change Over the Q4/2008	Percentage Change Over the Q3/2009
Number of Operating Hotels at the End of the Quarter	14.1	9.0
Average Number of Employees During the Quarter	16.7	8.2
Number of Hotel Guests	21.2	4.8
Number of Nights Accommodation	0.6	0.3
Average Rooms Occupancy	44.3	(1.9)*
Average Beds Occupancy	0.6	0.3
Rate of Rooms Occupancy (%)	23.2	(7.6)*
Rate of Beds Occupancy (%)	(17.4)*	(6.8)*

Source: PCBS, 2009, Hotel Activity in the Occupied Palestinian Territory, 4th Quarter 2009.
* Figures in brackets indicate negative value.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

in the nights per guest during the 4th quarter of 2009. The highest average length of stay was 2.3 nights per guest in the south of the West Bank. In the north and center of the West Bank, the average was 1.9 and 2.0 nights per guest respectively. In Jerusalem, the average length of stay in hotels amounted to 2.2 nights per guest and to 1.7 nights per guest in the Gaza Strip (see table 31).

9. Investment Indicators

9.1 Company Registration

There are still different company laws in effect in the Occupied Palestinian Territory. While the Jordanian Companies Law Number (12) of 1964 is applied the West Bank, there are two company laws applicable in the Gaza Strip. This includes the Companies' Law number (18) of the year 1929 and the Ordinary Companies' Law number (19) of the year 1930, where the Ministry of National Economy registers companies in accordance with these laws.

The economic monitor analyzes the data on companies in terms of the number of companies registered, their types and registered capital. A sectoral analysis of the registered companies and their legal status is also undertaken. According to the legal status, companies are classified into three types: shareholding companies (public and private), ordinary companies, and foreign shareholding and ordinary companies. This is in addition to company classification by geographic area. The Monitor concludes with an analysis of company statements, a preliminary indication regarding the course of investment activity and the economy's ability to attract domestic and foreign capital.

The number of registered companies in the West Bank witnessed an increase by about 25.5% during the 4th quarter of 2009 compared to the previous quarter, where 438 companies were registered from the end of September until the end of December, compared to 349 companies during the previous quarter (see table 32). The registered capital had considerably risen with the increase in the number of registered companies in the West Bank by over 55%, reaching JOD63.9 million. It is worth mentioning that the Ministry of National Economy has no information pertaining to the registration of companies in the Gaza Strip during the 4th quarter of 2009 (which has been the case since November 2007).

Table 32: Development of the Number of New Companies Registered In the West Bank during the Years: 2008 - 2009

Quarter	2008	2009
1st Quarter	247	454
2nd Quarter	334	412
3rd Quarter	315	349
4th Quarter	287	438
TOTAL	**183,1**	**653,1**

Source: Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2008 and 2009.

A comparison between the value of the capital of companies registered during 2008 and 2009 shows that the capital of companies registered rose during the two years by over 100%, from around JOD 406.9 million in 2008 to about JOD 824.3 million in 2009. The largest increase in the capital of companies registered occurred in the 2nd quarter of 2009, which witnessed the registration of companies with quantities of capital. But if we exclude this significant increase in the 2nd quarter of 2009, it might be said that the capital of companies registered in the past two years witnessed a slight increase (see figure 24).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

e for New Companies Registered in the
) for the Quarters of 2008 – 2009

Thousand JD

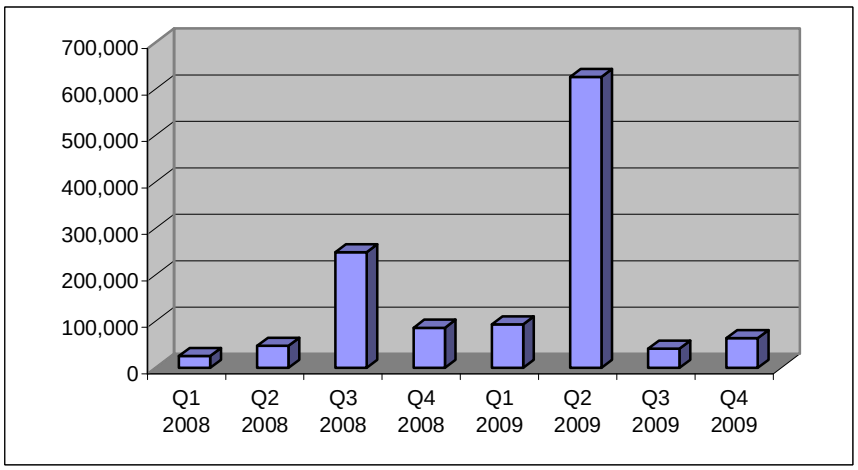

Source: Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2008 and 2009.

The 4th quarter of 2009 witnessed many changes in the shares of the different economic sectors with regard to registered capital in the West Bank. The share of the services sector in the capital of newly registered companies rose from 27.4% to 31.5% in the 4th quarter of 2009 compared to the previous quarter. Thus the services sector ranked second after the trade sector the share the total capital of newly registered companies of which dropped from 39.3% to 36.7%. What is remarkable is the dramatic rise in the share of the industrial sector in the registered capital to total capital from 4.4% in the 3rd quarter to 20.7% in the 4th quarter of 2009. The share of the construction sector has declined considerably from 18.4% to 9.6% during the 4th quarter. As for the remaining sectors, they captured the smallest share of capital in the 4th quarter, distributed amongst them as follows: the health sector (from 3% to 0.1%), the agriculture sector (from 2.4% to 0.5%) and tourism (from 5.1% to 0.8%).

Figure 25: Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the West Bank by Economic Activity During 2008 and 2009 (%)

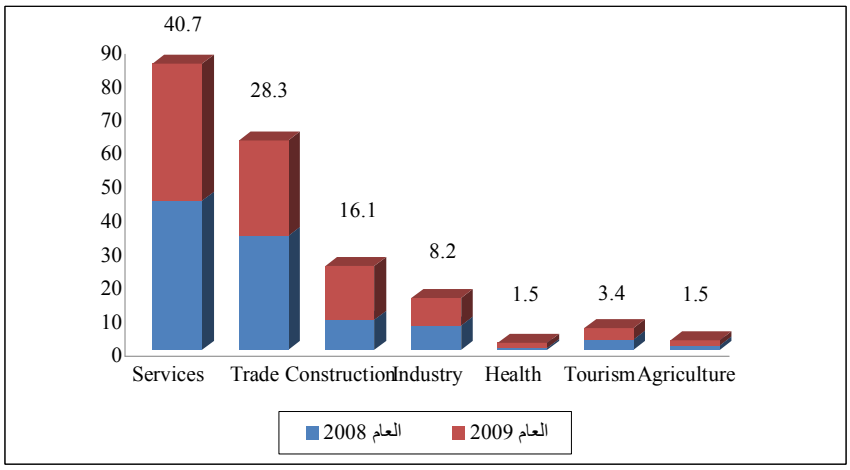

Source: Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2009.

In general, figure 25 illustrates the distribution of capital of the companies registered in the West Bank by different economic sectors during 2009. When these figures are compared

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ved in ectors apital such as services, and the trade and construction sectors (see figure 25).

Company data is not the only indicator of investment considered, but also of the trends and the legal status of companies in the Occupied Palestinian Territory. Looking at the legal status of registered companies during the 4th quarter of 2009, we notice a clear change in distribution of capital according to the type of company, compared to the previous quarter. The share of private shareholding companies increased to around 60% compared to 55.6% in the previous quarter. The share of ordinary companies declined from 43.7% during the previous quarter to 39% during this quarter. During the 4th quarter, 5 foreign private shareholding companies were registered. Thus, their share increased to about 1% of the total capital registered in this quarter, compared to 0.7% during the previous quarter. At the same time, no public shareholding company, foreign ordinary company, foreign public shareholding company or ordinary limited company was registered during the 4th quarter of 2009 (table 33 illustrates the distribution of capital by legal status).

Table 33: The Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the West Bank by Legal Classification during the Quarters of 2009

(JOD)

2009	Legal Form							Total
	Public Ordinary	Private Shareholding	Public Shareholding	Foreign Private Shareholding	Foreign Ordinary	Foreign Public Shareholding	Ordinary Limited	
Q1	22,179,040	69,548,440	0	1,603,770	0	0	100,000	93,431,250
Q2	15,076,424	197102459	0	413528125	0	0	0	625,707,0
Q3	17,987,800	22,895,540	0	300,000	0	0	0	41,183,340
Q4	30,384	32,396	0	1,173	0	0	0	63,952.6
Total	**85,627,264**	**321,942,439**	**0**	**416,604,499**	**0**	**0**	**100,000**	**824,274,202**

Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2009.

Figure 26: Relative Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the West Bank by Legal Form during 2008 and 2009

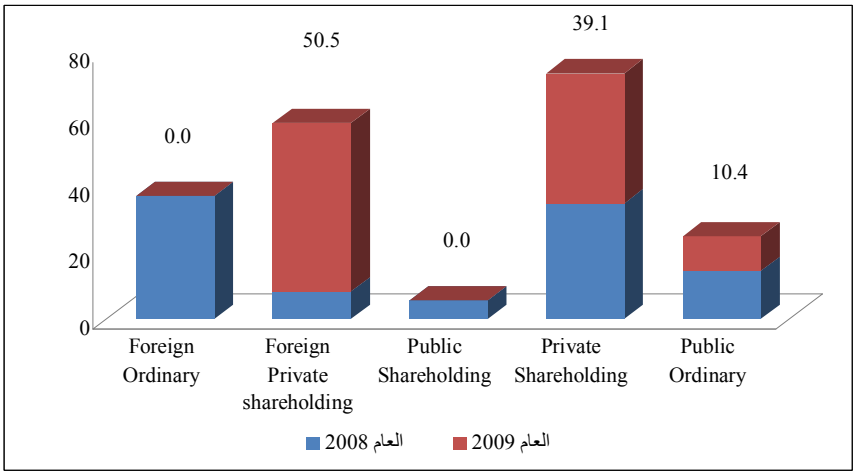

Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2009.

Generally speaking, most of the companies registered in the West Bank and during the last two years have taken the following three legal forms: public ordinary, private shareholding and foreign private shareholding, in addition to the categories of public shareholding company

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

lower legal wide variations in the relative distribution of capital over the three types of company and thus its difference over the years. Figure 26 illustrates the relative distribution of capital according to legal status for the years 2008 and 2009 which shows the differences referred to above.

The 4th quarter data indicates that most of the new companies registered in the West Bank , as in previous quarters, are concentrated in Ramallah & Al-Bireh, Nablus and Hebron governorates at rates of 31.5%, 22.6% and 20.1% respectively. These rates have risen in the 4th quarter compared to the previous quarter. The infrastructure in the three governorates is more developed and better equpied to serve investment objectives as compared with other governorates. Moreover, both Hebron City and the City of Nablus are surrounded by urban population centers which explain the high percentage of companies registered in the two Governorates. The same applies to Jenin Governorate in spite of the fact that its population is smaller than the aforementioned governorates; but there is has been an increase in the economic viability of the city's surrounding areas due to increases in infrastructure availability in the surrounding communities. In the 4th quarter, the level of newly registered companies in Jenin Governorate was 9.1%, less than the ratio of 5.6% recorded in the previous quarter. As for adjacent governorates (Tulkarem, Qalqilya and Salfit) which possess primarily agricultural economies similar to that of Jenin. These governorates obtained a percentage of 3.7%, 2.7% and 0.7% respectively, regarding the level of of the newly registered companies. A significant rise in the level of companies registered in Tulkarem governorate is noticed. While the ratio of companies registered remaining constant in Qalqilia governorate, it declined slightly in Salfit. As for newly registered companies in the suburbs of Jerusalem, they amounted to 2.7% of the total number of newly registered companies. Whereas the percentage of newly registered companies in the Bethlehem governorate was 5.3%, it was 1.4% in governorate of Jericho and the Jordan Valley, which is characterized by an agricultural economy that limits the possibilities of investment in other sectors (see table 34).

Table 34: The Distribution of the Newly Registered Companies in the West Bank By Governorates during the Quarters of 2009

Governorate	Q1 2009	Percent to Total %	Q2 2009	Percent to Total %	Q3 2009	Percent to Total %	Q4 2009	Percent to Total %	2009	Percent to Total %
Ramallah and Al-Bireh	**144**	31.7	**152**	37.0	**123**	28.2	**138**	31.5	**557**	33.7
Hebron	**91**	20.0	**58**	14.1	**51**	15.5	**88**	20.1	**288**	17.4
Nablus	**66**	14.5	**63**	15.3	**71**	22.1	**99**	22.6	**299**	18.1
Tulkarem	**22**	4.8	**19**	4.6	**4**	0.7	**16**	3.7	**61**	3.7
Jenin	**57**	12.6	**42**	10.2	**47**	14.7	**40**	9.1	**186**	11.3
Jericho & the Jordan Valley	**7**	1.5	**7**	1.7	**6**	2.4	**6**	1.4	**26**	1.6
Jerusalem Suburbs	**18**	4.0	**12**	2.9	**14**	3.3	**12**	2.7	**56**	3.4
Bethlehem	**33**	7.3	**35**	8.5	**19**	9.4	**23**	5.3	**110**	6.7
Qalqilia	**9**	2.0	**10**	2.4	**10**	2.7	**12**	2.7	**41**	2.5
Salfeet	**7**	1.5	**13**	3.2	**4**	1.0	**3**	0.7	**27**	1.6
Total	**454**	**100**	**412**	**100**	**349**	**100**	**437**	**100**	**1,652**	**100**

Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2009.

In spite of the rise in the ratios of registered companies in certain governorates and not in others during the 4th quarter, their order in terms of the number of companies registered

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2009. registered companies by various governorates.
newly

Figure 27: Relative Distribution of Capital for Newly Registered Companies in the West Bank by Governorate during 2009

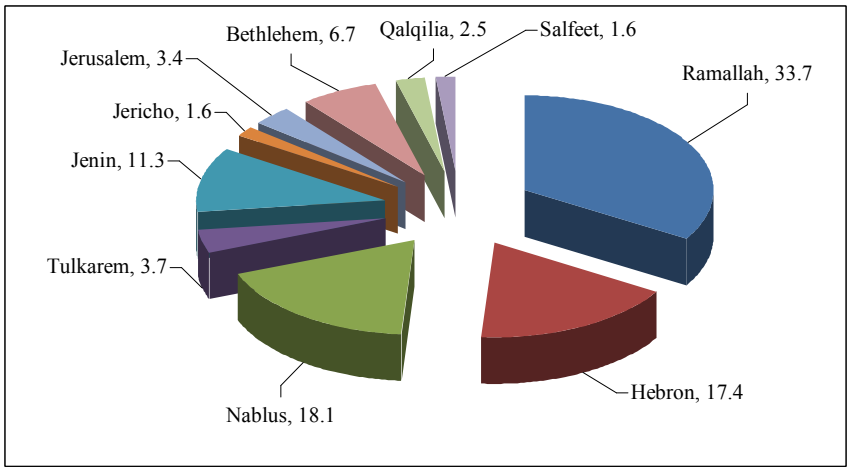

Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2009.

9.2 Building Licenses

Building licenses, issued during a certain period of time, are considered an indicator of investment activity in the construction sector, taking into account that the number of issued licenses does not include all building activity in the construction sector. The reason is that in certain cases, especially in rural areas, new buildings are not registered and no licenses are issued for them.

The number of issued building licenses is greatly affected by climatic and environmental factors during a given period of time. Consequently, the increase and decrease in the number of licenses can be noted during the different seasons of the year. Activity related to the building and construction sector increase during the second and third quarters (during the summer season), whereas the volume of such activity decreases during the first and fourth quarter (during the winter season). This connection with the previously mentioned factors makes comparison, between the number of permits issued during a certain quarter and those issued during its corresponding quarter in a previous year, more meaningful and accurate.

Statistics for building licenses point to a rise in their number during the 4th quarter of 2009, compared to the corresponding quarter of 2008, by 51.2%. No statistics are available for the Gaza Strip for the 4th quarter of 2009 which was the case for the 1st, 3rd and 4th quarters of 2008, as well as the 1st, 2nd and 3rd quarters of 2009.

The total area of licensed buildings during the 4th quarter of 2009 was nearly 593.7 thousand sq. m., with an increase of nearly 54.0% over the corresponding quarter of 2008. The number of housing units witnessed a substantial increase during the 4th quarter of 2009. Whereas the number of licensed housing units during the 4th quarter of 2008 was around 1,111 units, it had risen to 1,668 units, an increase of 50.1%, and consequently the area of those units increased by 52.6%. The number of existing licensed dwellings has also risen to 423 units, an increase of nearly 109.4% (see table 35).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

for Building Licenses and Licensed Areas
rritory during the Quarters of 2008 and 2009

		Q2 2008	Q3 2008*	Q4 2008*	Q1 2009*	Q2 2009*	Q3 2009	Q4 2009
Total Licenses Issued		**1,155**	**1,096**	**980**	**1,219**	**1,309**	**1,296**	**1,482**
Residential Building		979	931	827	1,052	1,144	1,135	1,296
Non-residential Building		176	165	153	167	165	161	186
Total Area Licensed (Thousand Sq. m.)		**354.8**	**458.8**	**385.5**	**469.2**	**522.9**	**510.3**	**593.7**
Licensed Residential Units								
New Units	Numbers	1,062	1,174	1,111	1,266	1,485	1,311	1,668
	Area (Thousand Sq. m.)	195.2	234.3	195.5	245.6	311.2	241.4	297.8
Existing Units	Numbers	331	223	202	261	322	495	423
	Area (Thousand Sq. m.)	60.7	62.5	51.6	74.3	85.6	88.5	74.5

Source: The PCBS (2009). Statistics of Building Licenses, Ramallah - Palestine.
* The data for these quarters are for the West Bank only and do not include the Gaza Strip.

10. Expectations of Owners and Managers of Industrial Establishments

10.1 General performance of industrial establishments

28.8% of the owners and managers of industrial establishments found that the general performance of their establishments improved during December 2009 compared to November of 2009 (29.3% in the West Bank and 20.5% in the Gaza Strip).

10.2 Production

The rise in prices and costs of raw materials was the main factor affecting the costs of production according to 91.5% of the owners and managers of industrial establishments in the Occupied Palestinian Territory during the 4th quarter of 2009, 92.1% in the West Bank and 82.1% in the Gaza Strip. 89.4% of the owners and managers of industrial establishments pointed to the great influence of the current political conditions, 90.1% in the West Bank and 84.6% in the Gaza Strip.

10.3 Employment

10.0% of the owners and managers of industrial establishments in the Occupied Palestinian Territory indicated that they had laid-off workers during December 2009 (10.3% in the West Bank and 5.1% in the Gaza strip). 80.9% pointed that no change occurred in the number of workers (80.4% in the West Bank and 88.5% in the Gaza Strip).

The expectations of the owners and managers of industrial establishments with regard to employment during January 2010 show that only 13.9% of them expect a rise in the level of employment (13.6% in the West Bank and 17.9% in the Gaza Strip). With regard to the expectations of the owners and managers of industrial establishments in the medium term (i.e. during the next six months), expectations indicated that 26.7% in the West Bank expect a rise in the level of employment in the Occupied Palestinian Territory vis-à-vis 26.9% in the Gaza Strip.

10.4 Financial conditions and financing by borrowing

The survey results show a weak demand on loans from the banks operating in the Occupied Palestinian Territory by industrial establishments during the 4th quarter of 2009. 93.6% of the owners and managers of industrial establishments indicated that they did not request loans from operating banks (93.2% in the West Bank and 100% in the Gaza Strip). 5.8% of the operating industrial establishments that submitted a request

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

of the owing Bank, while none of the industrial establishments in the Gaza Strip requested loans 2-5 times).

As for their future expectations during January 2009, 21.5% of the owners and managers of industrial establishments expect an improvement in their financial situation and 2.7% expect improvements in bank facilities only.

11. Israeli Measures[22]

11.1 Those Killed and Injured

The number of those killed was 11 during January and February 2010, one of them was a child and 10 were from the Gaza Strip. The number of wounded Palestinians during the same period was 104 persons; including 23 children, 2 women and 2 journalists. The number of detainees in the Occupied Palestinian Territory was 628 persons, 95% of them from the West Bank (see table 36).

Table 36: Israeli Violations in January & February 2010

Event	January		February		Total
	West Bank	Gaza Strip	West Bank	Gaza Strip	
Killing	0	8	1	2	**11**
Wounding	46	16	24	18	**104**
Detaining	262	6	334	26	**628**
Total	**3**	**30**	**359**	**46**	**743**

Monthly Reports of the Palestinian Monitoring Group PMG (2010) for January and February. Website of the Palestinian Monitoring Group: http://www.nad-plo.org.

11.2 Obstacles to Movement and Travel

The Israeli forces continue to deny Palestinian citizens freedom of movement. They have continued to restrict all types of movement and transport through the policy of imposing closures. Data shows that the number of Israeli military road blocks that were temporarily set up in the West Bank was 1,192 during January and February of 2010. The crossing points between the Gaza Strip and Israel were closed 192 times and international border crossing points were closed 91 times in the same period (see table 37).

Table 37: Total Closure of Border Crossings with Israel During January & February 2010

Barriers	January	February	Total
Crossing Points	88	104	**192**
International Border Crossings	43	48	**91**
Total	**131**	**152**	**283**

Monthly Reports of the Palestinian Monitoring Group PMG (2010) for January and February. Website of the Palestinian Monitoring Group: http://www.nad-plo.org.

11.3 Assaults on the Education and Health Sectors

There were 9 Israeli assaults against the Palestinian education sector during January and February 2010. Those assaults occurred inside the West Bank (3 in January and 6 assaults in February). The assaults included the establishing of two military posts on the roofs of two schools in Nablus, raiding a kindergarten and the inspection and demolition of several schools. As for the health sector, it was exposed to 2 assaults in

[22] Monthly Reports of the Palestinian Monitoring Group PMG (2010) for January and February. Website of the Palestinian Monitoring Group: http://www.nad-plo.org.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ded in
vented
erious
condition to hospital in Ramallah.

11.4 Assaults on Palestinian Property and Security Forces

The number of houses occupied during January and February 2010 amounted to 18 and the number of assaults on Palestinian property reached 162 during the same period. Israeli harassments of of Palestinian security forces amounted to 42, all of which occurred in the West Bank area (see table 38).

Table 38: Israeli Assaults on Palestinian Property and Security Forces During January & February 2010

Event	January		February		Total
	West Bank	Gaza Strip	West Bank	Gaza Strip	
House Occupation	7	0	11	0	**18**
House Demolition	1	1	0	2	**4**
Harassment against Security Forces	13	0	29	0	**42**
Assaults on Property	56	19	69	18	**162**

Monthly Reports of the Palestinian Monitoring Group PMG (2010) for January and February. Website of the Palestinian Monitoring Group: http://www.nad-plo.org.

11.5 Settlement Activity and Settlers Assaults

Settlement activity in the Occupied Occupied Palestinian Territory continued, reaching 14 occurrences during January and February 2010. They included confiscations of agricultural land, the building of new housing units in settlements and the construction of military watch towers. Assaults by Israeli settlers against Palestinian citizens and their properties amounted to 125 incidents of shootings or the raiding of villages.

12. The Status of Palestinian Women in the Occupied Palestinian Territory[23]

12.1 Demographic Indicators

The estimated number of females in the Occupied Palestinian Territory was around 1.965 million by the end of 2009. The life expectancy at birth for females was 73.2 years, higher than that among males which reached 70.5.

Data indicates that 55.9% of women 15 years and above are married. 6.1% of them are widows, 1.3% are divorced, 0.2% are separated from their husbands while 36.5 of the women 15 years and above are single. Unmarried women in the age group 30 and above amounted to 9.9%. Taking into account that the median age for females for their first marriage was 19.5 in 2007, this gives an image of the level of unmarried women.

12.2 Education Indicators

Data point to high illiteracy rates among females compared to these rates among males. While illiteracy rates amounted to 8.3% among females aged 15 and above, it drops to 2.6 among their male counterparts. On the other hand, data shows that more than half the students enrolled in universities and university graduates are females (54.8%). There were 54 females out of each one hundred students enrolled at the secondary school level in the academic year 2008/2009, while the proportion of females at the primary education level amounted to 49.5% of the total students enrolled in this stage for the same academic year.

[23] The PCBS (2010). Press Report on the occasion of International Women's Day. Ramallah - Palestine

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

The labor force participation rate (LFPR) for women is still very low compared to other countries in the region. The female LFPR amounted to 15.5% in the Occupied Palestinian Territory in 2009 (17.4% in the West Bank and 12.2% in the Gaza Strip). This shows the low percentage of participation when compared to neighboring countries where female participation in the labor market reached 23.4% in Jordan, 21.8% in Lebanon and 22.8 in Egypt.[24]As for the unemployment rate among females, it reached 26.4% during 2009, with the highest fate being among those who completed 13 years of schooling or more.[25]

The female LFPR is higher in some sectors rather than others. The female participation rate in the education sector reached 34.7%, followed by the agricultural, forestry, hunting and fisheries sectors at 20.5%, then in the health sector at 9.4%. In the health sector data from 2008 shows that there were 56 female nurses out of every one hundred nurses working in the Occupied Palestinian Territory. One fifth of the dentists and almost half of the pharmacists are also females.

With regard to political life, the number of female ministers was 3 out of 22 ministers by the end of 2009. During 2009, a woman was appointed for the first time as President of the Palestine Capital Market Authority. At the beginning of 2010, a woman was appointed for the first time as a Governor. Also the first woman has been appointed as a member of the Palestine Liberation Organization executive committee. In 2008, 12% of the judges were women. Moreover, until March 2008, the number of female ambassadors was 5. Women comprised 12.9% of the Palestinian Legislative Council during 2006.

12.4 Palestinian Women in Israeli Prisons

The number of Palestinian women detainees in Israeli prisons amounted to 34, of whom 20 detainees are sentenced; 5 of them sentenced to lifetime imprisonment, 12 are detained and 2 are under administrative detention.

13. Palestinian Refugees

The latest data issued by the United Nations Relief and Works Agency UNRWA indicate that the number of registered Palestinian refugees during the first half of 2009 amounted to 4.7 million, 42% in Jordan, 9% in Lebanon and 10% in Syria while their proportion amounted to 16% in the West Bank and 23% in the Gaza Strip. The annual population increase rate among the refugees in 2008 and 2009 ranged between 1.3% in Lebanon and 3.0% in the Gaza Strip.

Palestinian refugees are distributed over 10 refugee camps in Jordan, 12 camps in Lebanon and Syria and 19 camps in the West Bank and 9 camps in the Gaza Strip. UNRWA data indicates that the majority of the registered Palestinian refugees reside outside the refugee camps. In the first half of 2009, the proportion of refugees residing in the camps was 29.4% of the total refugee population registered which means that only around 1.7 million Palestinian refugees live in the refugee camps. The same data indicate that the smallest proportion of refugees living in camps is in Jordan, which amounted to 17% of the total number of registered refugee in Jordan, followed by Syria (27%), then the West Bank (25%) and the Gaza Strip (46%). More than half of the registered refugees in Lebanon are still living in camps (53%). However, it is worth mentioning that the data pertaining to the West Bank and the Gaza Strip differs to some extent from the data issued by the PCBS, which indicates that the number of Palestinian refugees residing in the Palestinian camps has reached 350.3 thousand in 2007, with 126.8 thousand citizens in West Bank refugee camps and 223.5 thousand in the Gaza Strip's camps in 2007[26]But when the numbers of refugees residing in camps are calculated on the basis of data provided by the UNRWA, the number amounts to 188 thousand in the West Bank

[24] The World Bank database on the Internet: http://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS

[25] For more details, refer to section 3 of the Monitor on Labor Force.

[26] The Palestinian Central Bureau of Statistics PCBS (2008). Population, Housing and Establishment Census. 2007. Main indicators by type of locality. Ramallah – Palestine.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

p six

Palestinian students residing in the camps study in UNRWA schools which amounted to 689 schools at the beginning of the academic year 2009/2010, distributed as follows: 174 schools in Jordan, 119 schools in Syria and 81 schools in Lebanon; Whereas the number of schools in the West Bank are 94 versus 221 schools in the Gaza Strip. The number of schools may seem inconsistent with the number of refugees registered in various countries and regions, but this is attributed to the large disparities in the proportions of refugees residing in the refugee camps at the regional level. The total number of students enrolled in those schools for the same academic year reached around 479,156 students, 123,917 of them in Jordan, 34,516 in Lebanon and 65,479 in Syria; Whereas their number in the West Bank and the Gaza Strip amounted to 56,384 and 198,860 respectively. When the number of students enrolled is divided by the number of schools, it demonstrates that the Gaza Strip schools are the largest in terms of the average of students per school, which reached about 900 students, followed by schools in Jordan at an average of 712 students. The least was in Lebanon at an average of 426 students per school. There is no data regarding the number of teachers in those schools or the number of departments or the size of schools. It is worth noting that the average proportion of female students in the UNRWA schools reached 50% in the same academic year with the highest rate in the UNRWA schools in Lebanon, followed by schools in Jordan, then Syria, then schools in the Gaza Strip and last in the West Bank schools at the following rates 53.2%, 49.3%, 48.9%, 48%, 57.3% respectively.

With regard to the UNRWA vocational training centers, the number reached 10 for the same period, 3 of which are in the West Bank, 2 in each of Jordan, Lebanon and the Gaza Strip and one center in Syria. UNRWA also runs 3 colleges known as Colleges of Educational Sciences, with one college in Jordan and two in the West Bank.

UNRWA provides the Palestinian refugees residing in the refugee camps a range of health services. Until the first half of 2009, the number of UNRWA health centers in Palestinian camps reached 137 centers, distributed by 24 centers in Jordan, 29 in Lebanon and 23 in Syria; Whereas the centers in the West Bank amounted to 41 and in the Gaza Strip to 20 centers. Moreover, the number of centers providing dental and laboratory services reached 119, while the number of health centers providing services for diabetic & hypertension patients and maternal and child care & family planning amounted to 132 and 134 centers respectively.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Economic Fluctuations
Introduction

The previous four parts of the series of economic issues were dedicated to 'economic growth'. We found that reaching the stage of sustainable growth takes a long time as sustainable growth is achieved only by high productivity within the available factors of production (this comes through technological progress and high levels of efficiency within institutions). It is known that technological progress involves major development in the quality and quantity of human capital, which requires in its turn investment in education and health. This also necessitates a great development in scientific research facilities which in its turn involves investment in R&D activities. Given that those investment operations take quite a long time to yield the desired economic results, the reform of institutions (public and private) and improving their efficiency and effectiveness will certainly require a long time. Thus, the governments of developing countries planning to reach the stage of sustainable growth must follow a policy of persistence and must adopt plans towards long-term objectives regarding the accumulation of human capital and the acquisition of technological knowledge and scientific research. This also requires the political resolve capable of carrying out institutional reform. At the same time, we must notice that those governments will not achieve sustainable development if all efforts are devoted to long-term objectives ignoring the short-term objectives relevant to unemployment, or the balance of payment deficit. Economic shocks will occur within weeks or months which derails economic activity, making it extremely difficult or impossible to achieve the long-term objectives if short-term objectives related to the size of production and employment and the stability of prices are not pursued. Therefore, development planners must imitate the captain of a ship who always directs his ship towards the city harbor where he intends to anchor and who at the same time would be ready to deal with the storms that may occur and lead the ship astray.

Thus, we believe that ensuring continued growth needs a capability to deal with economic fluctuations, which is the topic to which we will dedicate the second series of 'economic issues'. In this issue of the Monitor we will start the first part by talking about the essence of economic fluctuations provide and a historic overview.

(1) Business Cycles

If we calculate the average growth of GDP for a given country for a specific period of time such as 1900-2000, we find that the average growth rate was 4% for that period. We can consider the real average growth in any year during this period as comprising of two parts: the first equals 4% and represents the long-run trend and the second equals the amount of deviation from 4% and represents the growth resulting from economic fluctuations. For example, if the real growth rate was 7%, this means that the trend growth rate is 4 and the fluctuation growth rate is 3. But if the real growth rate was 2%, this means the trend growth rate is 4% and the fluctuation growth rate is -2%. In the first example, the economic growth was strong while it was a period of contraction and stagnation in the second example. The term 'business cycle' is used in economic literature as a synonym for 'economic fluctuations' indicating the rapid changes that take place in levels of economic activity between a period of prosperity and expansion and a period of contraction and stagnation. Changes in the scale of employment, unemployment rates and the general level of prices accompany the changes in the volume of production.

(2) Cycles Terminology

The business cycle comprises of a period of prosperity and expansion where growth rates increase to a peak and a contraction and stagnation period where production decreases to reach the trough. The expansion period is measured from the point of previous 'trough' up to the 'peak' as the contraction period is measured from the point of the previous 'peak' to the 'trough'. The duration of the period is measured by the length of time between two successive peaks or two successive troughs. Business cycles occur frequently but not regularly. While the duration of the business cycle in the rich industrial countries ranges between 2 and 8 years, it ranges between 4 to 6 years in developing countries.

Some of the economic variables move in the same direction as GDP during the business cycle and are thus described as 'procyclical' such as consumption, investment, money stock, employment and real wage. Other variables move against the direction of GDP and are described as 'coutercyclical' such as the general level of prices. The change occurring on the money stock usually precedes that occurring oin

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ribed as a variable leading the cycle while the opposite happens variable lagging behind the cycle.

(3) Cycles Frequency

As mentioned above, economic fluctuations occur frequently. For example, in the United States where the best statistical data regarding business cycles are available, 32 cycles occurred in the era from the mid nineteenth century until the end of the twentieth century. The average duration of a cycle amounts to 4 and a half years. As illustrated in table 1, the average duration of the cycle has increased in the first half of the twentieth century and the average period of prosperity and expansion has been longer than the average period of contraction and stagnation during the whole era.

Table 1: Average Duration of Business Cycles in the United States of America (1845-2001)

(Months)

Era	Number of Cycles	Contraction	Expansion	Duration
1845-1919	16	22	27	48
1919-1945	6	18	35	53
1945-2001	10	10	57	67
1845-2001	32	17	38	55

Source: Business Cycles Expansions and Contractions. *National Bureau of Economic Research* :www.nber.org/cycles

Obviously, there are important queries concerning the topic of the business cycle, most important of which are:

- What is the cause of business cycles and to what extent are they caused by internal or external factors?
- What is the role of the state in dealing with business cycles?

We will devote the coming parts of 'Economic Issues' series to answer these questions as well as others.